

١٢٩٦

مجموعه

مسائل

تقنية

٢١٢٣

م

(مسائل فقهية على مذهب الشافعي) . خط
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٦٥ ق ٢٩ س ٢١ × ١٦ سم

١٣٩٦

نسخة جيدة ، المسائل والأجوبة بالحمرة ، خطها
نسخ معتاد .

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية
أ - تاريخ النسخ

ف ٢٣٥ / ٣
٥١٢٩٨١١١٠

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب مجموعه مسائل فقهيه الرقم ١٣٩٦
اسم المؤلف
تاريخ النسخ
عدد الاوراق ٦٥ ١٦٨ ١٦٨
ملاحظات (فتاوى) من نسخ في المجلد ١٧٢

بسمه الرحمن الرحيم بعد من العلم ترفع الوطع كما بالجهل سطع الرفع
ولو لا العلم لم يوجد شريف ولو لا الجهل لم يوجد وظيف

الحمد لله الذي قد افاض علينا من علمه ما لا يحصى
واحد الحق بعصر عبده من الايام وادعوا احد الورثة من القضا
في طرفه وتالم بشر الا باقية ايا طاب من يروى الوص

محمد عا لا التريب اذا انت نظام مع فاوله الما الظهور وكوثر
السلام وممرات رابع وتعدم حبص مع نفاسي وعلم من به
شأن صاحب للوقت رابع وما جمع الما الوضوء

لفرمه وعرفه للمقصد وهو ما رجع
الحواشي العشر الباطنة والظاهر فلهذه منصف
انا الاله بلطفه شيان خلق الحواشي العشر

الظاهر على البرية خشي السمع والبصر المنبر صبا
والذوق ثم الهشي والشم الذي ينبعث طبع
واعلم ان الباطنة خفية حلة وباطنة علمها
فكر وذكر الخيال ترينها والبراهم والى

مسألة في ما أتت به بعض أهل العصر من أن إذا وقفت في صلاتك فقل يا أم محمد
سأله الله في الجنة ما يشاء من العبادات لا تقدر عليه ولا تحصى ولا تعد

شروط وضوء وحجبه مستترة ٥ أتاك بها بيت من الشعر مفرد ٥
نقا واسلام وتيقير فاعل ٥ وما يلائقك ومعرفة الوضوء ٥
هذا البيتان للشيخ أبي صالح ابن الصديق رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
مسألة فيما ذكره الأئمة رحمهم الله تعالى من كونه كان صلى الله عليه وسلم
كان يصلي على نفسه في التمسك هل كانت الصلوة فيه واجبة عليه كوجوبها علينا
بتوقف صحة صلاته عليها أم لا وحيث كانت مناديا أهل في منه دعا أو ثنا
أو أمثال أمر لعموم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهل هذا
الدليل المصحح بالامر هو مقتضى وجوبها علينا أو وجب بدليل آخر فإن
كان وجوبها علينا بدليل الآية الشريفة فمقتضاها العموم على المؤمنين وهو
صلى الله عليه وسلم يخص خواص المؤمنين فيكون وجوبها علينا مع الخطاب
الشامل تبعاً له صلى الله عليه وسلم وكيف وجبت علينا مفردة عن السلام والامر
ورد بها مجزئاً في الآية الشريفة وهل وجوبها علينا جازئ مع استمرار الإيمان
لفظاً أو يكفي في العمرة وما الحكمة في مشروعيته وجوبها في الصلوة دون سائر
العبادات هل في ذلك دلالة على فضلية الصلوة لاشتمالها على ما لم يخف في
غيرها من سائر العبادات أو معنى آخر فتونا عن ذلك وحققوا لنا الحقيقة في
العله ويطغى الغلبة بعبارة جامعة تكون لأهل الدين قبله وبعده وحررهم
الله بعينه وأمدكم بعونه وضاعف لكم الثواب عنه وكرمه أمين **الجواب**
والله الموفق للصواب إن يقال ما الجواب عن صدر السؤال فقال الإمام المجتهد
تقي الدين السبكي رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وسلم شارك لأمته
في هذا الحكم من كونها أي الصلوة عليه واجبة وركن في صلاته صلى الله عليه
وسلم انتهى كلام السبكي نقله عن الناشري في إيضاحه وفي القول بالبدع
للسنجاوي لطيفة هل يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه أم لا
في بعض الشرح أنها لا يجب وعندنا أنها واجبة عليه في الصلوة وبالله التوفيق

انتهى



انتهى وأما قول السائل وحيث كانت مناديا أهل في منه دعا أو ثنا واقتال
أمر فلم أر في ذلك نصاً صريحاً ولا إن تاتي المعاني كلها وكونها منه صلى الله عليه وسلم
دعا أقرب إلى كلامهم حيث قالوا هي من المؤمنين تضرع ودعا وهو صلى الله عليه وسلم
سيد ولد آدم وأما كون الامر بالآية الكريمة هل هو مقتضى وجوبها علينا
أو وجبت بدليل آخر فجوابه أن الأصل في وجوبها الآية الكريمة وخبر كعب بن عجرة
قد عرفنا كيف سلم عليك فكيف يصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا قالوا
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إلى آخره
فرواه ابن حبان وغيره وأصله في الصحيحين وقول السائل وفقنا الله وأياه
أن الصواب وكيف وجبت علينا مفردة عن السلام إلى آخره فجوابه أن السلام
واجب علينا الصلوة يحصل بقولنا سلام عليك يا نبي ورحمة الله وبركاته وقوله
وهل وجوبها علينا دليل آخر فجوابه أن العلماء رضي الله عنهم أجمعوا على أنها
لا تجب في غير الصلوة والقبيل بوجوبها مرة في غيرها من الحجج بإجماع من قبله وقوله
وما الحكم في مشروعيته وجوبها في الصلوة إلى آخره جوابه أجمع العلماء رضي الله عنهم على
أنها لا تجب في غير الصلوة تعين وجوبها فيها وقد قال ما مننا الشافعي رضي الله عنه
الآية تقتضي الوجوب وأولها حال ذلك هو الصلوة والحديث الذي قدمناه صريح
في الأمر بها في الصلوة وذلك يدل على فضل الصلوة على سائر العبادات البدنية وقد
نص العلماء رضي الله عنهم على أنها أفضل عبادات البدن بعد الإسلام خير الصحاح
أي الأعمال أفضل فقال الصلوة بوقتها والله عز وجل أعلم حوات سدى الفتى العلامة المحقق
شهاب الدين أحمد بن محمد الوائلي رضوان الله عليه وارضاه أمين **مسألة** هل في التمسك حيث
يرفع السجدة في قول لا اله إلا الله أن يضعها أم يقف إلى السلام **الجواب** أن الشيخ نص
الدين قال إن لا يضعها أقول ظاهر بعض الأخبار تقضي به ومن ثم جرم شيخنا

مسألة إذا كان في بعض العبادات كركعة الصلوة في بعض
العبادات كركعة الصلوة في بعض العبادات كركعة الصلوة في بعض



الحمد لله

الاجابة على ما سئل من ان الصلاة في غير القبلة...

الحاج الى مكة...

بالجواب الشرح ذكرنا في شرح المنهج واما قول شيخنا في العباد وفيه نظر فكان وجهه ايضا المعنى الذي جعله شرع في هذا **مسئلة** لو اراد ان يصل الترتيب...

الحجاب

الجواب ان العلم بالاثبات بالسورة وعدمه انما ياتي غالبا بسمع وراة الامام والمأموم في الجملة لا سورة له فان فرض عليه بذلك بسماعه في السرية لقربه من الامام والظاهر ان السورة اولى **مسئلة** اذا قام من الركوع الى الاعتدال...

وغيره من غير ما ذكرنا في التمهيد...

سوال الصلاة...

الحجاب...

و يسهل الذي عنده الموت منه وفيه تطيبه فقلت له سنوات في آخره و يسى الشيب في باله و به
يضاعف الاجر ما بها الذي ذكره وعند موت الفناء والنجى بهمه فوجد من عجمه ستره
بما يصلو على الخنثى ومن مضى والارواح الصالحه الانصار او الوتره

الريكون في فتاويه مهمه ادا وقعت في الما القليل نجاسة وشك هل هو قتلان ام لا في
زوائد الروضة المختار من الصواب الحزم يظهره لانه الاصل ان شككنا في نجاسة متنجسه
ولا يلزم من النجاسة التنجس انتهى والصواب انه ان جمع شيئا وشك في وصوله قتلان
والاصل القلة وان كان كثيرا واخذ منه ثم شك في الاصل بقا الكثرة وان ورد شخص
على مثله محتمل الكثرة والقلة فهذا محل التردد انتهى في الصواب ما قاله المصنف كما
لو شك هل تقدم على الامام او تاخر ووجه التفصيل هناك ضعف وكذا هنا في دمري
واسد عن سدي الفقه العالم ابو القاسم بن محمد الطاهر بن جعان رحمه الله بانه
قال اذا كان الموضع يحصر عبد الاربعين في الجمعة فعل جوار اقامه للجمعة ياتنا عشر
وهو مذهب مالك والامام واحد بن حنبل اما الشرط الاثنا عشر قال الامام النووي
ودليلكم اقوى لادله لان يوم الانقضاء لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم الا
اثنا عشر رجلا وحصل الانقضاء في النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق الا اثنا عشر
واتم بهم الجمعة قال فهذا اقوى لادله واقوى دليل هو ايضا قول الامام
الشافعي هذا الفظه ونقل من خطه والله اعلم **مسيله** لو بالكلب في ماء كثير
فتغربه ثم زال المغير بنفسه او بماء فهل يظهر من غير ترتيب ام لا وهل فيه خلا
اجاب فيه الرعي انه لا بد من الترتيب خلا قال رحمه الغراوي والله اعلم
هذه الاسات لسدي الفقه الصديق الفاضل رحمه الله

مسواک

هل

يحتمل تخريجها على بيعها فياقي في نذرهما مادكر في بيعها فيصح النذر بها وان خفت
بملك الناذر من سائر الخواص والمندور له المهر من كل جانب وان لم ينقل الناذر حقوقها
وسطل ان شرط له المهر من جانب مبيعهم او نفاه فاذا نذر له بما يملكه او الشارع في
احدها لا في ملك الناذر الا ان قال حقوقها ومن نذر يدار واستثنى لنفسه
بيتا منها من ماله اليه ما لم يتصل البيت بملكه او الشارع فان نفى المهر ولم يكن
تحصيله لم يصح النذر ههنا كانه ما يقتضيه قياس النذر على البيع جامع ان
كلا يقضي الملك وان افترقا من وجوه كثيرة وتحتل خرجه على هبتها فياقي في
نذرهما مادكره في هبة ما لا يتناول فعلى ما في المنهاج يصح مطلقا والمندور
له المهر ما لم يتصل بملكه او بالشارع لانه حينئذ لا حاجة به الى المهر في
ملكه الغير واما على ما قلناه من الحمل فلا ياتي ذلك الا ان اراد بالنذر بها في
الصورة التي لا ينتفع بها فيها بان شرط الناذر عدم المهر اليها في ملكه ولا يمكن
تحصيل ما ذكر مما اخر لها نقل اليد عنها لا تملكها واما على ما في الرافعي وكذا على ما
يخشاه ان اراد بالنذر بها في الصورة المذكورة فليصح النذر بها والذي
يتجه من الاحتمالين هو الثاني اعني قياس النذر على الهبة لا على البيع لان بيع
والنذر تجانسا اعم وهو مطلق افادة الملك وبين الهبة والنذر تجانسا البعض
وهو افادة ذلك مع كون كل منهما مقربة بداته ولا شك التشابه الاخص ولا
رعاية من التشابه الاعم فكان الحاق النذر بالهبة اولاهما حق وحسيند فيصح
نذر القطعة المذكورة مطلقا حتى في الصورة التي لا يصح بيعها فيها بان على ما في
عن المنهاج وكذا على ما مر عن غيره ان اراد نقل اليد لا التملك والمندور له
المهر في ملك الناذر اليها ما لم يتصل بملكه او بالشارع ههنا ما ظهر لي في هذه
المسئلة ولم ادر فيها نقلا **واما الجواب** عن المسئلة الثالثة فهو ان المعتقد

ان نذر

ان نذر من صرح النذر بملكه والبعض من جهة كان المندور مقربة او اضيف
لما يقرب به كذا في بعض النسخ بخلاف نذر من كان لفلان بكذا قال فلهذا فمحملة للنذر
وغيره فظهر انها كناية ان نذر كلام الا في قد يدل لما قلناه ومع ذلك فالوجه
انها صريحة مطلقا لشهرتها وورود اصلها ولا فرق بين نذر كذا ونذر ب
عليك بكذا او الاولى لما اراد ان ينذر لغيره بما لا في يقول بانه على ان اعطيك
هذه او ان تصدق عليك به او بكذا او نحو ذلك **واما الجواب** عن المسئلة
الرابعة فهو ان النذر او الوقف لمشاهد الاولياء والعلم الصحيح ان قصد به
الناذر ما والواقف اهل ذلك الحمل او صرفه في عمارته او مصلحة او غير ذلك من
وجوه القرب وكذا ان لم يقصد شيئا ويصرف في هذه الحالة لما ذكر من مصالح
ذلك الحمل بخلاف ما لو قصد بذلك التقرب الى من في ههنا او نسب اليه ذلك الحمل
فان النذر حينئذ لا ينعقد وقد ذكر الادريجي وغيره في نذره نحو الشجر ووقفه
على ذلك ما يقيد ما ذكرته وحاصله ان من نذر او وقف ما يشترى ذلك من
غلته لسراج مسجد او غيره صح ان كان قد يدخله ولو على نذر من ينتفع به
من مصل او نيام والاصح لم يصح وكذا اذا قصد بالمندور والوقوف من ذلك
على المشاهد التنوير على من يسكن البقعة او يرد اليها لان هذا نوع قربة اما اذا
قصد به الإيقاد على القبر ولو مع فقد التنوير فلا يصح وكذا اذا قصد به وهو
الغالب من العامة تعظيم البقعة او القبر والتقرب الى صاحبه فلا ينعقد لانهم
يعتقدون ان هذه الاماكن خصوصيات ويرون ان النذر بها مما ينبغي دفعه به
البلا **واما الجواب** عن المسئلة الخامسة فتعلم من قول في بعض الفتاوى ومما
ينبغي ان يتنبه له ان من وقف على من يقبل على قربة كان اتيا ووقف منقطع الاول
وهو باطل وان قال وقف كذا بعد موتي على من يقبل على فهو وصية انتهى ولو

قال وقت كذا بعد موت علي من يقرأ على قبري كان باطلا لانه قد لا يعلم قبره
فيستعد بالاثبات بما شرطه خلاف ما لو قال علي من يقرأ علي ومعنى كونه وطيبه
في هذه الصورة ان الموقف ان خرج من الميت صحت الوصيه بوقفه وان لم يخرج
شي منه من ثلث لم يصح وان خرجت بعض صحت الوصيه في ذلك البعض
فقط **واما الجواب** عن السادس فهو انه حيث علم انه قال وقف هذا
علي من يقرأ علي فلان لم يجب لقراءه على القبر ولا بحث عن مراد الواقف لان لفظه
يدل على ان القراءه على خصوص القبر غير واجبه وان تعلم الصورة التي تليق بها
الواقف فالوجه انه لا تتعن القراءه على القبر ايضا لان الاصل اجزاؤها على
القبر وغيره حتى يعلم تخصيص الواقف بها محل معين ولم يعلم ذلك فعملنا بالكل
نعم ان اطردت عادة البلطه ببلد الواقف حين الوقف بان مرادهم الوقف على من يقرأ
على القبر دون غيره فتعن القراءه على القبر في الصورة الاولى والثانية وحيث قلنا
لا تتعن على القبر فالأحوط والورع ان تكون عليه لانها مبرأة للدمه بيقين
واما الجواب عن السابع فهو ان ما اعتاده العامة من القبائح التي يفعلونها
ليله او لجمعه من رجب بدعه شديده القبح والغش فتعن على ولا تلامس
أيديهم بالدين وانزال سيوف عدلهم الفسدين منع العامة من اظهار تلك
المفاسد التي تحصل من اجتماعهم في الاماكن المفاضله وجمع ما روي من الاحاديث
المستظهره وفيضايل هذه الليله وليله نصف شعبان كذب لا اصل له وان وقع
في كتب بعض الكبار كالأحيا المعزالي وغيرها **واما الجواب** عن الثامن فهو
ان اخذ شي من الرعي الزكوى بعد ما تعلقت به الزكوة بان اشتد حبه لا
يجوز ومن اخذ منه شاعره عليه التعرير الشديد فان اكله غرم حصه مستحق
الزكوة فهم سوا في ذلك المالك وغيره **واما الجواب** عن التاسع فهو انه

استعمال

استعمال ما ذكر من الورق اغشيه جاز ان لم تكن فيها قرآن ولا علم شرعي ولا اسم
الله او نبيه او غيره مما من كل اسم معظم والا فهو حرام ومن اطلق الاقنابا الجوارحه
فقد ابعد **واما الجواب** عن العاشر فهو ان من يطالع كتب الطب ويذكر
للناس ما فيها من غرات يشخص المعله فقد تجاوز ونجس على افساد ابدان الناس
والحاق الضرر بهم لان من يشخص المعله ولا يتقن كليات علم الطب لا يجوز له
ان يفتي بشي من جرياته لان الجرياته لا يضبطها الا الكليات ومن لم قال
بعض حذائق الاطبا كتبنا قايمة للفقهاء اي لانهم يرون فيها ما ينشئ الفلاف
دوا المعله القلانيه فيستعملوه لشك المعله غافلين عن في ايدي علة خفيه
تضاد ذلك انه اليدوا فيكون حينئذ قاتلا من حيث ظنوه نافعا وحينئذ فلا
يصح استعمال ذلك البدوا الا لمن علم انه ليس في ايدي مصاد له ولا يخطئ ذلك
الا الطبيب الماهر الذي اخذ العلم عن الصدور لا عن السطور ولا خصوصيه
لعلم الطب بذلك كل من اخذ العلم عن السطور كان ضالا مضلا وكذا قال النووي
من راي السيله في عشره كتب مثلا لا يجوز له الا فتى بها لاحتمال ان تلك كلها
كلها ما شيه على قولنا وطريق ضعيف ثم هذا الطبيب اذا وصفه واطنا
منه انه ينفع فيان مضرا فلا شئ عليه غير الاثم الشديد والعذاب العظيم
وجازا لو عيبد فليتنق الله ويرجع عن ذلك والا فهو من اهل الهالك **واما ما**
ياخذ منهم فهو محرم عليه اكله لانهم لم يسموا به له الاطبا منهم انه
يعرف ما يصفه من الادويه وغيرها ولو علموا انه معاقبه ثم بما يفعله لم
يعطه احد منهم شئ فهو اخذ له بالغش والبهتان والجور والعدوان
واما الجواب عن الحادي عشر فهو انه لا يبدى في اعياد الصلوات من
المقن واما نحو الفاتحه فيها فلا يضرك شك فيها بعد فراغها وكذا ساير

س

امكانها كما انه لا يشك في غير اليه وتكثير الاحرام بعد السلام واما الشرط
فلا يشترط تيقنهابل كفيظنها ومن ثم جاز لم يبق الطهارة وشك في الحجب
ان يدخل في المصلاة ولا ينظر للشك عملا باصل استحباب الطهارة واما
الوضوء فان شك في بعض اركانها بعد فراغه لم يؤثر وقبل فراغه اثره ويكفي
في غسل نحو الوجه نظره في الماء ولا يشترط تيقن ذلك وقياس ما مر في الفقه
انه ان شك في استيعابه قبل فراغ غسله اثره وبعد فراغ غسله لم يؤثر
وان لم يكن فراغ من وضوءه **واما الجواب** عن الثانية عشر فهو ان من
اقر بطلاق روجه ثلاثا ثم ادعى انه كان علقه على ما ذكر لا تقبل منه هذه
الدعوى ولا يلتفت اليها في فرق بينه وبينها ولا يمكن من نكاحها الا بعد
ان تخرج غيره تزوجا صحيحا ويغيب حشفته في قبلها ثم يطلقها ثم تنقضي
عدتها منه **واما الجواب** عن ما بقي من الاسئلة فهو انه لا يعنى
عما ذكره لا المحاضنة ولا غيرها **وحكم** النعل المسلة من الطهارة
لانها الاصل **يعنى** عما يصيب الرجل من النعل المتجسس بواسطة العرق
ان كانت النجاسة التي في النعل معفوا عنها والامر يعرف عن ذلك **ولا يعنى**
انما تشرب منه الكلاب من ماء ماؤه قليل بل هو نجس يجب على من
اصابه ان يغسل الرجل الذي اصابه سبع مرات احدها بالتراب لظهور
سوا في ذلك الموضوع لشرب الدجاج وغيرها **يعنى** عما ذكر في الشارع
ما يتعسر الاحتراز عنه لكونه عم جميع الطريق ولم ينسب صاحبه الى سقطة
ولا الى كونه وقلة تحفظ ويعنى عن ليس الاية التي عليها ونيم الذباب ولو
مع رطوبة يده لكن يعرق ونحوه لا مطلقا ولا مع رطوبة الاية **وتجوز**
كتب الحرام التي ليس فيها شيء من الاسماء التي لا يعرف معناها وكذلك تعليقها

على الاوس

على الاوسين والدواب **وله** **انتزع** بنت عمه من ما التي احضانه لها
ويسكنها عنده لكن بشرط ان لا يخلوا بها بان تكون عنده رفقته او امته
او بعض محاربه او محاربهات او بعدت ببلده عن بلد الام ام لا هذا ان
كانت غير رشيدة او كان هناك ربيته والا سكنت حيث شئت **وقد افق**
الاصح وغيره بان قوله انتطالق على تمام البراهة مثل قوله ان ابرأتني فانت
طالق واذا كان مثله فياقي فيه حكمه وهو انه لو قال كذا من ابرأتني فانت
لم تنلفط بالبراهة فلا وقوع وان تلفظت بها فبها وجهان منشأ وهو
ان المعنى في التعليق على البراهة براهة صحيحة ام مجرد التلفظ فعلى الاول لا
وقوع وهو الاصح وعلى الضعيف يقع ومحل الخلاف كما هو ظاهر حيث لم
يقصد التعليق على مجرد التلفظ بالبراهة والا وقع من ما وقع لبعضهم انه
افق في هذه المسئلة بالوقوع باينها مثل وليس كما زعم ولا يقع على من قال
لزوجته انت طالق ان اراد الله شي كما لو قال ان شاء الله وبشرط ان ينوي
التعليق بالمشيئة او الارادة قبل تمام قوله انت طالق واذا كان لم يتبدل في
التعليق بذلك الا بعد فراغ انت طالق فلا يفيد ذلك شيئا ويقع عليه البطلان
واذا اراد بالي معنى ان او كانت لغته انها تستعمل معناها اعطيت حكمها
فلا تطلق في الصورة المذكورة الا ان اعطته ما ذكره قضيتهم تحريم الهبة
والضيافة للقاضي كالمهديه وكذا الصدقة على الوجة خلافا للسبكي في
الجلسات حرمت النذر له والوقف عليه بجامع ان كلاهما عليك تحشي منه
الجور في الحكم لم يقع منه ذلك وما نحو النذر لابنه او ابيه فانه لا يحرم لانه
لا تحشي منه ما تحشي من نحو النذر له نفسه وكيفية صيغته ما ذكر في السؤال
ان يقول الله علي كذا الهدى المسجد او مصلحة او لصالح هذا المشهد

والصالح المراسم معكم كما قال اهل العلم والحق الحذر
قول وعمل والعناو صدق ٥ وهم كذا الامراض والسامع انكم ٥

مسيله رجل شافع عجمي تروح بعريه ولها قاض ولا شرط الكفاه روحها بعد العجمي
فهل له تعاطي ذلك العقد على خلاف معتقده وهل له الاستمتاع بها ظاهرا وباطنا ام لا
اجاب السلفيني رضي الله عنه نعم يجوز للمزوج ذلك اذا كان شافعي مقلدا للاصح المعتقد في مذهب
الشافعي ان التي لا ولي لها الا الحاكم اذ ارضيت ان تتزوج بغير كفومح تزويجا منه خلافا لمن
صحي خلافا لغير المتأخرين فليس ذلك معتقدا في المذهب وقد كتبت على ذلك تصنيفا بسطت
فيه وبيئت فيه الادله والشواهد المقنضيه لذلك وبينت انما صححه الرافعي في كتابه
وصاحب لروضة فيها وفي المنهاج ليس مذهب الشافعي وانه غير معتقد في الفتوى انتهى
من فتاوى السلفيني لفظا ثم ذكر **سوال** اصلح الله الساده العلماء الاعلام ونفعهم الاسلام
عن رجل اوصى بارض له ان يحج عنه بها حجه الاسلام ثم بعد ذلك انه توفي الى رحمه الله
الارض المذكوره مدة سنين لم يحج بها فلحكم الثمار الحادث بعد الوصيه فهل يكون للورثه
ام تكون تبع الارض وهل يفرق بين ان يكون له ورثه ام لا وهل يصون الورثه بالترك
وهل يجب على حاكم الشرعه ان يامرهم بذلك فتوا ماجور **الجواب** اذا اخرا الورثه الاجماع
عن موت الموصي بالارض الى اوصى بان يحج عنه بها سنين مثلا فالربع الحاصل من موت
الموصي من الاجحاج له عنه يكون للوارث وقد افتى جماعة من الاصحاب بانه لو اوصى
بوقف شيئا اخر وقفه بعد موته ان الربع الحاصل بعد الموت للورثه وقال
الشيخ شهاب الدين الاذري ان الاشبه اى بالمذهب وهو المعتدل الموافق
للقواعد خلاف البعض اذ لا بد للواقف من الصغه الا فيما استثنى ولا يصح
الشي الذي اوصى بوقفه وقفا لمجرد الايصا والموت وقد صرح الشرحان وغيرهما
بانه ليس للوارث فيما اذا تعلق الحق بعين التركة او اوصى مورثه بدفع عين
لداينه عوضا عن دينه امساك العين وقضا الدين من مال نفسه ثم اطلقوا
القول بعد ذلك بانه لا يتعلق بروايد التركة من الكسب والتجارة وغير ذلك

لو كسب ابقه في المقوم معتدلا لقالك الناس هذا معتدلا

دين ولا وصيه ويملكوا ذلك كغيره فاعلم ملك الوارث ولا تشكك على ذلك ما سيلي
في اصل الروضة عن الجرجاني واقره من انه لو اوصى بعقودا اخر عقده ان
اكتسابه الحاصله بعد الموت له لا للورثه الفرق الظاهر بينه وبين ما نحن فيه
وهو اكتساب العبد الموصى بعقده بتقرا استحقاقة لها بمجرده عقده بخلاف مسيله
الوقف فانها وان لم يشترط قبول العين فلا بد مع صيغته الوقف من عدم رده
واستحقاقه لا يتقرر بمجرده الوقف فضلا عن ان تقتررا استحقاقة للربع بمجرده
الوضع مع الموت وبخلاف مسيله الاجير للرج فان ملكه للارض تنوقف على
العقد اذ ذلك معاوضه فلا بد من شروطها وقول السائل ام تكون تبع الارض
كانه نباه على ان الاجير يملك الارض بمجرده الوصيه وموت الموصي وليس كذلك
لما تقدم ونظيره ما لو اوصى ببيع عين من شخص معين فان الوصيه صحيحه
ومع ذلك لا يملك العين الا بالبيع منه كما لا يخفى وقول السائل وهل يفرق
بين ان يكون له ورثه ام لا الجواب لا فرق حيث لا وارث له فالربع يثبت
المالك كباقي احواله وقوله وهل ياتم الورثه الجواب نعم ياتون اذ اكثروا
مطلقا بالنصف واخروا الاجحاج عن مورثهم مع تمكنهم من ذلك وموجب على
حاكم الشرعه المظهر ان يامرهم بذلك ويذكرهم به حيث تمكنوا والله عز وجل
اعلم من خط الفقهاء احمد بن محمد بن عيسى الخزازي من فتاوى ايضا وصح على الجواب
ابو القاسم بن الطاهر جعان عفا الله عنه **مسيله** رجل فعل شيئا ونسيه
ثم حلف بالطلاق انه ما فعله فهو على القولين في بين الناس كره في الوسيطه واقره
عليه السبكي والوشكي في شرحه ورجل حلف بالطلاق ان يزيدا فعل كذا
ظانا انه فعله ثم بان انه ما فعله اجاب ان الصلاح ان الطلاق واقع والله اعلم
سوال اصلح الله العلماء في ارض موقوفه على قاري يقرأ القرآن العظيم وهي تحت

يدرج بوجه شرعي وله فيها عتاق من فتوى الى رحمه الله تعالى واستولى على الارض المذكورة رجل
عصبها قام وادب التوفيق بينه عدله بان الارض المذكورة كانت تحت يد مورثه بوجه
شرعي وان العنا ملك لمورثه الى ان مات واقام الغاصب بينه بان التوفيق لم يكن له
عنا في الارض فهل تقدم بينه الوارث المشتهى ام بينه الغاصب النافذ واد اقلتم
بتقدم بينه الوارث وكان الغاصب قد استغل الارض فاذا اخرج عليه الوارث افتونا
ما جاور اجاب الفقه العلامة عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زباد بالنظر **الحاج** اكرمه

وحده وبالله التوفيق والعصبة نعم تقدم بينه الوارث بل لا تسع بينه الغاصب
لان الشهادة على النفي غير محصورة وغير مسموعة ويجب على الغاصب اجرة مثل العنا
مدى بسطه عليه وذلك بان تقوم الارض بلا عنا ثم تقوم بالعنا ويصير شريكا
بقدر الزيادة فيجب عليه اجرة مثل حصنة العنا بالنسبة المذكورة والله اعلم
مسئلة في رجل استاجر حجة في السنة الذممة ثم سافر وسقط عليه اسم الحج
عنه وتعد رما جعة فهل يصح ان الحج عنه او يوجب له سنة اخرى افتونا ما جاور بن
مع الترخيل للنقل والنظر لا عدا ملك المسكون **الحاج** الفقه وجهه ابن عبد الرحمن
عبد الكريم بن زباد ومن حظه نقل اجرة حده وفي التوفيق والعصبة نعم يصح ان الحج
عنه وينوي واجرامه الحج عن من استوفى الحج عنه كما افق بذلك الاذرع ونقله
عن الدارمي واسعد بن عمار **مسئلة** عن رجل خطب امرأة من وليها وصح
له بالرضى ودفع اليه في كل عيدين شاة قبل النكاح ثم عجز عن نكاحها فقد لا اجهة
فهل يصح الرضا ودفع الله الخاطبة وهل الخاطبة منعها من التزوج الى ان يتيسر ام لا
افتونا ما جاور **الحاج** اذا كان العجز منه توجت يزوجها وليها وليس عليهم
شي في الاعياد الا ان بقيت او يصرفوا فيها بغير الاكل والله اعلم من فتاوى محمد بن ابي
بكر المقرئ المحسني ومن حظه نقل **مسئلة** قبض بن اعل اخ قبضا صحيا



ميرزا

والفق اوله وصفا اخر يقتضي كراهه الاقتداء به او يحجر مطلقا من مطلق الصلوة كحفي قليل
الجماعة وهذا من افضل من كراهه بل لا ينفرد فيها افضل مما بينته في كل المبتدع والفاقد
مكروه وان لم تحصل الجماعة الا خلفها خلافا لما حثه الاذرع وغيره وكذا المخالف لا ينافي وجهها
بسطا فلا خلافه مطلقا قال به ابو اسحق ونقله الشيخ ابو محمد عن اكثر اصحابنا ولو كان امام القليل او في
بلا مامه لم يحول ان للصوم عذر او لو تعطل منها ابي من الجماعة مسجد قريب منه وكذا ان يعذر عنه خلافا
لما لم يفتيه عنه فضلا في فيه مع قل الجماعة افضل منها في غير وان لم يجمع لا اعتبار بالشارع
باعتبار المساجد بالخطوات اكثر منه بكنز الجوع وبه لجه ان البعيدة كالقرب وكونه له حق الجوارح
التي في الاخرى البعيدة بكنز الخطا انه ال عليها الاخبار فان لم يتعطل من كك بان لم يحضر خصوص احمد
كان ذهابه لمسجد الجماعة او في اتفاق الجمع القليل افضل ايضا اذا كان كيم بن من من اخيه في
مكة في مكة في مكة وكان اماما من شريعتهم والمامور بطيحا حيث لا يدرك معه الجماعة او يطيل طوله
به خشوع المامور والله اعلم **مسئلة** في رجل اخس القراءة فهل يصح توليته بالخطبة وصلوة الجمعة
وغيرها فان قلتم لا يصح ولا يجوز فضعفتموه على انه من الفقهاء وعلى صحت توليته مستند لا بامامه **الحاج**
فهل ينسحب هذا المصمم على ذلك لان **الحاج** ذو شولة فالاعتدال به وقاية للفتنة افتونا ما جاور **ب**

رحم الله تعالى اعلم ان السابيل وفقى الله وانا كانه اذا كان المذكور من لا يتفرق الفاحشه بان كان يبدل
في الحرف اخر او لا يخرج من مخرجه او كان يفتقر بعض الحروف فلا يصح صلوة ولا الاقتداء به وامانصبه
لخطابه والامامه فلا يصح الامع الساهل واما الصلوة وبل **الحاج** فانما كانت تقية مع الله
بمقتل انه كان يغير بياض الحرف بل كان تلك الخطبة وغاية الاثقان واما قصة الوليد بن عتبة
بانه صلى الناس وهو سكران وانه تقيا في الحرب وراى في الصلوة خمس ركعات وقال النبي ان ازيدكم
فكان الماركون غشوقا واليافاسقا فليت شعري هل يصح من العدا صوب فعلة جاشا ومكانه
تقيه كافي يادرون الى تكار ما هو دون ذلك طبقات كثيرة والظاهر ان الذي ولاه عنه له ولا يصح
لاذكر مع التنكيل الفضيع فينبغي لكل احد اذا اراد ان يكره ان يكره وجوب حيث امكنه لا سيما ولا
لا يكره الله تعالى وقول السابيل راده الله على وتقع به فان قلتم لا يصح ولا يجوز لوقوله فقل
ما اراه نعم يفسد حيث ذكر مع العلم او بعد تفرغه به واصرا على التضميم والعناد واستند لا له بامامه
فان لم يسيده اذا **الحاج** كان ذا مقدرة وشوكة فاقته او مع تقية وخوف الفتنة اذ الخوف
بالاعتدال قد يظن بالمال الى الوجوب والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئلة** ما قولكم حفظكم الله تعالى
من قول في فضيلة صلوة الجماعة انها لا تحصى الا في العز الاول فاذا انتم الصنف الى اخره كان في الصنف
على حد النعم في التلث الى اخره صنف على حد التلث الى قول من يقول انه اذا صلى في اخر صنف او في احد
وجهه واما الاضاع في الصلوة الاول او في الصلوة الاولى لا يحصل له فضل الجماعة وتكون صلوة كالمفردة
كذلك لو اقام في ثلث ركعة من الركعات وعرف انه لا يبلغ الصلوة الاول الا وقد فاتته الركعة الثالثة

الصلوة

والزعم في التنقيح ما حاصله ان الاربعين لا يجب الاحتياط في الافحور ^{بها} وبقاقلها
 للقبيل بذكر وبعاد ظهور وقول السائل وفقه الله تعالى وهل على الامة وفقه الله تعالى
 الى اخر كلامه جوابه ان الامة بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على من قدر عليه بشروطه
 وهو فرض كفاية يسقط بفعل البعض وقوله وهل يجب على من حقق حاله حصول جزمه جوابه انه
 لا يجب الا ان يكون على ما تقدم فيستحب والله تعالى اعلم **فصل مما يتعلق بالزكوة**
مسئلة ما قولكم في رجل بذمته زكوة امواله ما ضربه لا يمكنه **فصل** فقهها ولكن يتبين انه ان
 اخرج القدر المتيقن او الغالب على ظنه انه القدر الذي بذمته افتقر وتضرر به كلكونه
 ذل عليه بصيرته بعبء ذلك ومراذه مخلص ذمته قبل الموت والحساب فكيف الحجة
 في ذلك وهل من الجمل المخلصه انه لم يخرج القدر المتيقن وبذمته الى فقير او اكثر بنية الزكوة
 ثم بعد ذلك القصور والقبول بغيره المدفوع اليه على الدافع او لا واذا كان له دين
 فقير واراد ان يصرفه اليه بنية الزكوة فهل يصح او لا واذا كان عليه زكاة طعام لا يحرم
 ايضا ولم يمكنه تحقيقها كبيع الحبله في الخلاص لذمته منها والحال انه لا يقدر على تحصيلها
 واذا اراد ان يوقفها ضاعا على من يقرأ القرآن اكثر من غيره واراد ان يوصي بارض لا حصى
 او قرب فهل له ذلك من غير التثنية او لا ولو اراد ان يعبر ارضا او حاقوتا للفقير او النساء
 في مقابلته ما بذمته من الزكوة على سبيل الوصية او الوقف هل يجوز له ذلك وتبراد منه ام لا
 الحكم والحال ما ذكرنا ما جاز **جواب** رحمه الله تعالى اعلم ايها السائل ان العلم
 نفع الله به نفسه والواكف للانسان ان يتكفرا ووضه او هبة او نحوها صدقة او زكاة
 او تقارنه او ندم او نحوها من القيد الذي احدها خبر الصحاحين القاييد في صدقته كالكلب يعوم
 في قيئه وليثنه قد يستحي منه فجابيه انتهى كلامهم ومنه يعلم جواب المسئلة الاولى
 وهو انه اذا دفع زكاه الى من هو من اهلها على الوجه المعتبر شرعا لم يملكها منه بالذم كان مكره واه
 المسئلة الثانية جوابه انه لا حرجه ذلك لانه لا تملكه واقامته مقامه ابد ال وهو متيقن
 ذكره الرافي باب الهبة وطرق الاجرا ان يقبض اليه او بعضه من هو عليه ثم يردده اليه من
 الزكوة وامس المسئلة الرابعة والجواب عنها انه وصيه ولا يصح ذلك الا ان يخرج من الثلث صح وان
 يخرج فلا وان يخرج بعض من الثلث صح ذلك البعض فقط ثم اعلم ان مما ينبغي ان يتبين ان من وقف على
 يقرأ قد اكتمل قطع الاول وهو باطل فان قال وقت كذا بعد موته على من يقرأ عليه فهو وصيه ولو قال
 وقت كذا بعد موته على من يقرأ على قبري كان باطلا لانه قد لا يعلم قبره فيتعذر الاتيان به بشرط
 خلافه ما لوقال علم من يقرأ على واما الخامسة وهو قول السائل واذا اراد ان يوصي بارض لا حصى الى
 كلامه فجاوبه ان الوصية لا تصح الا من الثلث وما راد فهو موقوف على اجارة الورثة واما
 السابعة وهو قوله ولو اراد ان يعين الخان قال هل تبراد منه فجاوبه انه اذا جعل ذلك

ما بذمته

ما بذمته من الزكوة انه لا تبراد منه والله اعلم **فصل** في الصيام لما سئل الشيخ
الامام **مسئلة** ما قولكم في رجل اراد ان يصوم في شهر رمضان او لشوال كروية نارا او سماع طبل وحصل اعتقاد جازمه
 فهل عليه العمل بمقتضى ذلك واذا ارسل من ثبت عنده الروية الى بلده موافق مطلقا
 يجب العمل بذلك ايضا فاجاب بالقطعه من حصل له اعتقاد جازم بدخول رمضان من
 العلامات المعتادة لذلك وجب عليه الصوم ومن حصل له ذلك الاعتقاد بدخول شوال
 من العلامات المذكورة لزمه الفطر علامة بالاعتقاد الجازم فيها واذا ارسل نواب
 بلده الروية الى اهل بلده موافق المطلق ما ثبت به الروية عند بعض الحكام المرسل اليهم
 وجب عليهم الصوم لرمضان والفطر لشوال وان لم تثبت به الروية عند احد منهم فمن
 اعتقد صدق الخبر بذلك لزمه الصوم والفطر ومن لا فلا انتهى **فصل** في صحة الاسلام
 الرجح بعد نقله ذلك **مسئلة** في رجل اراد ان يصوم في شهر رمضان او لشوال كروية نارا او سماع طبل وحصل اعتقاد جازمه
 او الفطر عنه الحاكم لم يلزم الصوم ولم يجر الفطر فانما رادته لم يشك في صحة الحكم
 لتقوى القاضي او لعرفته ما يعتقد في الشهر وكان المراد انما هو على الاعتقاد الجازم
 وذلك ظاهر انتهى ومنه يعلم جواب الشوال فاذا ارجب الصوم والفطر ما ذكرنا
 من مخالف عرف ما هنالك فان امثل والاخبر على ذلك وعرف الحاكم اي له تعالى بما رواه
 من جرائدنا والله وروى اعلم **سؤال** في رجل جامع في رمضان وهو صائم
اجاب رحمه الله تعالى ان الواجب وهو صائم نفسه صومه الا ان يكون جاهلا
 بخبره كونه قرب عهده بالاسلام او شابا يديه بعبدية عن العلم او من افسد صوم يوم
 من رمضان نجاع ولم يكن معذورا وجبت عليه الكفارة مع القضاء ونجب عليه ايضا
 التعذر واما الموطو فلا يجب عليه الكفارة مع طلقا فان كان مطا وغا فسد صومه
 او مكرها فلا والله اعلم **مسئلة** في رجل اراد ان يصوم في شهر رمضان او لشوال كروية نارا او سماع طبل وحصل اعتقاد جازمه
 ام عن من لا شهر الحرام **اجاب** رحمه الله في ان فضيلة الزمان ليس بمعناها الا
 فضيلة العبادة فيه وقد تقع العبادة ايام رمضان افضل من عبادة ايام غيره
 لقوله ان افضل الايام شهر للصوم بعد رمضان الا شهر الحرام اي ذو القعدة وذو الحجة
 والمحرم وجب وان افضلها المحرم الحرام افضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرم ثم باقي
 الايام المحرم وتعد في الفضيلة حرجا من خلاف فضيلة على بقية الايام المحرم

في شهر رمضان

ثم سبعان لخبر عائشة رضي الله عنها ما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر
 الا رمضان وصارت في شهر اكثر منه صائما في شعبان وفي رواية له لم يكمل كان يصوم شعبان كل
 الحان يصوم شعبان الا قليلا والعليا اللفظ الثاني فمفسر الاول والمراد بكلمة عائشة
 ذكر علم ان افضل الشهور رمضان ثم المحرم ثم رجب ثم بقية الاشهر الحرم ثم شعبان وهم
 رسول الله عليه وسلم **كتاب النذر** **مسئلة** في امارة ملك بيتا فندرت بها
 على رجل اجني بضيعة صحيحة معتبر شرعا واشهدت على ذلك ثلثي في صحة عقلها وشدة
 نكرها ثم ان النذر وعليه ترك المراه الناذر يسكن في البيت المذكور ثم خرج منه ورجع
 بها الى ان توفت فهل اسكانها في البيت بعد صحة النذر قاذح فيه ام لا **اجاب**
 لا يشك في صحة النذر بصحة معتبر من النادر وان اسكانها في البيت
 بعد صحة النذر غير قاذح وذلك معلوم والله اعلم **مسئلة** في امارة نذرة
 على ابن بنتها جميع ما تملكه وذلك في مرض موتها ولها ورثة فهل يصح النذر والصورة هنا
 ام لا **اجاب** اعلم ان النذر في مرض الموت وصحة على المعتد والبرهنت في هذا
 الصورة غير وارث فيصح النذر ثلث ما تملك وانما في متوقف صحة على اجابة الورثة
 والله اعلم **مسئلة** في امارة نذرة فليها ولد ذكر على ولاد بنيتها في مرض موتها مع
 حررها حول غير ارجع مؤنتها فهل يصح النذر ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى اذا كانت
 غير صحيحة العقل فنذرها غير صحيحة وكذا على تقدير صحة عقلها مع وجود ولدها
 لان ولد الولد كالولد والنذر على بعض الاولاد دون بعض باطل الا اذا تميز النذر عليه
 لصفه موضوعه للنذر وما مونه تخيير ما في اس الزكرك ولم اعلم **مسئلة** في
 هل نذر على اجني في حال صحة عقله وجوان تصرفه نذرا بضيعة صحيحة فهل هذا
 النذر صحيح ام لا ثم ان الناذر وصي الرجل المذكور في حال مرض موته ببيع ارضي
 والحال انها خرج من الثلث لا بها عشرة محلفه وشرط عليه ان يتجهن فاقترط من
 مالا وعصره فهل الاحوال للموصي ام للمفترض منه البراهم وافراضا في مرض موته
 بعنا ارضي فهل هذا الاقراض صحيح ام لا **اجاب نعم** النذر صحيح وانما يقع
 من صحته والصورة ما ذكره وكذلك الوصية صحيحة والموصي به للموصي وليس للمفترض
 ثم وهذا معلوم والا قلنا في مرض الموت صحيح بولده المقتول والله اعلم **مسئلة**
 في امارة نذرة على ابن ابني بنصف ما تملك من ارض موروثة مع وجود ابنتها اي الولد المذكور
 وبنت هي عمة المذكور فهل يصح النذر فاذا هلك ابو النذر وعليه ثم هلك ام الناذر هل
 البنت المذكورة وابن ابني النذر وعليه وقلم يصح النذر فهل يرث مع عمة مرقية
 ام لا **اجاب** انه يشترط لصحة النذر القرية فلا يصح بالكره والنذر على بعض الاولاد
 اعلم على نذر المهر القريني لا يصح النذر المذكور كما انص عليه في الاسلام عند المهر في نذر في كتابه الذي صنفه
 في ابطال نزع المهرين والشرح ان نزع مهره الاضاقه باطل ولم ير رجل اعلم واحكم وسئل النذر في نذر

وهذا القول هو الصحيح
 اعلم ان النذر على المهرين والشرح ان نزع مهره الاضاقه باطل ولم ير رجل اعلم واحكم وسئل النذر في نذر

دون بعض مكروه واولاد الاولاد كما صرح به جماعة من العلما كالجمال والكمال
 الرجاء وغيرها فاذا تميز ابن الابن المذكور له الحاجة او فضيلة او رضى النذر المذكور
 من الناذر المذكور كما اتفق به الشيخ زكريا لان النذر له والحالة هنا قرية وان لم
 يتميز ما ذكر لم يصح النذر لانه مكروه واذا قلنا بصحته مع وجود احد الصفات
 المذكورة ورث مع عمة من بنت الزكرك لها النصف وله الباقي ولم اعلم **مسئلة**
 نذر على رجل المذكور لرجل معين نذرا لله تعالى بضيعة معتبر شرعا فلما اشغ الممرض لثمة
 فالنا قد جعت من النذر فهل له الرجوع عن ما نذره والصورة هنا ام لا **اجاب**
 ليس له الرجوع عن ما نذره به والصورة هذه والله اعلم **مسئلة** عن رجل نذر على اخيه من
 ذوي القربى ان يعاين معاومه ليرى عن يافها من من يتعدي اليها باقصاد او غير
 وليوقرها باجم مثله او يشركها كدك على عاري عاكف ليلته وعرفته ويسد على لها
 للمالك الناذر بقدر تسليم ما ينفقه النذري لها فكتبا مبد على ذلك ثم ماتا ثم استمر
 ورثتها على ذلك مدة ايضا ثم غاب وندته الناذر نحو خمس وعشرين سنة وورثته
 المند ور عليه باسطون على الاضربها في مدة المذكور جميعا واحدا وعلمتها
 وجه شرعي فهل يجب تسليمه فورا وتخير وعلى لك ام لا **اجاب** اذا اصاب
 النذر من الناذر المذكور بالربع مع توفر شروطه فهو صحيح وانما استبلا ورثته
 على الثلثة الباقيه بغير وجه فهو عيب يجب عليه اجرة المشكك بدت بسطه وان كان
 فيما بين او غير من او زرع فعليه قلعه مع اجرة والاشتر التسوية وليس للمالك ملكه
 بالقيمة ولا يجب على انقاذه بالاجم فان اتفقا على اجارته لا يبقا بجارا ولزم المسمى واذا
 انقضت المدة قلع على حائنا او على ملكه بالقيمة او على بيع الارض من الباسط جارا ثم لا يظن
 بارث ما ينفق لوقلغ فاذا انقضى البيع لزمه القلع مجانا وان اتفقا على بيع ما في الارض
 الى مالكها حيث اثبت بها شرعا فان امتنعوا اجبرهم حاكم الشريعة وولات الامر صلحهم
 على ذلك ويتأبون الثواب الجليل بالقسط والجمل والله اعلم **مسئلة** عن امرأة نذرة على ابن
 ابنتها بنصف ارضها وجميع ما تملكه لكون ابني مات وهو فقير ولها ولد هو ابن
 المذكور لم يندر عليه وانما خصصت ابن الابن لفقره ثبوت ابنيه فهل يصح النذر في
 هذه ام لا **اجاب** اعلم ان النذر شرط قرية فلا يصح بالمكروه فاذا تميز ابن الابن
 كما ذكر صح النذر عليه كما اتفق به الامام زكريا وتبعه غلبه العلامة مؤيد الصالح في كتابه

ما كان ذلك

على الارض المذكورة

هو مورد السؤال

مسألة في امرأة لها زوج وهو من عتقها وثلاث أخوات فرضت لهما أصابعها من ماله
فندرت على ابن أخيهما لول وعلى زوج اختها الأخرى لول وفي هذا المال ثم مات بعد
ثلاثة أيام فحل النذر صحيح والصورة هذه **أجاب** إذا ندرت في حال زوال العقل
فالنذر غير صحيح أو في صورة العقل وفي مرض الموت كان من الثلث والله أعلم **مسألة**
عن امرأة نذرت على أخيهما جميع حقها بمقابلته أن يكفها جميع ما يحتاج إليه فلم ينفذ لها ذلك
فاستخار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحل لها ذلك **أجاب** إذا لم يقصد بندها القربة المحضه
وإنما قصدت به لمقابلته كفاتحتها فالنذر غير صحيح كما أفق به ابن من ياد وغيره من العلماء
وابنه أعلم **مسألة** عن رجل له ثلاثة أولاد ذكور وثلاث بنات فندرت على المذكورين
نار من ماله قدر نصف ما دون البنات مع عدم تميز المذكورين بفضل أو فقر أو غير
فحل صحيح والصورة هذه **أجاب** إن جهة النذر والقربة ولا يصح بالذكور
فإذا استخار المذكور على الأثاث فحلها أو فصله أو بر صبي النذر المذكور
لغيره والحال هذه **قوله** وإن لم يقربوا غير من ذكر ما ذكر في صحيح النذر المذكور
لأنه مكره وما ذكرنا من التفصيل فهو ما نقله الباقون عن غيرهم واختار من الرافعة
والقول وأما في القاضية للربا شبهة والشك في كبرها وأطلق جماعة عده صحاح
على بعض الأولاد دون بعض وأفتى بصحته مطلقا العلامة يوسف ابن يوسف الحجا والعلامة
عبد الله بن عمر بن الخطاب **مسألة** عن أرض موقوفة كانت بيد رجل فاحت فيها
بعض غراس ثم توفي وله ذرية رجال ونسب وأحبها لغير الأرض المذكورة **أولاد** المذكور
واحد نوا فيها غراس أكثر مما أحدث أبهم فحل تشارك البنات أخوات المذكور
فيما أحدثن من الغراس والعنا أم لا تشاركهم فما أحدثن وأما ما حصلت من ما أحدث
أبوها ثم ندرت لجمع ما تملكه على ابن بنتها مع وطود أخواتها وبنتها أم الولد وكان
النذر في مرض الموت فماذا أحكمه **أجاب** أنه ليس لها إلا حصتها من ما أحدث
أبوها من الغراس والعنا والغراس فماذا ندرت على ابن بنتها في مرض موتها جميع ما تملكه
أبوها من الغراس والعنا والغراس فماذا ندرت على ابن بنتها ونص النذر بالعنا شاعا لثمة
نفسه النذر في ثمة ما تملكه والباقي متوقف على إجازة الورثة ونص النذر بالعنا شاعا لثمة
بابه بخلاف البيع والهبه والله ورسوله أعلم **مسألة** في امرأة ندرت لابن أخيهما بنصف
أرض لها معروفة بينهما وكان المندور له بأسطع على بن نصف المندور به وهو ربع جميع
الأرض وله بأسطع على باقي المندور به بعد نذر شرعي اقتضى ذلك ثم تيمنته الناذر بذلك
فأراد المندور له أن يسطع على جميع المندور به وهو النص فنعوم الورثة في ذلك
وقالوا له مالك إلا الربع الذي سطر عليه فندرتا فحل حوزهم منه ثم جرد قولهم أم لا

الحق

أجاب

أجاب عن رجل نذر المراه المذكورة لجميع نصف الأرض لمن ذكر على الوجه
المذكور في السؤال صحيح النذر في جميع نصف الأرض وليس الورثة منع المندور له من جميع نصف
الأرض وكما أنه وعدهم سطره في باقي المندور به وسكوته عنه لا يسطع حقه في باقي المندور به
وهو الربع الثاني ولا يجوز طهر منه إلا بوجه شرعي والحال ما ذكره رسول الله **مسألة** في امرأة
وأطاعت في ورع على أن نذر عليه ما يخصها من تركت أبيها في مقابلته عوض معلوم فاحتها
المندور به عليه فأرسل الرجل المذكور به إلى المرأة المذكورة وقال استندري من فلانة بكذا وكذا
فاستندرتا لوكيل نفسه فندرت المرأة المذكورة بما يخصها من المهر على الرسول وهي تظن
أن النذر واقع لصاحب العوض وكان نذرهما بقصد العوض المذكور ولم يقصد القربة المحضه
بصفة ندرت عليك بكذا وكذا فحل هذا النذر صحيح ونفع للرسول أو للمهرل أو كبير الحكم في ذلك
أجاب رحمه الله لا يصح النذر المذكور أو النذر لا يقبل المعاوضة كما أشار إلى ذلك الشبه
السهو في فتاويه وتبعه غير من العلماء والعلامة **مسألة** عن رجل من الفقهاء المنتسبين إلى الشيخ
أحمد بن حنبل نذر على نفسه وفي يده نسك بالاستقلال فيه من الناظر على الفقر وله في مخالفة
ذلك ليلاد بأخذ صدقات أهلها ونذر على فقر الشيخ فتعهم المقيم في الرباط ولهم المقيم
ابن عمه كان لا يسه عاده من أخيه ولهذا الرجل المقيم في الرباط وكان بنو به جميع أمورهم ويقومون
الحلقات والراتب وكفى المقيم في الرباط كثر الأمر فأراد ولده أن يأخذ ما كان لوالده وهو لم يكن
كأبيه من القيام وغيره أن احتاج إلى ذلك فحل يستحق شيئا من ذلك مع كون المقيم في الرباط مستقلا
بالقيام عليه بخلاف ما كان عليه ابن عمه فانهما كانا مشتركين في القيام عليه أفق ما حرم
أجاب رحمه الله أعلم أن النذر على الأموات من الشائع نفع النعم صحيح حيث قصد بالنذر خداه أو إقامته
بما هو مشبه حيث احتج بذلك ولا يقدح في ذلك ما قد قصدوا به من القرب إلى الميت لعنا
حصول أكبر ورفق الضرر عنهم به كنه وهم لا ينفكون عن قصد المذكور اجترأ وقد نقلوا في
كثير من الأمارة بالبرار الخطيب العناني في كثر من تاريخه بعد إجازة كان عنده مصلى العبد قبره ونذر
النذر ونقصه الناس لقضاها ونحوه وقال أنه في عبد الله بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب
هم عنه وهو الأصح وأما سقي النذر ولأنه ما قصد في حاجه إلا قصيت قال الخطيب رحمه الله وأنا قصدته
مرارا كثير ونذرت حصول المقصود انتهى في فعل الخطيب ما يقتضي ما ذكرنا أنما قصد القربة المذكور
بالعنى المتقدم وأهيك به ونعم القدر فانه كان حافظا لماله بلا مبادعة وكذا يصح النذر حيث لم يكن

قصد واظهر العرف من ذلك كاطعام او غيره وجعل عليه ويعمل به واما النذر للميت على
قصد تملكه فباطل وعلى ذلك محل فتوى من ان يسطر لها كالا لعلامه موقوف اليه ان يترك في
على انه بعد من النذر قصد تملكه ولا مجال للمادر بقصد وقد ذكرنا ما يكون النذر فيه صححا
على طريق الاختصار ذاعلت ذلك فتقول في جواب السؤال حيث قصد النذر في عدم الرباط
المذكور في الصرف الى مصلحة عمل له ولا يستحق ان يعد الذي كان لاختلاف العادة شيئا لانه
كان عادية مقابلته انما هو الرباط والنيابة والمعونة لصاحب الرباط وحيث لطلب النذر ولم
يقصد وانفيا واظهرت عاده عمل بها ولم يطرر عاده فلا اعتراض على القيمة المذكور فيما فعله بالطريق
الشرعي كما هو ظاهر **كتاب البيوع** **مسئلة** عن رجل يبيع ثوبا فباع بعضه بعض
خصته مشاءا قبل البيع صحيح والصورة ام لا **اجاب** رحمه الله نعم البيوع اذا باع قدر معلوما من جنسه
كالريعي او الثمن مشاءا ومنه وهو **مسئلة** عن جماعة يبيعون شراكة في حقل فباعوا من مورثهم
فأرد بعضهم بيع البيت مع عبيده بعضهم من له شركة فيها وحصول بعض فضل الذي اراد البيع اجاب
الحاضر على البيع او ان يبيع السجعة مع مورثه وكافة من الحاضر من ان العايبين ان لا يحول له ارضع
مشاعا لكون البيت عاده لم يتسما لم يملكهم وهل هذا ان يبيع ان يصف حصص العايبين ام لا **اجاب** رحمه الله
ان مزيد البيع لا يحول له ان يبيع الا حصته مشاعة والصورة ما ذكر وليس له ان يبيع غير على البيع ولا يبيع
حصته الحاضر بغيره وكافة منهم وهو **مسئلة** عن رجل باع ارضا الى اخر يبيع امانه من اجل ضرره وقد
عليه فباعها خمسة وعشرين قطبا وفتحها اصعاف ذلك لاجل الضرر وافر الشريفا على البايع الاجابة
وعشرين في ساعة ان سلما اخذ ارضه المذكورة وايضا المحضرة الوقات اعني الشريفة المذكورة
اوضي انما له على البايع المذكور الاخره وعشرين في وقت ان سلما قبض ارضه وهذا كما هو حكمه
فالكم في البيع وهذا الاقرار والوصية المذكورة من المشتري في الارض فانه على ملك البايع المذكور
اجاب رحمه الله ان اذ ابلعه بيع امانه يعقله اذا كان نادما وذكر ذلك في حال العقد
فسد العقد فكون الارض والصورة هذه باقية على ملك البايع وليس لورثته المشتري الا الخمسة والعشرين
لا سيما وقد اقر المشتري اوصي امانه ليس له الا ذلك ولم يرد له **مسئلة** عن رجل باع مبيعا في مرضه
الى مورثه ولم يخبره الورثة فباع البايع مريض مرض الموت ثوبا في
الورثة ولم يخبر البايع فان العقد فيه البطلان في الجمع وهو الذي نقله في الروضة عن الفقهاء وغيره في باب
منع به البليغ في بدله ومطبه واثنابه العلامة الكمال الرحاد وغيره واعتمد شيخ الاسلام في باب

في البيع

والله اعلم **مسئلة** عن رجل تزوج امرأة ولها تحت حلالها بالعتان عاقلتان ولها
حول ملكا نه ارتا من ابيها ثمن من الروح باع الحول المذكور من غير ولاية ولا وكالة عليهما
ولا وصلهما ثمن من البها فباع هذا البيع صحيح ام لا **اجاب** رحمه الله ان هذا البيع غير صحيح فباع على
المشتري باع الاصل من ثمنه باقية على ملكه مع اجرة المثل مدة بضطه ويرجع لها سلمه الى البايع عليه
واذا كان البايع على من ملكه الحول شي وانتهى عليهم بالوجه الشرعي مع عليهم والله اعلم **مسئلة** عن رجلين
اخرين يقتسمان معا بالمشاة وغيرهما من الحرف ويحصلها مشتركة ثم اذن لكبير منهما اشترى ارضا لنفسه
بشرط الزمة وسلمه من مخلصها وتحت باسمه فهل يكون الاصل مشتركا بينهما ام يختص بها المشتري
افتوا بما هو **اجاب** رحمه الله ان الاصل مشترك بينهما في الزمة وليس للاختصاص
الا عزم ما اخذ الاكثر من الثمن حيث اقر له بذلك والله اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى ثوبا من رجل واحد
له نصف فباع احد الشريكين حصته وبقيته حصته الاخر فقبض المشتري الثمن المذكور واستعمله
بعدة فهل له ذلك ام يجب عليه رده مع اجره افتوا بما هو **اجاب** رحمه الله ان يجب عليه اجرة المثل لخصته
الاخر مدة سطره عليه وتحت يستاجر لخصته المذكور من ملكها والا يكون غصبا يترتب عليه احكام
الغضب والله اعلم **مسئلة** عن رجل باع ارضا الى اخر على ان يبيعه غصبا اسود بتمس معلوم واعطاه
الغرض ان سلما ابلعه به تغد عليه لخصيل الاسود فاحضره غصبا اسود باعده اياه بذلك الثمن
بعد ان راه المشتري ثم انه تغلب عليه وطلب منه رايه في الثمن فهل له ذلك ام لا **اجاب** رحمه الله
ان ليس له ذلك بعد صحة البيع والله اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى ارضا من اخر ذره ثمن معلوم بصيغته
معتبر واستكمل شرط البيع ثم سلما ابلعه بالثمن قال له انما اعطيتك الاذنة مثل ذرته فهل له
ان لا **اجاب** رحمه الله نعم يلزمه القيمة التي اصطلح عليها والصورة ما ذكر والله اعلم **مسئلة** عن رجل اتي
بطعام ذره الى شخص فقال له خذ في ثمن مبلغه كذا فقال له الذي صعب خذ ما اراد فقال صاحب
الذره تصرف بها فتصرف بها ولم يخبر بينهما عقبة بيع ثم جاء الى المتصرف بالطعام فقال ردي ذرتي
فرد له مثلها فباع عليه غير ذلك امة قيمتها يوم البيع في حانوتها ام كيف الحكم افتوا بما هو **اجاب** رحمه الله
انه لا يجب عليه الا رد مثل ذرته ولا يجب عليه غير ذلك والصورة ما ذكر والله اعلم **مسئلة** عن رجل باع ارضا
لم يملكها واكتسب له حصة شرعية اشهد عليها ودلس على حاكم الشرع وعز المشتري فباعها ثم وادار فبع
امر به الى الحاكم اعلم الله تعالى عز وجل انما يملك الحكم **اجاب** رحمه الله نعم يملك البايع المذكور واذا رفعت قصته
الى الحاكم عز وجل بما يراه واجل له والله اعلم **مسئلة** عن رجل من اهل العقبة حبس صبيلا لم يبلغ الثم

في البيع

شريعيا بذلك بعد ان احضر شهود اخر وعاصر شاهدي الوكالة لتعد حضورها ليعمل او تغلبا او توبلا
او حضوره هو البيع وقوله واستيفاء الثمن من الحاكم المذكور قبول شهادة الشهود الفروع عند
لغير وصول الاصول الى يديهم وقبول شهود البيع وفعل بذلك بحال صورة الواقعة والحال ان
المبايع المذكور لم يكن حاضرا لكر الحول للبيع تحت يد المشتري المذكور **الجواب** رحمه الله اذا ادعى
انه اشترى من غائب شيئا من معوض وتقابضا من الطرفين واقام بذلك شاهدين وجلب من الحاكم ان يحركه
بذلك على البايع لوقوع الحكم على المبيع لاحتمال معارن مفسد للعقد وعلى ان يكون الغائب بسافة بعيدة وعلى ان
لا يجمع بينهما مكر الى موضع ليل ونقبل شهادة الفرع ان نعدنا ونفحصه صورا لاصيل ونحب حكمة الاصيل
ليورع التدبّر والدراسة **مسئلة** عن رجل باع من ثوبين ثوبا باعنا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
مده ادى البايع ان البستان له ولاخ له غائب في السفر ففعل عليه اقامه البينة بذلك وان اقامه حتى جاز العقد ولا
وهل يأنزور ويورع الحاكم اعم الدخول ان اثبت ملاذعاه وان لم يثبت ما في الاول فلا يباع ما يملكه واما في الثانيه
فلا يتركه ويورع ابو ذى المضى والحال انه ادى على شركه بعد موت اخيه وصار هو الوارث له **الجواب** رحمه الله
جواب هذا السؤال من عدم بيان الرضا حيث قال الزواني لو باع شيئا قال بعت وانما لا املكه ثم ملكته
بالايت من فلان فان قال المبيع باع هو ملكي لم يسمع دعواه ولا يثبت له وان لم يقل ذلك واقبضه على ذلك فوكفه
بعده سمع دعواه فان لم يكن بينه حلوا لم يسمع دعواه ولا يثبت له وان لم يقل ذلك واقبضه على ذلك فوكفه
حيث كان له ذلك واقام بینه عادله بان البستان مشتركة بينه وبين اخيه وان اخاه حي في حاله العقد
ولم يصد عنه وكاله البايع صحيح البيع في حصة البايع بقسطه من الفرع وبطل في حصة اخيه على ما يثبت
يقترن في الصفقة ووجبه له ارجاع ثمن القسط الثاني الى المشتري ويورع حاكم السعة المطهر من ما يراه
زاحوا حيث ان كلب ما لم يخرجه شرعا وعن المشتري كذلك حيث لم يسمع دعواه مع اصراره على الايداء
يعزى الابداء الغير وجه شرعي **مسئلة** عن رجل اشترى من رجل ثوبا باعنا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
واستوفى الثمن والارض المذكور بينه وبين اخوته مشاعا ففعل ببعده للارض من غير اخيه في ذلك الارض امرين الحكم
الجواب رحمه الله ان من باع ملكا ومالك غيره فانه يصح في ملكه ويبطل في ملك غيره والله اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى
عن ثلاثة اولاد وثلاث بنات وظهر منكم من جهتها ارض مسكن الاكبر منهم في الارض بطيبة نفس من اخوته وهو معتق
ان البدار بينهم الجميع مشاعا وسكن معه صهرهم بعد بيعه بطول اظهر الصهر المذكور مسطورا عليه حكم ثلاثة من القضاة
بانهم اشترى له ارض من الاخ الكبير الساكن في الدار فانكرا اخ المذكور البيع هل البيع صحيح في حصة البايع حيث قام المشتري
بلاطلا في حصر البايعين واذ لم تقم بينه بالشر فهو باطل في الجميع ام يكون باطلا فاذا قلتم بغير صحة البيع وادعى المشتري
انه غير البايع في كثيره ولا يكون بطل من الثمن الا في سبيل التزيم هل القول باصر في ذلك وهل هو عفا عنه
ام لا **الجواب** رحمه الله انه حيث اقام الزاعم الشر لبيته بانه اشترى من البايع المذكور من اخ المذكور
فالباع صحيح بما يملك من البايع فحصة من المشتري سواء حاله حاله على المشتري والوجه المشتمل على ثبوت الوفاء
مده بصط وادعى من البينة فعله اجره المشتمل للجميع ولا يرجع بغيري من الثمن والصورة هذا اذا كان له اعيان وتكر

مسئلة عن رجل اشترى من رجل ثوبا باعنا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
واستوفى الثمن والارض المذكور بينه وبين اخوته مشاعا ففعل ببعده للارض من غير اخيه في ذلك الارض امرين الحكم
الجواب رحمه الله ان من باع ملكا ومالك غيره فانه يصح في ملكه ويبطل في ملك غيره والله اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى
عن ثلاثة اولاد وثلاث بنات وظهر منكم من جهتها ارض مسكن الاكبر منهم في الارض بطيبة نفس من اخوته وهو معتق
ان البدار بينهم الجميع مشاعا وسكن معه صهرهم بعد بيعه بطول اظهر الصهر المذكور مسطورا عليه حكم ثلاثة من القضاة
بانهم اشترى له ارض من الاخ الكبير الساكن في الدار فانكرا اخ المذكور البيع هل البيع صحيح في حصة البايع حيث قام المشتري
بلاطلا في حصر البايعين واذ لم تقم بينه بالشر فهو باطل في الجميع ام يكون باطلا فاذا قلتم بغير صحة البيع وادعى المشتري
انه غير البايع في كثيره ولا يكون بطل من الثمن الا في سبيل التزيم هل القول باصر في ذلك وهل هو عفا عنه
ام لا **الجواب** رحمه الله انه حيث اقام الزاعم الشر لبيته بانه اشترى من البايع المذكور من اخ المذكور
فالباع صحيح بما يملك من البايع فحصة من المشتري سواء حاله حاله على المشتري والوجه المشتمل على ثبوت الوفاء
مده بصط وادعى من البينة فعله اجره المشتمل للجميع ولا يرجع بغيري من الثمن والصورة هذا اذا كان له اعيان وتكر

نزعها بغير رضاه فله اخذها والله اعلم **مسئلة** عن رجل باع على رجل ثوبا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
صحتها شيئا من المشتري شرا بالبيعة الى بلدة اخرى ليس بيع ذلك البضايع فيها فاذا عاها شقت عليه منع امته
له هل يثبت الثمن بدنته ويجعله تسليمه وان شتره **الجواب** رحمه الله ان بيع البضايع بدنته وجعله
عليه وان شتره والله اعلم **مسئلة** عن رجل استسلم من رجل ثوبا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
كعدم قبضه من مال السلم في المجلس لما مضت مدة الاجل سلم البير بعض الفوم وبنا بعضهما فقال الرب البير تقطع
ليا الباقي بغيره موجهه وتقطع ليا الغرض الذي في كحول الفلاي وتفعلي في ذلك كرم من ذلك فاجابه لوم قاله حزن في التوبة
فكتب له المبرر ان يحذو وقبله في شتا ثوبا كذا وكذا ادرام لعل الفلاي وعزاسه تحي فلان الفلاي على ان يكون له
مخرج من عرس وفيه فلما قلعت هذه الحول المعزوس صرف رب البير الغرض الفوم جميعا من غير وجه شرعي
وعزس الغرض في اخر اخرى وخرج من الغرض مصلحه كبير فدل بكونه هذا الغرض الفوم لرب البير او هو على ملك المبرر
لغير رب البير به بغير وجه شرعي واذا قلتم يصححه السلم فله الخروج ان بيع الفوم السلم فيها على المبرر قبضه
وهذه التذكرة مقتضية لصحتها مع شرا ببيع الغرض حيث لم يكر فيه الجواب ولا قبول ولا مشاهير قبل موافقا
وهذه التذكرة التي كتبها الناس في ما فاقا في مقام الصيغة الشرعية امر **الجواب** رحمه الله ان اذ اطر على
السلم ما يفسد فانه لا يلزم المسلم الفدية الا في مال او على تقدير صحت فلا يجوز بيعه ولا اعتياض عنه
قبل قبضه واما كتب التذكرة فافان كناية عن الاقرار ولا يلزم بها شي الا اذا اقترنت البينة باللفظ ومع
تقدير صحة الاقرار بشرط المذكور لو ادى عن اصل هذه الدرام المقرها من عقد فاسد فاشترى دعواه
ويخضع بذلك فيسقط عنه ما ادعى ان يملك واما الفوم الغرضه في مالها كذا الغرض فاذا استطاعها رب الدين
وتصرف بها بغير وجه شرعي ضمنها والله اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى من رجل ثوبا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
ولم يصبر منها صيغة سلم بل قال له هذه الدرام على كذا او كذا من الثمن هل السلم صحيح ويلزم المسلم اليه الثمن
المذكور ام لا يلزمه الا رد المال ان كان باقيا او مثله ان كان نالفا ام لا **الجواب** رحمه الله لا يلزم من الصيغة
المعتبر شرعا من الاجاب والقبول وذكر ما يختلف به الغرض والا فلا يكون ذلك لما وصح المسلم اليه الى المسلم
المال ان كان باقيا او مثله ان كان نالفا والله اعلم **مسئلة** عن رجل اشترى من رجل ثوبا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
ادعى المسلم اليه ان الفوم اخذت بيد قاهرهم ففعل سقط عنه امره **الجواب** رحمه الله ان اذ وقع في الفوم جانيه
ودع في البلدة نصفه الفوم المسلم فيها وفي ما دون متافه الفوم من البلدة وحب فصيلها ولو شتر غالا وان لم يجر
في البلدة ولا فيما دون متافه الفوم منها فلا يوجب فصيلها وثبتت للسلم اختيار بين التسليم واسترداد رأس المال
وبين الصراي ووجوه في الصفقة ولا سقط عن السلم اليه بحال **مسئلة** هل يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه
ام لا **الجواب** رحمه الله لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه كما هو مخرج به في كتب الاصحاب والحدث من استام في
فلا يبقعه حتى يقبضه رواه ابو داود ولعمري حدث الثمن عن بيع الطعام قبل ان يستوفى والله اعلم **مسئلة**
في رجل اشترى من رجل ثوبا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء في رجل اشترى من رجل ثوبا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء
فقطع المسلم على السلم اليه الباقي بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء ففعل سقط عنه امره

مسئلة عن رجل اشترى من رجل ثوبا بغيره بطله المعنوي شرا واثارة الشراء

لان الراهر اباح له بغير بيع بقا الدين ففعل صحيح السلم من اصله حيث لم ينعنا فيه اجلا معلوما او لا وهل
يصح قطع الدين بالبراءة المعلومه المبني عليها الرهن المذكور امر لا يحيف قلنا لا يصح من وجوه فلو لم
على المرتفع من يد عن الرهان وتسليمه الى صاحبه ولا يحيط احد من غلله من الدين ولا يحرم عليه تقاضي
العقود القاسية ويوجب الحكم له لا امر لا يجوز **اجاب** رحمه الله لا يصح السلم والصوم هذه لانه يشترط
ان يكون الاجل معلوما ولا يصح مجهول كالحصاد فزاس المال باق على ملك المسلم لم يخل على المسلم اليه جزء
ان كان باقيا ورده مثله او قيمته ان كان نالفا ولا يصح الرهن بالدين المذكور لانه غير لازم ولا الاطلاق
مدرت بقا الدين اذ لا يبرر حيث صح له باحه بشرطه فلا يتوجه الا الى الوجود من الرهن عند
الى العبد و ليس للمباح له الا الاكل من ثم موجود عند الاباح لا الحمل والبيع وايطام الغير كمن
يد لك في العباب والله اعلم **مسئلة** هل يجوز السلم في البر الاضطرار لا وهل يجوز الاستئجار من غير السلم
عيني اخرى ام لا **اجاب** رحمه الله لا يجوز في السلم الاضطرار ولا يجوز الاستئجار من غير السلم في السلم
مسئلة عن رجل اعطى اخرا ثمنين عشر كبري لم يحصل بينهما صيغة سلم ثم ان المعطي غيب حتى حشرته فلما قال
لم اعطاه انا فلي عند ثمانية اربوب لا في سلم اليك الا ثني عشر كبري على يدي يدين وقد نظا عفت قهله والصورة
ما ذكر لم لا **اجاب** انه اذا سلم اليه الا ثني عشر كبري بغير طعام بصيغته صحيحة معتبرة بشرط السعي اليه
فقط ولم يستحوذها ولو بقيت مائة سنة وان لم يصح صحته فليس له الا الا ثني عشر كبري والله اعلم **مسئلة**
عن رجل سلم على اخرا مائة معلومة على ثمن معلوم من البر والشكر فلما اهل الاجل عجز المدين عن تسليم دينه فاعطى
عليه لغير وجوده فحسب عليه رب الدين والسكر بذهب كنهه عليه شئ كثر فلم يجد ثمنه ان باع منه قطعا
من الذهب المذكور الذي تعرضه عن دين السلم ففعل بضمير المعاصيه والحال هذه الاول او اذا لم يجد
الصحة ففعل بغير عيبها عديم صحة البيع المذكور ولزم المشتري رد غلة الاضطرار ومثلها او قيمتها
كانت تالفه ام لا **اجاب** رحمه الله ان لا اعتبار من السلم فيه غير صحيح على المعتمد فاذا اشترى الاضطرار المذكور
بما اعتلض عن السلم فيه والبيع غير صحيح ويحيط على المشتري رد الاضطرار من حرجه مثله بدم بسطه عليها وليس له
الا المسلم فيه فاذا اشترى الاضطرار ثم قبلها في الذمة والبيع غير صحيح ويحيط على المشتري تسليم الثمن
فصل في القرض مسئلة عن رجل مرضى من مرض في طيب لخرج الى مرض الى احد البوابين والطبيب
المرضى المذكور فلم يرض الطبيب بالخروج الا بعد نقضه الاجم ثم ان الرسول ارسل الى المريض في الطيب
ورلوه الى الخروج فلم يرض الا بعد نقضه الاجم فافترض من الرسول مبلغا من المال واذن له
ان يقبضه الطبيب المذكور ففعل بطالب المقرض بالمال المذكور المقرض المذكور كونه اذ له باقيا
الطبيب ام بطالب الطبيب ام كبري **اجاب** رحمه الله نعم بطالب المقرض المذكور كونه اذ له باقيا
المقرض ان يقبض الطبيب والصورة ما ذكره والله اعلم **مسئلة** عن رجل افترض من اخيه خمسة عشر دينارا
طعام فقال له هذه قرضه عندي اوليف ذلك فقال له مثل الناس ثم انه قضاه الخمسة عشر دينارا
فقال له عاد عندك خمسة عشر دينارا اخرى والناس يعطون في هكذا اقل له ان ابيع على خمسة عشر دينارا

ام كره

كتاب رحمه الله لا يحب على المقرض الا الخمسة عشر المدي ولا يحب عليه غيرها ولا يبر قول مثل
الناس صيغة بيع ولا يبر ما حتى لو قال له صاحب الطعام يعطيك هذه الخمسة عشر شئ بدي لا هذا هو
الربا بعينه وان اخذ منه او من غيره اكثر مما افترضه بغير صيغة صحيحة رعيه محرم لذلك ففعل من اجل املا
الناس باطل ولا يجوز الا في الدابة العلية العظم **مسئلة** عن رجل اذ لشخص ان يقترض له حنف ذهب من ايها
عرف فافترض فافترض الماذون له حنف من شخص وعنده سيفا للمقرض ثم ان الموهن عنده طالب الدين
وقضاه له فلم يعط فقال يكون ذلك حنف ونصفه ثم في المقرض ففعل المطالب بالمال الموهن به المتوسط
او رثته المقرض وكذا لك الشيف من بطالبه المتوسط بطالبه المدين افصح **اجاب** رحمه الله نعم اعلم ان
صاحب الدين محرم من ان يطالب المدين او المتوسط فاذا سلم المتوسط مع على المدين ولا يحب الاستئجار
من الموهن به فقط وكذا لك الموهن محرم بطالبه الشيف الا **مسئلة** في رجل افترض درهم
خوصه ثم بطلت المعاملة لها ففعل بغيره القضا من البرم غير المقض من المتعاضل لها وقت القضاء
انك **اجاب** رحمه الله لا يحب على المقرض الا رد مثل ما افترض ولو بعد ما بطله السلطان فاذا افترض درهم
مقصوده فلا يرد الا مثلها ان امكر والا فقيمتها فله علم **مسئلة** عن رجل اقترض درهم معلومه
بشرط ان يجعل له في كل اسبوع شيئا معلوما من البراءة على سبيل الرهان المقرض قضاه بعض الدين وسلم له
من البراءة معلوما ففعل بحسب ماسله من البراءة من اصل الدين او لا واذا اقام المدين شيئا مع ماسله
فلم يبره ففعل بطل او لا واذا اقام المدين شيئا مع ماسله ففعل بطل او لا **اجاب** رحمه الله نعم
واشترط في القرض زيادة فالشئ باطل وليس للمقرض الا مثل ما افترضه واذا سلم له المقرض شيئا من الزيادة
فله ان يحبسها من اصل الدين واذا اطول ما بقي من الدين قد ثبت اعسار حرم مطالبته وجسه ووجوب انذاره
مسئلة عن شيخ من بعض النصارى افترضه فافترضه من بعض النصارى ثم ان الغلام خاف من الملاحدة ففعل
الشيخ اليها ففعل صاحب الدين الحاكم الشرعي المطهر فاقران الدين له والزمه شوق كل وعبد شيئا معلوما
ثم امتنع من القضا ففعل الملاحدة شيئا من كل كره **اجاب** رحمه الله لا يلزم الملاحدة شيئا بعد ان اقر الشيخ انه
وكله باقراض البر المذكور ويحيط على الشيخ المذكور قضا ما صار ذمته من الدين والله اعلم **كتاب**
الرهن مسئلة عن رجل يتولى عقود الاحكام الشرعية في بعض البوادي وصار يعقد الرهن بين المراهقين على
غير الصيغة المتعارفة وذلك انه يامر الراهن بتقليد الوهر للرهن ويقول المقرض ففعلت كقول القدر يسه
او الحاحه الفلانية مبلغ الدين الشئ في ذمتك فيقول الراهن ملكتك كذا ففعل بحسب هذه الصيغة في الرهن
ثم انه يامر المقرض ان يتاجر من الرهن المنافع بغير قبضه مدة التملك المتعلق بالدين وبعد هذه العبارة
من العذر بالمنافع ويران هذا هو الصواب وان يبر الله العلي المقبر والمحرم محطون **اجاب** رحمه الله نعم
في الشرع جعل عين مال وثيقه بغير مستوفى متعا عند تعدد وقاية ولحاجة اركان منها الصيغة كرهنت
وارتفعت خلاف ملكتك وملكك ففعل من صرح بصيغة البيع اذا علم ذلك ففعل لا يخلوا اما ان يكون الراهن والمقرض
عارفان به ذلك من صرح بالبيع ولا فان كانا عارفين به انعقد بيعا وان يكونا عارفين فلا ينعقد شيئا فقد صرح الشيخ

في رجل اقترض درهم معلومه من رجل وامر به على ان يعطيه في كل اسبوع شيئا معلوما من البراءة على سبيل الرهان المقرض قضاه بعض الدين وسلم له من البراءة معلوما ففعل بحسب ماسله من البراءة من اصل الدين او لا واذا اقام المدين شيئا مع ماسله فلم يبره ففعل بطل او لا واذا اقام المدين شيئا مع ماسله ففعل بطل او لا **اجاب** رحمه الله نعم واشترط في القرض زيادة فالشئ باطل وليس للمقرض الا مثل ما افترضه واذا سلم له المقرض شيئا من الزيادة فله ان يحبسها من اصل الدين واذا اطول ما بقي من الدين قد ثبت اعسار حرم مطالبته وجسه ووجوب انذاره **مسئلة** عن شيخ من بعض النصارى افترضه فافترضه من بعض النصارى ثم ان الغلام خاف من الملاحدة ففعل الشيخ اليها ففعل صاحب الدين الحاكم الشرعي المطهر فاقران الدين له والزمه شوق كل وعبد شيئا معلوما ثم امتنع من القضا ففعل الملاحدة شيئا من كل كره **اجاب** رحمه الله لا يلزم الملاحدة شيئا بعد ان اقر الشيخ انه وكله باقراض البر المذكور ويحيط على الشيخ المذكور قضا ما صار ذمته من الدين والله اعلم **كتاب الرهن مسئلة** عن رجل يتولى عقود الاحكام الشرعية في بعض البوادي وصار يعقد الرهن بين المراهقين على غير الصيغة المتعارفة وذلك انه يامر الراهن بتقليد الوهر للرهن ويقول المقرض ففعلت كقول القدر يسه او الحاحه الفلانية مبلغ الدين الشئ في ذمتك فيقول الراهن ملكتك كذا ففعل بحسب هذه الصيغة في الرهن ثم انه يامر المقرض ان يتاجر من الرهن المنافع بغير قبضه مدة التملك المتعلق بالدين وبعد هذه العبارة من العذر بالمنافع ويران هذا هو الصواب وان يبر الله العلي المقبر والمحرم محطون **اجاب** رحمه الله نعم في الشرع جعل عين مال وثيقه بغير مستوفى متعا عند تعدد وقاية ولحاجة اركان منها الصيغة كرهنت وارتفعت خلاف ملكتك وملكك ففعل من صرح بصيغة البيع اذا علم ذلك ففعل لا يخلوا اما ان يكون الراهن والمقرض عارفان به ذلك من صرح بالبيع ولا فان كانا عارفين به انعقد بيعا وان يكونا عارفين فلا ينعقد شيئا فقد صرح الشيخ

ان ياذن صاحب الدين في البيع لا يها من هونه عندك شرعا وحيث امتنع الوارث عن قضاء دين الميت بعد
ثبوت عليه شرعا الزمة القاضية ان يفي بدينه من ثمنه فان اراد ان يترك عقارا او هبة على بيعها
لقضا الدين وبيعها القاضية وقضا منها دين المالك بعد عرضها على الوارث كما واكاه العزبي في ادب القضا
وكذلك حيث كان على الوارث دين اخر لم يورثه ونبت ذلك على يمينه العادلة او اقراره فان القاضية يلزمه
بالقضا فان اقر له مال من جنس الدين وقامته وان لم يكن من جنس الدين باعه ووفى منه او اكرهه على بيعه
ليوفى منه ودمه **مسئلة** في رجل يدين بدين على اخر يد اياه معلومه وشر عليه منها فبعها بمبت
بها الدين ثم بعد سنين احتاج المدين الى حقه فقل يبيع على الراهن بثلثه فورا واذا امتنع ان يبيع البت
المعهون بالدين وما في وفاة يبيع حاكم الشرع المظهر ام لا **اجاب** رحمه الله اذا كان الدين مالا
وطالبه المدين وجب على الراهن الا يباع او يبيع الموهون وبعضه ان وفي بالدين فان امتنع اجمع حاكم الشرع
على ذلك **مسئلة** في رجل يدين بدين لرجل اخر وعند المدين عتق مودعه في الدارين الى المدين فطالبه
بدينه وصايقه واخذ العتق المودع وعده رهنه في زعمه فهل يكون ذلك العتق المودع رهنه ام لا
عليها احكام الرهن ام لا **اجاب** رحمه الله لا يكون العتق موهونا ولا يترتب عليه احكام الرهن والصورة المذكورة ان لم
مسئلة له دين على اخر فوهنه به ارضا ثم ان الرهن استاجر تلك الارض من الراهن بمدة معلومة بجان
معلومه ففرضه قبل الاجارة ومات الموجر والمدين يرضع الارض ويستغلها فهل يجب عليه اجرة المثل والصورة
ام لا **اجاب** رحمه الله لا يترتب عليه اجرة المثل من بطله بعد موت الموجر **مسئلة** في رجل استقره حو لا
ليرضه على شخص معين فوهنه على الشخص المذكور ورهنه حوله بملكها ايضا فعقد واحد فقبض المدين
الا حوال التلاوة واستاجر بها مدة ثلاث سنين وهرب المدين عليه مال الدين وله فقبض له وله
المذكور مع حمله ارضه بسبب ما عليه من المال ثم رجع بعد مدة اثني عشر سنة وبسط على الارض استغنى بها الراهن
التا في حاله ثم رجع على التا بقية والاحقة بعد استيفاء مدة الاجارة ام لا **اجاب** رحمه الله نعم يترتب عليه
المثل لانه بسط عليه بغير وجه شرعي يتوع له استحقاقا واعله كالتدبير بالمنفعة والاعلم **مسئلة** في رجل يدين
ارضا فيها شجرة بدين له رهنه شرعا واعلم قاضي تلك المحلة بالرهن وكتبه مكتوبا بغيره من قبله بالرهن
به ثمانية الاض المذكورة والشجر كغيره القاضية وسطر بها القاضية وحكمها للشري فقل هذا البيع صحيح والقاضية
التعاطي فذلك هل ينعزل عن ولايته ولا ينفذ حكمه حيث علم ذلك فان دفع به الى والي الامر المحلة له فهو عليه حكمه
القاضية فقل يجب عليه ان يعزله عن طيفه بعد الثبوت عليه شرعا مع علم القاضية المذكور بان الارض موهونة فليكن
اجاب رحمه الله نعم اعلم ان الراهن لا يلزمه الا بقبض الموهون فاذا الرهن بقبض الموهون امتنع على الراهن
للعين عن التسليم شرعا لما في البيع من التقوية التوثيق لا باذن المدين فيصح البيع لان المنع كفه وقد جرى في حق الراهن
او نأيه ببيع الموهون باذن المدين او نأيه عند الحاجة فان رجل الدين ولو توفى وتقدم المدين بدينه على الراهن
فان اذن المدين او نأيه الا انه اذا كان او نأيه او اذن الراهن ببيع الزمة الحاكم بعه او اوقافا
اخر احد باعها الحاكم عليه وقضى حجة من ثمنه والمدين بعه بالدين باذن الراهن بخلافه وثالثه

بشر

بشر المثل من قبله ان شرط ببيع عند المحل وان يراجع الراهن في البيع اما المدين فيستتر من اجبته
على المدين اذ اعلم ذلك فمقتضى اذا الرهن بقبض الموهون فباعه الراهن او غيره ممن ذكره في مشيخ
فتنوع في البيع باطل فيثبت علمه القاضية المذكور بالصور وان البيع غير صحيح وكما يصححه فقد حكمه بما لم يزل
الله به سلطانا وبما شرع له ولا ينفذ احكامه والاعلم **مسئلة** في امره رهنه حوله على اخر
بدين معلوم القدر وشره على المدين من افع اكل المذكور بدينه في الدورات النادر والمدين عليه وحلفاوة
فهل المدين باق على اذ كان النادر والمدين عليه ام لا وهل يثبت الدين في هذا وعين ام لا فاذا بسط على اكل
المذكور وشره النادر من غير قضا الدين فقل له ذكر ام لا **اجاب** رحمه الله لا يبطل الدين بغير النادر على
المعتمد ولا يثبت المدين عليه كذا ونبت الدين بغيره وليس اذا المقصود الا عطونه المثل نظير
الوصية والاعلم **مسئلة** في رجل يدين بدين لرجل اخر يد اياه معلومه بدينه للراهن
واقبضه اياها عتق الراهن فقبضها ثمنه ان الراهن اذن لا يترتب بغير ما حدث فيها من العتق ولا يترتب
دينه الذي في ذمة الراهن كما يهودي الى المنصرف الذي في البلد الذي لا يرضى فيها وقال له ملكي من
الارض الموهونة عند فلان الفلاني وانا اسلم ما عليه من المطالبات الحال ان اليهودي قد كان اسير من
من الراهن المذكور لرضي اخر في ملكه المتصرف من جميع اراضي الراهن اعني ماله من هونه عند السلم المذكور
وما في موهونه عند اليهودي المذكور فاستولى اليهودي المذكور على جميع اراضي المذكور يستغلها وياخذ
عليها بغير وجه شرعي وانقطع المدين المسلم عن استيفاء دينه الذي في ذمة الراهن كون الراهن
لا يملك شيئا غير الارض المذكورة فهل يجوز للمدين المذكور ان يبيعها وماذا يجب على اليهودي المذكور استيفاء
وبسطه على الارض المذكورة بغير وجه شرعي **اجاب** رحمه الله نعم لا يجوز له ان يبيعها ولا يبيعها المذكور يمكن
اليهودي المذكور من الارض المذكورة التي في موهونه عند السلم ولحقه على اليهودي المذكور دفع دينه في الارض
المذكورة وحمل عليه رجما اخر من غلته ان كان باقيا ودمه او قيمته ان كان ذالفا وحبس رهنه
من اليهودي المذكور الى اخره لانه ان يوزع اليهودي المذكور التوزيع المبلغ الا يفيق بامثاله حسب ما يراه من اجرا
له ولا مثاله والاعلم **مسئلة** في امرأة اباحة لزوجها ان يفرس في حويل لها ثيابا ففرس الزوج
الفرس في حويلها ثم اذ رهن الحويل والمرأة تدرت منها فحق اكلها على المدين فقل يستحق المدين شيئا
من متاع الفرس ام لا **اجاب** رحمه الله لا يستحق شيئا من متاع الفرس او ما يتنافع الحويل
فاذا انتما المراه فالنذر صحيح والاعلم **مسئلة** في رجل يدين بدين لرجل اخر يد اياه معلومه
بدينه وحسب له وفيه من الضريبة الاولى ولزمه على المدين بالفلول من ذمة الدين ثم توفى الراهن
النادر فليكن الحكم في قضا الدين فهل يبطل الدين النادر ام لا **اجاب** رحمه الله نعم ان يفتي الدين من ملك
الضريبة ان وجبت وان اوجده قومت بالذهب مما بلغت قيمتها فهو القضا ولذا الرهن صحيح ولا يبطل بغيره
والاعلم **مسئلة** في رجل يدين بدين لرجل اخر يد اياه معلومه بدينه للراهن فقبضه المدين ثم توفى
ونفي الاض بغيره يستغلها او لا يستغلها ان يبيعها او لا يبيعها فقل له المدين عليه ان يبيعها او لا يبيعها

بشر

مالا يجمع فضلها سبون بالعلول من حين الموت ام لا **الحاج** نعم ان الاباحة المذكورة صحيحة اذ لكل
مشر وطه عبد الله بن كمال بن ابي اسحق المديني في كتاب الفقيه ولم يذكر على الصحيح المذكور من اليعاقبة ما يستغرق جميع
املاكه الشامل لشع الميراث وكان لا يبرح الوفا من جهة معلومة كما هو مقرر معلوم حيث كانت الاباحة
فليس للمباح له الا الاكل فقط ولا يتوجه الاباحة الا الى الموجود عند لا الى المعدوم وفي العباب
ما لفظه من قال لغيري تحت كذا ما شر ابداري من طعام او بشجرة من ثمر فله اكله لا بيعه وجملة طعام
غيره وتنفذ الاباحة بالموجود فيها حينئذ انتهى المراد من كلامه ووجه ذلك ان لفظ الاباحة لا يستفاد
به الملك كما يرتد الى ذكر ما هو مقرر في باب العارية من المستعير لا غير لانه لا يملك الاستفاد وانما
ايح له ان ينتفع والشرع باقية على ملك المبيع واما المباح له الا الاكل من الموجود وقت الاباحة
فان ايسر الميراث بعد ذلك على احوال وزعمها بغير وجه شرعي فعليه اجرة المثل من بسطه عليها والله اعلم
مسئلة عن رجل ورث حولا بغير ذهاب ولا يقبض احوال ثم ان الراهن قد عدل الميراث في كل سنة فتر
حقه من يد يد طعام مرت ثلثا البير في دمة المذكور ثم ان الناصر قال انا اعطيت الميراث ورجع عليه الا البير
فاذا لم يملكه **الحاج** نعم نعم ان النذر صحيح ويجب على الناذر تسليم المندوبه الى المندوب عليه فان
امتنع اجبره الحاكم على ذلك والله اعلم **مسئلة** عن رجل ارث من رجل من ارض وبسط عليها وزرعها
واستغلها بغير وجه شرعي محرم له ثم ادعى ملكيتها ولم يثبت بها **الحاج** نعم نعم ان الميراث ايسر
عليها وزرعها بغيره فالغلة له وعليه اجرة المثل من بسطه عليها وذلك حيث لم يصدر من المالك نذر
ولا غيره من الامور المبيحة للمنفعة واما ادعاء ملكيتها فلا تثبت الا بالبينه والله اعلم **مسئلة**
في رجل توفي وخلف ثلاثة بنين وثلث من وجهه والبقية من ارضي ثمرات الاكبر وخلف وجهه وثلث
ثمرات اجد الشقيقين واثنته عن اجدتهم عليها وكان خلف يوم جوارق فترجموا اجنبي عن الاكبر
وهذه نصيبه من احوال فبسط عليها جميعها واستغلها نحو عشر سنين بعد موت الاكبر والآخر الباقي
غائب في بلدة المذكورة وايضا لم يبلغ اكله يومئذ فهل يجب على الباسط البينة على الميراث
الاباحة العلول بوجه شرعي واذا لم يات ببينه بذلك وجب عليه علول احوال الجميع وان اقام
فهل يجب عليه علول حصة الآخر وثقيقه المالكين للذين ورثها من فوات الاكبر الى ان رهنه بعد
او لا وهل لا يثبت رهنه الا ببينه بنفسه ثلث الراهن ام لا **الحاج** نعم نعم ان اقام الا ببينه
ان الاخ الاكبر من حصته ونذر عليه بالمنفعة ميت بقا البير استحق منفعة حصته وانما
اقامة البينة الا بالرهن ولم يقر ببينه اصلا لزمه اجرة المثل من بسطه عليها ويلم الاجنبي
المذكور اجرة المثل بخلاف الباقي للبر الذي قبل ان يرهنه الغائب المذكور هذا ان رهنه
ونذر عليه بالمنفعة ميت بقا البير والا لزمه اجرة المثل من بسطه عليها والله اعلم **مسئلة** عن رجل
له ارض من هونه عند اخيه من معلوم مدة طويلة من الزمان فأتى الراهن وله ورثة فطلب الميراث
دينه فلم يوفه دينه ففعل برفع قصته الى حاكم الشريعة ليلزم ورثة الراهن بقضا الدين او بيعه

الحاج نعم نعم برفع قصته الى حاكم الشريعة ليلزم بقضا الدين او بيع الميراث فان اضر وان
قضا الدين او بيع الميراث باعه الحاكم وفي الشريعة بينه والله اعلم **مسئلة** عن رجل ارث من رجل من ارض
معلوم عندها ونذر المالك على الميراث منها ففعل ما بين يدها البير واذن له بان يجرها للمستوفى في المنفعة
فبذل الميراث المذكور نذر حلال كان استلحق الاضطر المذكور العام الماضي وانقضت اجارته منع الميراث
من بسطه على الاضطر فالف باجارته في فعله ذلك والحال ما ذكر **الحاج** نعم نعم ان البير ليس للرجل المذكور
منع الميراث المذكور من بسطه على الاضطر المذكور والحال ما ذكر من انقضت اجارته اذ لا تغلق بها
فاذا اضر على المنع منعه الحاكم عند ذلك من غير ان يقره ظاهرا كذا والله اعلم **مسئلة** عن رجل ارث من رجل
من ارض وادعى ان له استحقاقا من عشرة سنين في في المسح الزاهر فجاوزه الى الميراث بدينه
فهل ينتفع الميراث بما حله في الاجارة افترقا **الحاج** نعم نعم ان اذ دفع ورثة الراهن جميع دين الميراث
اليه انفق الميراث فاذا ثبت الميراث بانه استلحق احوال من الراهن اجاره صحته كونه
معلومه فلا بد له ان يستوفى الميراث ويحمله تسليم الاجر اليه المذكور اذ لم يملكها والله اعلم
مسئلة عن رجل اسحق في دمة اخيه دينا ثابتا مستقرا بلفظه في اخيه ذهابه منه بهستانا
ميد معلومه ودر عليه منافع البستان نذر اصحها سر غامد بقا البير ثم ان الناصر المذكور
اراد ابطال النذر وادعى ان له من يد الميراث بالمنافع فهل يقع دعواه والحال ما ذكر **الحاج** نعم نعم
اذا كان استحقاق في دمة المذكور دين ثابتا ورهنه به سنانا ونذر عليه منافع من يد
البير فالرهن صحيح وكذا النذر على المعتمد فيستحق الميراث وعليه منفعة البستان من يد البير وكذا
دعوى الناصر لعدم النذر بعد وجود بينه المندوب عليه وثبوت البير ويصدر النذر من الناصر
بصيغة الصحيحة المعتمد شرعا والله اعلم **مسئلة** في رجل ارث من رجل من ارض
عليه لغير ما به دين فامتنعوا من ان يملكون الى ابيارة فهل اذا ثبت عند حاكم الشريعة انه معتص
بحج عليهم انصاره الى ابيارة وحرم عليهم مطالبة البينة وكتاب والى الامر في حرم الغرض المعتمد المذكور
على ذلك ام لا **الحاج** نعم نعم ان ثبت اعشاره لذي حاكم الشريعة حرم حبه وملازمته ووجبه انظاره
الى ابيارة لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وكتاب والى الامر في حرم الغرض المعتمد المذكور
الى ان يوترق والله اعلم **مسئلة** عن رجل ارث من رجل من ارض فطلب الميراث لغيره وجميع حوائجه
في المديته ثم حاضروا على المذكور بعض دينه ولم يحل اجماله وشك في احوال المذكور الى بعض الحكام من غير
مسوى شرعي بل قال انه اشترى منه بظلمة كذا فبان كذبا فاحق الحاكم بنحو ما يرد الرجل المذكور من مسافة
ثم حاضروا حله وحجسه الحاكم من غير وجه شرعي ما ادعى عليه افترقا **الحاج** نعم نعم ان من عليه دين
موجب لا يمنع من السفر مطلقا وان قرب اجماله لانه لا يتوجه عليه الطلب به الا بعد حله فاذا شكى
صاحب الدين بالمبيع الصور ما ذكره ولا حله ما ادعاه عليه من ما لم يثبت عليه في نفس وجه
شرعي لشروع حبه بل بسعاه المذكور فاذا ثبت لذي حاكم الشريعة عناده وادعاه عن
الميراث

عاشرا من اجرائه واذا عزم المدين المذكور على بيعه بل بسايله الكاين على الصورة المذكورة من جهة
عليه كما قال الامام في الدرر السنية ونسبه العلامة في الامام **مسئله** عن رجل مسلم له على كذا
دين فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه ام يلزمه تسلمه **اجاب** نعم نعم يلزمه
تسليم ما عليه من الدين وما قوله **مسئله** عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
ولا سقط منه شي باسلامه والله اعلم **مسئله** عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
دون التكليف ولم يوص الى احد فاشترى اليان الذي هو دون التكليف وقال ان لي على ابراهيم
دينا ولا يكره لي دينه واعطاه الابن المذكور حولا عن الدين المباعه فحل سقط الدين والصوره
ام لا ويحب على الشخص في الحول الى الوراء وبلزمه اجرة المثل مدة سبطه ام لا **اجاب** نعم نعم لا يكره
نقض الولد المذكور في الصورة وطعن على الشخص الباسط على الحول ردها الى الوراء وتكليفه اجرة المثل مدة سبطه
عليها واذا اثبت بالدين الوجه المعتد به من التركة والله اعلم **مسئله** عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
عليه استعده هو ونقيب بلزمه على التيمم لبيع من التيمم المذكور حولا فله من فقهه عده ان لم يبيع في التيمم
الحول لبيع في حسبه وتعبه فباع التيمم الحول فحل سقط الدين فله من فقهه عده ان لم يبيع في التيمم
حيث قارب لصرفه التيمم بغيره وعده العليم بكم يساوي الحول ولا يبيع في التيمم الحول ولا يبيع في التيمم الحول ولا يبيع في التيمم الحول
للمبايع وغلوها ان يثبت والا فبذلها او قيمتها او ضيقها الحاكم ذلك **اجاب** نعم نعم لا يبيع في التيمم الحول ولا يبيع في التيمم الحول
هذه ورجل منهما ما اخذ ويحب على المشتري حولا مثل الاصل المبتوع مدة سبطه عليها والله اعلم **مسئله** عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
حل ذلك وخلوها بائنا وبنها وتكره الرأى وغيره اولد ابن ابراهيم فبسط على الارض وكفل الايتام بنفق عليهم من غل
اراضيهم وليس لهم منصوص من قبل القاضي ولا وجه من الاب ثم بعد بلوغ المذكور وقسطهم لا راضيهم
ادعى عليهم انه انفق عليهم من مال نفسه فهل له ذلك ام لا **اجاب** نعم نعم له ذلك ان انفق على
الايتام المذكور وليس هو يرضى من الاب ولا قيمه من جهة الشرع لا يجوز له الاتفاق الا ان يقررت مراجعته للموالي
الحاكم والا فيكون ضامنا كما قال السيد الشهيد في فتاويه وحيث جاز له الاتفاق بالشرط المذكور
واجب ان ينفق من مال نفسه بقصد الرجوع وكما في المصلحة ان لا يبيع ماله في ذلك الوقت فعليه البينة
الاتفاق من مال نفسه واليمين انه انفق بقصد الرجوع ورجوع والعول قوله بيمينه في القيد المحفل والله اعلم
مسئله عن امرأة نصبتها القاضي عن ابنة اخ لها بتمه ولها ارض لا تقوم غلتها بكفايتها وانما ينفق
بعض السنه فبعد ذلك غي ما يات بها من غلها ارضها تنفق عليها من مال نفسها فهل لها الرجوع عليها ام لا واذا اذنت
شيئا من التركة الى بعض الخدام حولا على بقيتها هل يجوز لها ذلك ام لا واذا البستها حليا على سبيل العارية كون ان
النوصيه ابنة تلبس الحلي فماذا في انفسار قلبها فهل هو باق على ملك النوصيه لها استرداده متى شاءت واذا
تزوجت بعد بلوغها والحلي معها بغيرها اذ اطلبت النوصيه المذكورة ام كيف الحكم **اجاب** نعم نعم لا يكره
على التيمم المذكور من مال نفسها بقصد الرجوع فلا رجوع لها كما انفق به جماعة من العلما وما دفع بعض التركة
لسلامة باقيها فانه يجوز لها بل بغيرها واما الحلي اذا كان معها على سبيل العارية فانه يجب رده

حيث طلبه المالك والله اعلم **مسئله** عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
فحل القول قوله بيمينه فيما انفق على التيمم المذكور على ماله ام كيف الحكم **اجاب** نعم نعم له ذلك ان انفق
انفق على التيمم من التيمم المحفل فيصدق بيمينه والله اعلم **مسئله** عن رجل نصبه القاضي على ايتام واذن له
ان ينفق من ماله ليرجع على ماله فانفق من ماله بقصد الرجوع فهل يصدق بيمينه بانه انفق بقصد الرجوع وبما انفق
وتكره الرجوع ام كيف الحكم **اجاب** نعم نعم له ذلك ان انفق بقصد الرجوع وبما انفق والصوره
هذه والله اعلم **مسئله** عن ايتام لهم اخ من ابيهم بالغ شريد منصوب عليهم ولهم ام غير شريد وهم عندها
فارد ان ينقسم لهم اخيهم ما يخصهم من التركة وان تقبضه لتصرفه على ولاوها فهل له ذلك ام هو يبيع في التيمم
ما يخصهم من التركة على الوجه الشرعي واذا كانت لا مسكن لها وانما هي ذرية فهل له ان يسكنهم عنده وفي مسكنهم
لحق الحضانه ام لا وكم قدر نفقتهم اذا اراد ان يصرف ذلك الى الام لا ينفق عليهم ام لا **اجاب** نعم نعم ان المنصوب
طواله ينفق على التيمم على من نفقها من ماله اي ماله في نفقه وكسوه وخدمته وغيرها مما لا بد منه بالمعروف
ما يليق ببسارها واعسادها وان طلبة الام المذكور في نفقه البها فليس له ان ينفق البها واذا كانت
لا مسكن لها ففي فتاوى كمال القاطب ما صورته في ام لها ولدان طفلان يتيمان وفي حاضرتهم ما في بيت
لم تكن ملكها ولا ملك الطفلين واذا المنصوب عليهما ان ينقل الاطفال وامهما الحاضنه وفي محرمه عليه الى بيت لها
تصرف على الطفلين وتنفقهما في مالها فهل له ذلك ام لا **اجاب** نعم نعم له ذلك ان ينفق البها في نفقه البها
والله اعلم بما لا يعلم **مسئله** عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
فها مالها المذكور اوصى الى انكار ثمنه صا الى مالها ماله لا يبلغ عشر قيمتها والحال انه مصنف على الانكار فهل
هذا الصلح والصوره هذه صحيح ام هو باطل فتونا من المصنف **اجاب** نعم نعم له ذلك ان ينفق البها في نفقه البها
على الانكار صحيح فتونا من المصنف **اجاب** نعم نعم له ذلك ان ينفق البها في نفقه البها
المبني ان كذب فقد استعمل مال المبيع عليه الذي هو حرار عليه وان صدق فقد حرر نفسه ماله الذي هو
حلال له اي صورة عقد فلا يقال للانسان تترك بعض حقه حق لوصا له على انكار ثمنه وهل ابرئ ثمنه ارجح
الصالح غير صحيح فقال انما ابرأت او ما وهبت الاظان ان الصالح صحيح وانه تقبل قوله في ذلك **مسئله**
عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
وانزل الى ملك صاحب الاسفل فهل له ذلك ام لا وهل ينفق على الام لا **اجاب** نعم نعم له ذلك ان ينفق البها في نفقه البها
والله اعلم بما لا يعلم **مسئله** عن رجل مسلم له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه
به المدين لصاحب الدين على حليب حواله صحبه شرعية فزان المدين طلب صاحب الدين بغيره معلوم فوجده
به الى حواله الى البلية التي هو فيها فاحال له ايضا ببقية البر على الرجل بظننا منه ان الحواله نفي قبل لزوم البر وتب
الحال عليه لئلا له تدركه تنضم الا قدر بالدين المذكور ثمنها لئلا تنفق على ثمن البر فحل الحواله الاول بالدين الثاني
صحبه لا تنطبق اليها حلال وان لم ينفق الحواله الاخرى التي هي قيمة البر ام كيف الحكم **اجاب** نعم نعم له ذلك ان ينفق البها في نفقه البها
صحبه لا ينطبق اليها حلال والطلبه نحو الة التينة وذلك معلوم والله اعلم **مسئله** عن رجل له دين على كذا فاسلم اليان فحل سقط الدين اسلامه

والقائمة

عليه دين آخر فقل بعد ذلك فبماذا ابر الكفيل من الكفالة وهل يجب عليه تسليم المال مع ان المكفول له
حاضر في البلد ام كفى بحكم **اجاب** نعم هو ببر الكفيل بتسليم المكفول به الى المدين وبان لحضر المكفول به وقول
سلفه عن عروة الكفيل ولا يلزمه المال حال حق لو ثبت في الكفالة انه يعقر المال ان فاته التسليم بطل الكفالة
وله علم **مسائل في الوكالة مسئلة** عن رجل وكل اخرا ببيع زباد بان يبيعه كل قفله عر فوفض
وهو ثلث المثل ثلثان الوكيل باع الوقته عر ف ارعى كبر غطا فلو كان في ذلك **اجاب** نعم لو كان هذا البيع غير
صحح فاذا اباعه وسلم اليه المبيع ضمنه لتعديه بتسليمه ببيع باطل فيسترد منه المذكور والوكيل من الشراء
ان كان باقيا وان تلف المبيع غرم الموكل قيمته موشا من توكيل والمشتري فاذا غرم الموكل الوكيل جمع على المشتري
والله اعلم **مسئلة** عن رجل وكل اخرا في مصر وفجته فصرف عليهم مدة فحل يقبل قوله فيما ضمن يمينه ام لا
اجاب نعم نعم يصدق الوكيل بيمينه فيما صرف المصروف المحقق والله اعلم **مسئلة** عن امرأة وكلت رجلا
ببيع ارض لها فباعها على رجل اخر ثم بعد مدة ادعى ان الوكيل لا يبيع الا ارض فحل يقبل قولها ام لا **اجاب**
ان العلامة المرحوم لا يبرح عن من اعراضا ثم ادعى انه لا يبيع فحل يقبل منه سوى احتمال الحال لجهلها ام لا يبرح
فاجاب بان لا يقبل منها ثم هو منه بوجه الجواب والله اعلم **مسئلة** عن رجل دفع الى اخيه بغير كبر او كل بان
مشتري له نفقة ولم يعبر له اجرة فحل اسحق الاجرة ام لا فاذا ادعى الوكيل انه اشتراها لنفسه فحل تسريحه
فاذا حضر بعد ذلك مالك المضمون والوكيل الموصى به الموصى به الا ولا يبرح **اجاب**
نعم لو ان الوكيل لا يستحق اجم الا بعد اجمار متقدمة فان اشترى بغير مال الموكل بالصيغة المعينة فيه
وقع الشراء للموكل واشرى لنفسه بالغير المذكور فالباع باطل وصح الشراء الثاني **مسئلة** عن رجل اشترى
سروالا من ابنيان وقال للرسول انقبض لي من فلان البانبا عشرة ذهب على قوم فقبض عشرة ذهب لغرضه
سلم ثمن البانبا قال للرجل من مال اليه اعطيتي لكل القوم الذي عندك فقال له ما عندك الا عشرة ذهب
اعطيتك بها قوم وظلم البانبا من الرسول ان كلوا عينا انه ما استسلم منه وانما صبر منه محرج
فقبض من البانبا فحل له ان تحلف في الصورة هذه ام لا **اجاب** نعم لو اذ اوكل المرسل الرسول بان
يستسلم له من البانبا المذكور فلم يستسلم بالصيغة المعينة شرعا وانما قبض منه البانبا فله ان يحلف
انه ما استسلم اذ هو صادق في ذلك والله اعلم **مسئلة** عن رجل وكل اخرا ببيع بقره واذن له ان
يخرجها الى بعض البوادي الى اهل الامم ليسعها عليهم فحلكت فهل يضمنها ام بدد يدا ماته واذ
فحلكت بعض الطريق المادون فيها فحل يضمن ام لا **اجاب** نعم نعم بدد يدا ماته فاذا تلفت
في الطريق المادون فيه بغير تعدي من الوكيل فلا ضمان والصورة هذه والله اعلم **مسئلة** عن رجل دفع
الى اخيه مالا واذن له ان يتجر به ويبا فيه الى الامكنة المعتادة في السفر لطلب النزع ففعل الوكيل ذلك
ثم بعد ذلك اشترى الوكيل والمالك واقبضه ماله شرا ختصا بعد ذلك وادعى الموكل ان الوكيل خانه
لانه لم يدفع اليه جميع المال فاجابه الوكيل بالانكار وانه دفع اليه جميع ماله فحل يصدق الوكيل
في ذلك يمينه ام تكلف اقامه يمينه **اجاب** نعم نعم له الوكيل مصدق في ربح المال يمينه ولا يكلف

اقامة البينة وحكم البعض كحكم الكل في بضعه بقره باليمين والصورة ما ذكره الله تعالى **مسئله** عن رجل اذوله
جماعه في بناية بيت لهم يقصد الرجوع عليهم فيها وحسب ما اذنبوا له فهل الرجوع امر لا **اجاب** نعم
نعم له الرجوع عليهم والصورة هذه والله اعلم **مسئله** عن رجل وكل اخرا ان يبيع بضاعتا معلومة في بلد معلوم
وشرط عليه ان لا يقسم الرخ الا بغيره فباع الموكل البضاعة في البلد المذكور وتعرض بضاعه اخرى منها وقسمها
في البلد المذكور في غيبة الموكل فصار مخالفا له فهل يسخو نصف الرخ او اجرة المثل للمخالفة لئلا يتركه المحض
على القيمة **اجاب** نعم وان كان الموكل فاسد الجمل الجمل فيها يستحق الوكيل اجره المثل والله اعلم **مسئله**
في رجل وكل اخرا باستجاره الوكيل مدة معلومة مع بقاءه في بلد معلوم وفي الزمان له ان يترك الموكل
في العقد ولا يوافه فهل لو اجاره الوكيل ام لا واذا قلتم ان الاجارة له فادعي الموكل ان الوكيل اقرب اليه استجاره
له واذا لم يتركه بینه فهل يوافق الوكيل باقراره ام لا كونه تجمل المسألة ويظهر ان الاجارة وقعت للوكيل
اجاب نعم وان كان الموكل في العقد ولا يوافه وقت الاجارة له ولا يوافق بقره والحال اذا ذكر الله تعالى
مسئله في الاقرار **مسئله** عن رجل له عدة اولاد فاقترع في حال صحته ونفوذ تصرفه
لا حدره بدين معلوم في خدمته وبيعوا اقراره الوصي الذي هو سبب الدين ان كان يقبض حاكمات ابنته
ويصرف ثمنها هل اقراره صحيح ام لا فاذا قلتم نعم فهو صحيح ثم قال لا يبرئ من ما كان يدين متى لم يبرئ
واخوطة البيت القلافي في السيف القلافي فابراه عن ذلك الحال ان البيت والسيف لا يبرئان رابع
ما بين منته من الدين هل يبرئ العرض في مقابلته لا امر صحيح وبيرو الاب في تملك الابن البيت والسيف
والصورة هذه وليس بيقية الورثة مناعة الابن المذكور فيلحقه ابراهيم عن بینه ام كيف **اجاب** نعم
نعم الاقرار المذكور صحيح والصورة هذه فيبواخذ الاب باقراره لابنته فاذا قال الاب لابنته ابن يدين عن
بدينني لك واخوطة كذا وكذا فابراه على ذكر يري الاب ويملك الابن العرض المذكور **مسئله** في العلامة المرحومة
في عياله لو قال اعزمت بالامانة ابراهيم من كذا على كذا فابراه جان وصح ذلك في الانوار وجرى عليه
في قواعده اذ اعلم ذلك فلا يخاف انه ليس بيقية الورثة بطالبة للموكل من العرض **مسئله** في رجل ظهر منه
وخلق عدم ربه بفساده بینه وعقوق ابية رفع به الى الحاكم ليوذبه ويرجعه عن فساده ويحمله في طاعة
وطاعة ابية فافتقر نفسه بدين لرجل اخر ليمكنه من نفسه باجرة عمل وخوها في مقابلته افرجه من الدين واقراره
الرجوع الى طاعته والبره وعقوبه وفساده فهل يقبل اقراره وصح الحكم والحال ما ذكره يكون لغوا وهل
يجب على الحاكم حرم ومنعه من ارتكاب ما اذنبه **اجاب** نعم لا يصح اقراره بالسفيه بالمال ولا بما لوجهه لا
منه فيه وعقوبه لا يبرئ كبير ويرحم الحاكم عن حقوق ابية ويعبره حسب ما يراه وله بد كل الاجر الجليل
بالفصد الجليل والعقوق كبير محل تنويه منه كغيره والله اعلم **مسئله** عن رجل كان عند اخيه ثوب
فترك خدمته مدة ثم اذناه راوده على الرجوع الى خدمته فقال له لا ارجع حتى ترضى ان لا يبرئ
وتشهد لي بذلك فافتر له بذلك واشهد له ثم ادعى عليه بدين فهل تسع دخواه وتقبل بینه ام لا

باب ما اذا
كانت البينة
على صورة

اجاب نعم ان من قال لا حق لي على فلان انه ان قال في اقراره فيما اظن او فيما علم ثم ادعى عليه بدين
واقراره عليه بدينه بان له عليه حقا فافتر بدينه وان لم يقل ذلك لم يقبل الا اذا اذنبه بغير نسيان وعلو
ظاهر وهو اعلم **مسئله** عن رجل باع قطعه من الارض بدين معلوم الى رجل اخر فظهر له في ذلك
مكتوبا شرعيا فاما كان بعد عام ما زاد على البايع ان لا يخرجه قسم في القطعة المذكورة ولم يذكر حال البيع
بل باع جميع القطع المذكور وتذكر بما اختلف في البيع فهل يقبل قوله باقراره وحمل يخرجه ما اختلف في البيع
اقراره **اجاب** نعم اذا باع جميع القطع وقبض الثمن قال بعد ذلك ان لا يخرجه قسم في قطعه لم يقبل قوله على الشرع
ويغرم للمقرم قيمة ما اقر به فان ثبت لاحيه قسم باقامة بینه عادله بطل البيع في قسمه ورجع المشتري
على كتابه ببيع بقسط ذلك القسم من الثمن على ان ينفقوا الضمقة والله اعلم **مسئله** عن رجل توطأ هو وامر
على ان يبيعه اما ان يخرجه منه فبینه ثم ان البايع اخبر المشتري بجهه بالتشريع من غير ان يصدر منه
ملا فطه بالبيع بل او عند القاضي ليكتب له على رسم القباله من غير حقيقة الحاب في البايع ولا قول من
المشتري فهل يكون ذلك بيعا لا مكررا كونه ام في بینه على ملكها **اجاب** نعم وان كان موافقا لقراره
لا سيما وهو محصر القاضي الا حيث لم يصادف المشتري على ذلك والله اعلم **مسئله** عن عبد مملوك
اخذ من مال سيده اعيانا وادفعها عند امراة فعلم وكيل السيد بها اخذت العبد واجتهدت المرأة
المذكورة فتاها التوكيل المذكور عن الوديعه فاقترع باجمعها وسلم بعضها ثم ارجل اليها لخصا لما لا
فقاتل ما اسلم الاثمة فاني وكيل المالك ان يقبل الشرط ان ياتي من الاعيان المذكورة فانكرت المرأة المدعى
عن الجميع وانه لم يودعها فقل بواحد باقرارها على الاقرار ونجب ولا يقبل منها الرجوع عن الاقرار وبطلانها
عندها ام كيف حكم **اجاب** نعم في موافقة باقرارها وليس لها الرجوع عن الاقرار ونجب
عليها تسليم جميع ما اقرت به والصورة ما ذكره الله تعالى **مسئله** في رجل قال له اهد عبيدا قال لا هو لفلان
عنه في المجلس ثم قال المقر له هو لوجه الله ثم هل يصح العتق والاقرار **اجاب** نعم ان قوله
هو لفلان صيغة اقرار ولم يترك به المقر له لاسيما وقد قال هو لوجه الله فهو فيصيح الاقرار والعتق
والحال ما ذكره في كتابه تعالى اعلم **مسئله** في رجل باع لآخر ثوبا بدين معلوم فبينة في يده وكانت
الاباحة موقته وعمره مشر ووافيهما الفلح فبينا المباح له بها بينا ثم بعد مدة توفي المبيع فاراد ورثته
ان يخرجوا المستبدي من ثمن المذكور بغير ثمن فقل له ذلك ام لا **اجاب** نعم ان طهر الاباحة
المذكورة عارية فاني البايع له ثم بعد البايع المبيع او ورثته اذا مات كما في صورة السؤال
فلستمع القايح ونجب عليه تسوية الحرف ولا امر له بما نقص من ثمنه فان لم يقلع المستعير فليس له
الغير القايح مجازا بل ان شاء واقلعوا وعزموا الامر من ان شاء واقلعوا البينة بالقيمة او يفتون البينة بالمثل
والله اعلم **مسئله** في رجل استعار حمارا لينتفع به في بعض حوائجه ثم ان شخص اخر استعاره من المستعير
فقضى عليه حاجته ثم ربطه في الليل لمحل عال سقط من ذلك المكان العال ونفي معلقا بحبله الى ان
مات فهل هو مصوم والصورة ما ذكره في كتابه **اجاب** نعم هو مصوم بقتله يوم التعلق

على المسعر الاول والقرار على المسعر الثاني لا يدينه عن بد ضامنه والمالك مطالبة ايها الشا والله
مسئله عن رجل اعطى بنتا لبيته على ما لا يشترط الفلج عند الرجوع فكيف يكون الحكم **اجاب** هو ان المبيع
مخير بين ثلاث خصال ان يملك المبيع بقبضه او يفلج ويضم الى رثته وهو قدر النفا وتبين منه فاما ومثلها
او يبقيه باجره المنزل والله **مسئله** عن رجل اعطى ابنته ماشاة واباحت لها جرها ثم حصل لها الحمل
ثم سمع اولاد فقل نسلا لها فلو لا بنتها **اجاب** ان النسب لما كلفه الشاة وهي الام والله اعلم **مسئله** عن
اعطى اخته ثوبا ثم تزوجته وتزوجته اذا ساله فتوفت الاخت المذكورة ولها زوج واولاد
من غيره فادعى الزوج ملكية الثوب واستولى على الثوب من غير حجة عليه فقل شهادة الاولاد مقبولة او لا فاد
ثبت شرعا ان الشراخ المراه الها لكه فقل عليه اجرة المثل من غير حجة عليه ام كيف الحكم **اجاب** هو ان
اولاد المراه المذكورة مقبولة اذا لم يمنع من ذلك ما منع فاذا ثبت ان الثوب ملك المراه المذكورة بشهادة
اولادها او غيرهم لم يزوج اجرة المثل للثوب المذكور من غير حجة عليه بغير حجة عليه **مسئله** عن رجل
في رجل احد قهوه وفناجيل فسقط عليه ففعل غير اختياره فانكسر فقل نصرا ام لا وهل يكون الجعنة والقتل
عليه او اجارة فاسده ام كيف الحكم **اجاب** هو ان اذا كان العادة فيه العار به وهو مضمون
على كمال حال وان كان العادة فيه الاجارة فلو فاسده اذ لا يصح له اذ انكسرت بغير نصيب في غير مضمون
والله اعلم **مسئله** عن رجل بناد كان بعرضه في ملكه لغيره بغير اذن من مالك العرض
فكيف الحكم وذكر **اجاب** هو انه يلزم الباني قلع البناء مع الاجرم لمدة الاستيلاء واذا لم يمتنع
والتوبة للارض والحال ما ذكر من عدم الاستيذان وليس للمالك العرض ملك البناء بالقيمة ولا بما لا يجزى
جبراً من مالك العرض فان قلع على اجارة العرض وانما البناء بغير اذن من مالك العرض
يبقى فيه على قدر حاله وليا الله تعالى الضمان وعين له المالك ما ملكه في عمارة تلك القيمة وزيادته فاستاجر المالك
له جماعة من الشفاعة قليلين وامرهم بشكر في بياض القيمة المذكورة بان يقولوا بعمارة بغير اجارة وهو
على ذلك اذ حكم اليه وجماعه من الشفاعة المستاجر لم يعطهم الشفاعة وكان عمارة القيمة هذه الصورة
فقل يجوز له ذلك والحال ان الاذن له انما اذن له بالاستيلاء **اجاب** هو انه لا يجوز له ذلك
والحال ما ذكر من حجة عليه ان يوفي الشفاعة الذي عظمه اجرة ثم واما الذي فسر على العمل بغير اذن فان
طلبوا اجرة فانه اجرة المثل وان سمحوا ذلك لاجل البرك لخدمته مكان الولي فلا يجوز للمالك
الاجرم وتصرف في مصالحه الى المذكور والله اعلم **مسئله** عن رجل بسط على ارضه قبة معلومة
الوزن لرجل اخر بغير اذن وعرضه في حوله فلما انتهى قلعها وباعة فقل يصير عاصبا بان ياتى
فاذا قلتم نعم فقل لزمه مثل العرض المذكور او قيمته او فسخا **اجاب** هو ان غاصب
على حق الغير ارضه بملك فقل عليه رد مملكه ان كان موجودا فان لم يوجد المثل لزمه اقصى قيمة
من يوم العصب الى يوم التلق **مسئله** عن رجلين يدرهما مالاً مشتركاً نصف من ارضهم فقام رجل
ذكر فاستولى احد على الجميع ولم يعط شريكه شيئاً بعد المطالبة التامه وبسط المستولي

الاعلى

ايضاح جميع ما لا يمتنع غير مشترك ومنع ملكه فقل عليه رد جميع المال المشترك وغيره مع اجرة المثل
وحجة عليه ولاه الام من مضافة المظنوم ام كيف الحكم **اجاب** هو ان المستولي على المثل
عما استولى عليه لغيره بغير حجة عليه مع اجره المثل مدة بسطه عليه وحجة عليه التوبة المعتبرة
شرعا فان امتنع عن ذلك وجب على ولاه الامر الرام به رد المثل بعد الثبوت وثابور على ذلك التوارى الجليل
والله اعلم **مسئله** عن رجل مشترك بين سائر واحد فامر على الا بدل فاحدت الدوا على الرعي
جملا فاشكاه شريكه الى الدولة وطلبه والى الامر واكرهه ان يبيع تركه نصيبه من المثل
بمقابلت نصيبه نصف المثل فباعه وهو في الحبس والحالة هذه **اجاب** هو ان اذا كان بين
باذن تركه فقل غيب يد حكم الامانة فاذا غصب منه فلا يضمنها نعم لشريكه لحليفه انما
غصب منه ان القيمة فحينئذ لا يصح بيعه لانه امره بغير حق والله اعلم **مسئله** عن
في ارض مشترك بين رجلين بغير اذن فباعه عن وجهه فقل بطلت بسبب ذلك فبسط بعض الورثة
على حوله منها باذن الباقيين وادعى امر عليه بركاعة ارضه اذ صاحبها من احيا
الوادى فصرف المذكور حلت مال مما يحتاجه من ضروري وثقا وعدة وغير ذلك فادعى
قيمت احوال بسبب ذلك فلما زار باقى الورثة اذ عمر هذا الحول قالوا لن يرد تقسم الارض
ومر اذ هم سقطوا عثرة هذا الحول فقل لحسنه العزم وتقوم هذه الحول صالحة لينظر ما
حضره من حط شقاه وعناه بها ام لا **اجاب** هو ان اذا اذن له بقبض المورثة بالعمارة
فيكون شريكاً بالزيادة التي اذنت في سهم بغير الورثة فتقوم خالصة عن العمارة ثم تقوم بمجدة
فان اذ اختص به المذكور والله اعلم **مسئله** عن رجل ذي يد قاهرة بسط على جوانب
لا خرايش بها منه وبصره بتمهاتها ان الباسط المذكور ولد وكيلا يشترها له وسلم
لها فلم الوكيل قد ثلث منها فقط واستمر بسط الباسط المذكور على جوانب المذكورة
فقل وقوع صيغة لفظ البيع وعقود وقبل وقال الثمن ثمان الباسط وقفها بفسط
عليها مدة طويلة فقل عليها على صفة ما ذكر من يد باقية على ملك الاول وهل يلغوا وقفها
ام لا وهل يجب على الباسط اجرة المثل مدة بسطه ام كيف الحكم **اجاب** هو ان لا يملكها
الكل باعها والصورة هذه لا يشترط صحة البيع الايجاب من البائع كعت والقبول من
المشتري كالتسليم بل لا بد كالتسليم باقية على ملكها الاول وما سلمه المشتري باقى على ملكه
ولا يصح وقفها لانه لا يملكها وحج اجرة المثل على الباسط عليها مدة بسطه عليها
والله اعلم **مسئله** عن رجل بسط على ارض ثلثة ثمن تسوق تركه لمن من ايمنه مدة طويلة
وكما طائفة قال ان من زوجات مكفيات فلما حضرته الوفاة احضرهن وقال لهن تبراين
فلانما تسحقين في ذمتي فادعى عن ذلك ثم ادعى وارث المالك الباسط المذكور

انهم ابرار عن ذلك وجابها بحدس مدرك فقل نعم البراءة على المجهول والحال ما ذكرنا كيف حكمنا
اجاب رحمه الله انه ان ادعى وارث الباسط ان يكون من الاموال المذكورة الذي كان من ماله باسطة
عليها والبراءة غير صحيحة وان كانت الارض معلومة لغيره الا عيان لا بدحلتها الا بالبراءة غير صحيحة حيث ظهر
عن اخره المثل الذي استقرت بدمته لميت الباسط على الارض المذكورة وكذا البراءة غير صحيحة حيث ظهر
الاجم المذكور والله اعلم **مسئله** في رجل ملك معصرة من حشيش يعصر فيها السليط من عبادته فان يكون
قبر من عبادته في الارض واذا نعت تلفت فبعد اليها شخص غيب مالها واراد استعماله
ومن عبادته من عبادته ان يبعثها بغيره فقل بدمته من المثل المذكور **اجاب** رحمه الله انه لا يمكن له ان يبعثها
ارثي بقضائها وهو ما بين قمتها وفي حالها صالحه للعمل فيها وبني قمتها وفي حشيش تصلح للعمل وبار
الفاعل له كل ما عظماء ويعرض الحاكم اصله لله تعالى بما يملك من انواع الغنم من اجرة المالك ولا يمكن
والله اعلم **مسئله** في فقرة مشتركة بين اخوين نصيبا على احداهما مدة من العمر
يكون الاخر نصف درهما واولدها ارم لا **اجاب** رحمه الله نعم له ذلك والله اعلم **مسئله** في رجل
على مكان موقوف وهدم بناءه وحمل الحجار وبنى بيئاً لنفسه جرى ذلك منه تغدياً بغير من له
ذلك فقل عليه اعادة كما كان ورد الحجاره بعينها ارجعها فقط واذا ادعى ان الحجاره وكل النافذ
فكيف الحكم **اجاب** رحمه الله اذا هدم المذكور الميت المذكورة وجب عليه ارجاع الحجارها والنفذ
قمتها وفي معصية وفي هدمه وهدمها لاعتد في الفتوى وجب عليه ارجاع الحجارها والنفذ
بالارض كما كانت وياتي الهادم المذكور بذلك انما عظماء واذا دفع ذلك الى الحاكم عزه بابراره
له من انواع الغنم لا يعقير اذن الموكل والصورة ما ذكره والله اعلم **مسئله** في رجل ملك
ارض سلطاناً بآذن من له ذلك وارجعها لغيره فقل بدمته من المثل المذكور **اجاب** رحمه الله
ذلك وزرعها وعناها مدة طولها ايضا نحو عشرة سنين في الارزاع الاول او ورثه وادعوا اليه بالبراءة
محرما فقل الجواب ان لا **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
زيادة ظاهرة عينيه كالزبر ويطيب الارض استلاب لرباب لم يكن فيها ولا فاذا احدث الباسط
الاول ما ذكره وله بينه فقل له ان كان ثرياً بالبراءة المذكورة فنقوم وتسلم اليه والله اعلم
مسئله في رجل ايت رجل وهدمها وادعوا اليه فقل بدمته من المثل المذكور **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
عرامة ذلك لا وهل تسع دعواه بغيره ان صاحب لا يكرهه على ذلك لا وهو لا يدمر بينه الا
واذا ثبت لا كرا بالبيعة مثلاً فاذا علمه افوا **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
البيت المذكور لا يخلوا ان يكون يوقضها ام لا فان يوقضها لغيره يوقضها على المعتد وهو
بين قمتها وبينه وما بين قمتها هدمه وان ائلفوا الا لان اساو حجب عليهم قمتها يوم التملك
ولا يعلوهم اعادة كما كانت اذ الجبر ليس مثليه خلا في سبل الظاهر المشهور في حقه
البراءة لا يكره ويتفاوت وهي ان الابعه مختلف فثبته ذلك بذوات الامثال وذات البذر

وهو في حقه

بغيره الا مع الزاوي وتواحد مو البيت مكرهه ارم باختيارهم وذلك من بطا الاحكام بالانساب الا انهم مع الزاوي
بشرطه لا ياتون وقد علم **مسئله** في رجل سبط على حوله بغير وجه شرعي وزرعها واستغلها
مدة ثم نقلها النقلة العرفية فسط عليها المثل المذكور وزرعها واستغلها مدة مع علمه بان الباطل
الاول المنقلة اليد منه غاصب لها فقل بدمته من المثل المذكور **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
الاول اجم المثل مدة سبطها عليه المثل المذكور **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
من المثل المذكور والحق عليه وبين مالها وجب عليه وعلى الباسط الاول اجم المثل مدة سبطها عليه
والصورة ما ذكره والله اعلم **مسئله** في رجل صادرا الدولة مال مبلغه اشاعه حرقا فاضاعها امانة
ارضاها بالمبلغ المذكور واقتدى بها ولا عوضها المبلغ ولا عوضها ارضها الى ان هلك المثل لها
اجدارضه وبيته عوضا عما اقتدى به ام ليس لها الا المال المذكور **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
تقتدى به بالمبلغ المذكور لرجوعها عليه فقل بدمته من المثل المذكور **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
بها اشاعه حرقا فاضاعها امانة اذ ارضها بخيانته والله اعلم **مسئله** في رجل تزوج امرأة
بمعاها فها وهي من بيتنا واسلم المال السلطاني فالزم على الرجل تسليم الزوجه المذكورة من المال
ما خرج من المعاش ومنه وسلم المال بآذن الزوجه ثم اشترى افعال شخص من بيتنا بآذن الزوجه فقل بدمته من المثل المذكور
ليكن فكيف الحكم في ذلك وقل ببيت الزوج اجرة بشرطه او شره اذ اذنت له وتصلح على ذلك ام لا
فقل اذ انصرفوا اجم اخوة ورتوا رضا عليها مال سلطاني فسلم ما عليها من الاموال وكان يعرف
تسليمه في كل شهر فلم يحسبه اليها ثم اقسما بعد ذلك ولم يحملاوا معه من الدين فقل بدمته من المثل المذكور
اجاب رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
ان قالت اجمها وانما عظماء الاجرة او انا ارضيت فقل له اجم المثل عليها واذا انصرفوا اجم اخوة
المذكور في المال بالادخار وسلم من الاموال عليها من مالهم باذنه فلا ضمان عليهم او من مالهم بقصد
الرجوع عليهم واذا اباؤا له في ذلك فقل الرجوع عليهم والله اعلم **مسئله** في رجل سبط على الارض
معر وسه من وعنه من اسجار الفواكه ورعما نه مسترهن لها من مالها بديل في ذمته
الحال ان المالك قد توفي وخلف ورثه فاذا استغلها مدة على هذه الصورة فاحكم بسطه عليها
بغير وجه شرعي وجب عليه صماها في الغلة من البن وغيره ووجب عليه رفع يده واذا ثبت بان له
احد غلتها كل حصته الى ان ماتوا وخلفوا ورثه فاستوى احد الورثة على جميع الارض وعرضها اجم
غير اذن الباقي وادعوا ملكيتها فقل بدمته من المثل المذكور **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
مدة سبطه على الارض المذكورة **اجاب** رحمه الله نعم له ان يعلم ان السائل ان العناها ما زادة به قيمة الارض
بينهم فهو غاصب حصصهم فحب عليه قلع الغرس منها مع الارش والتسوية وجب عليه
اجم المثل مدة سبطه ولله اعلم **مسئله** في رجل اشترى من اثنين ورثا من ابيهما وبقي

مشاعا بينهما تقسمان غلتها ثم ان احدا الاختير وكلت وجهها ببيع حصتها فكل ثلث الثمن
للآخرى ام لا **اجاب** نعم نعم تثبت الشفعة للآخرى بشرط ان يشرها الله اعم
مسئلة في رجل دفع الى اخيه اخوة بضاعة واحال له بدراهم يقبضها من اخروا دون
ان يبيع ويشترى من له وان يشر بدراهم الى الاسواق التي في مضان البيع والشرا شرط له فقط
من الرخ قباع واشترى في الاماكن المقصودة للاستراج في البضاعة ولم يشرل خسرهما من غير تقصير
منه فكل هو غرض من الصورة ما ذكر من غير التقصير ام لا **اجاب** نعم اعم ان يشر على المال
فاسد يصح تصرفه فيه لوجود الاذن ويستحق العامل فيه اجره المثل ولا يستحق المسمى بدراهم على المال
وعلى الرخ كد امانه فلا تضمن الا بالتقصير وهو مصدق بالخسران يمينه ولا يعلم **مسئلة** في رجل دفع الى اخيه
عمر رجل دفع الى اخيه خمسة ذهب وذهب وذهبهم مع القابض فلهما وقال له اخو الرخ يستأجر
ثم انه ساق بعض الرخ ثم غاب من كثر من فوجده صاحب المال فقال انه صالح عليه
من اسر المال فكل هو غرض من الصورة ما ذكر من غير التقصير ام لا **اجاب** نعم اعم ان يشر على المال
اعلم انه لا يصح القراض الا على البراهم والدينار الحالصين ولا يصح على غيرها وما ذكره هو وزوج المرأة
في السؤال فراض فاسد للعامل اجرة المثل والرجل خمسة الذهب كله لصاحب المال وعلى العامل
للبهنتين مدة سطره عليهما والعامل مصدق فيما ذكره وفيما ذكره عليه يمينه والله اعلم **مسئلة** في رجل دفع الى اخيه
عمر رجل اعطى اخو الرخ درهم معلومه على ان تشتري لها طاعة ثم يبيعها ومهما حصل من
فهي يبيعها فقبضها ثم بعد مدة فقيه صاحبها وساله عنها فقال ان الاسعار متباينة ولم
مشتا فيه مضاعفة واكثر قاتر بعد مدة جاسا صاحب البراهم الى تحت المذكور وهو غائب
لاهل بيته قال فلان طاعتها الطعام تدفعه في مكان فلان فصدق وهو كاذب في كل الطعام
فلا علم المذكور بذلك قال له كوخل طعامي من غير اذن والآن هات طعام واسحق لك سطوتك على
فقال ما احب الي الاثر الطعام من غير الضراب ايضا فكل البراهم باقية على ملك صاحبها
وهو امين فيها والطعام باق على ملك صاحبها عليه اجماعه والاضمان مثله ان قوله وهو ان
يسطوت عليه وما لك غايبك لا **اجاب** نعم اعلم ان دفع البراهم الى المذكور على هذه
قراض فاسد لا خلال ما استرضى في القراض واذ انصرف العامل فتصرفه نافذ تصرفه في القراض
الصحيح لان الفاسد منتصن الاذن في التصرف ويستحق اخوة المثل لغيره لم يشر وصدق يمينه
انه لم يتصرف فان ربح فيه ولا يمين انه لم يتصرف اصلا ورأس المال باق على ملكه صاحب
يرجع اليه كما هو معلوم وقول السائل ثم بعد مدة جاسا صاحب البراهم الى بيت المذكور وهو غائب
جوابه ان المخرج للطعام من بيت ما ذكره على هذه الصورة عاصب لها شرب عليه احكام العصب
وعبره صح عليه رها الى ما كان ان كانت باقية او رد مثلها ان كانت بالغه فان تعدد المثل وجب
مناها باقى فيهما من وقت العصب الى وقت تعدد المثل والله اعلم **مسئلة في المساقاة**

مشاعا بينهما تقسمان غلتها ثم ان احدا الاختير وكلت وجهها ببيع حصتها فكل ثلث الثمن
للآخرى ام لا **اجاب** نعم نعم تثبت الشفعة للآخرى بشرط ان يشرها الله اعم
مسئلة في رجل دفع الى اخيه اخوة بضاعة واحال له بدراهم يقبضها من اخروا دون
ان يبيع ويشترى من له وان يشر بدراهم الى الاسواق التي في مضان البيع والشرا شرط له فقط
من الرخ قباع واشترى في الاماكن المقصودة للاستراج في البضاعة ولم يشرل خسرهما من غير تقصير
منه فكل هو غرض من الصورة ما ذكر من غير التقصير ام لا **اجاب** نعم اعم ان يشر على المال
فاسد يصح تصرفه فيه لوجود الاذن ويستحق العامل فيه اجره المثل ولا يستحق المسمى بدراهم على المال
وعلى الرخ كد امانه فلا تضمن الا بالتقصير وهو مصدق بالخسران يمينه ولا يعلم **مسئلة** في رجل دفع الى اخيه
عمر رجل دفع الى اخيه خمسة ذهب وذهب وذهبهم مع القابض فلهما وقال له اخو الرخ يستأجر
ثم انه ساق بعض الرخ ثم غاب من كثر من فوجده صاحب المال فقال انه صالح عليه
من اسر المال فكل هو غرض من الصورة ما ذكر من غير التقصير ام لا **اجاب** نعم اعم ان يشر على المال
اعلم انه لا يصح القراض الا على البراهم والدينار الحالصين ولا يصح على غيرها وما ذكره هو وزوج المرأة
في السؤال فراض فاسد للعامل اجرة المثل والرجل خمسة الذهب كله لصاحب المال وعلى العامل
للبهنتين مدة سطره عليهما والعامل مصدق فيما ذكره وفيما ذكره عليه يمينه والله اعلم **مسئلة** في رجل دفع الى اخيه
عمر رجل اعطى اخو الرخ درهم معلومه على ان تشتري لها طاعة ثم يبيعها ومهما حصل من
فهي يبيعها فقبضها ثم بعد مدة فقيه صاحبها وساله عنها فقال ان الاسعار متباينة ولم
مشتا فيه مضاعفة واكثر قاتر بعد مدة جاسا صاحب البراهم الى تحت المذكور وهو غائب
لاهل بيته قال فلان طاعتها الطعام تدفعه في مكان فلان فصدق وهو كاذب في كل الطعام
فلا علم المذكور بذلك قال له كوخل طعامي من غير اذن والآن هات طعام واسحق لك سطوتك على
فقال ما احب الي الاثر الطعام من غير الضراب ايضا فكل البراهم باقية على ملك صاحبها
وهو امين فيها والطعام باق على ملك صاحبها عليه اجماعه والاضمان مثله ان قوله وهو ان
يسطوت عليه وما لك غايبك لا **اجاب** نعم اعلم ان دفع البراهم الى المذكور على هذه
قراض فاسد لا خلال ما استرضى في القراض واذ انصرف العامل فتصرفه نافذ تصرفه في القراض
الصحيح لان الفاسد منتصن الاذن في التصرف ويستحق اخوة المثل لغيره لم يشر وصدق يمينه
انه لم يتصرف فان ربح فيه ولا يمين انه لم يتصرف اصلا ورأس المال باق على ملكه صاحب
يرجع اليه كما هو معلوم وقول السائل ثم بعد مدة جاسا صاحب البراهم الى بيت المذكور وهو غائب
جوابه ان المخرج للطعام من بيت ما ذكره على هذه الصورة عاصب لها شرب عليه احكام العصب
وعبره صح عليه رها الى ما كان ان كانت باقية او رد مثلها ان كانت بالغه فان تعدد المثل وجب
مناها باقى فيهما من وقت العصب الى وقت تعدد المثل والله اعلم **مسئلة في المساقاة**

مسئلة في رجل دفع الى اخيه اخوة بضاعة واحال له بدراهم يقبضها من اخروا دون
ان يبيع ويشترى من له وان يشر بدراهم الى الاسواق التي في مضان البيع والشرا شرط له فقط
من الرخ قباع واشترى في الاماكن المقصودة للاستراج في البضاعة ولم يشرل خسرهما من غير تقصير
منه فكل هو غرض من الصورة ما ذكر من غير التقصير ام لا **اجاب** نعم اعم ان يشر على المال
فاسد يصح تصرفه فيه لوجود الاذن ويستحق العامل فيه اجره المثل ولا يستحق المسمى بدراهم على المال
وعلى الرخ كد امانه فلا تضمن الا بالتقصير وهو مصدق بالخسران يمينه ولا يعلم **مسئلة** في رجل دفع الى اخيه
عمر رجل دفع الى اخيه خمسة ذهب وذهب وذهبهم مع القابض فلهما وقال له اخو الرخ يستأجر
ثم انه ساق بعض الرخ ثم غاب من كثر من فوجده صاحب المال فقال انه صالح عليه
من اسر المال فكل هو غرض من الصورة ما ذكر من غير التقصير ام لا **اجاب** نعم اعم ان يشر على المال
اعلم انه لا يصح القراض الا على البراهم والدينار الحالصين ولا يصح على غيرها وما ذكره هو وزوج المرأة
في السؤال فراض فاسد للعامل اجرة المثل والرجل خمسة الذهب كله لصاحب المال وعلى العامل
للبهنتين مدة سطره عليهما والعامل مصدق فيما ذكره وفيما ذكره عليه يمينه والله اعلم **مسئلة** في رجل دفع الى اخيه
عمر رجل اعطى اخو الرخ درهم معلومه على ان تشتري لها طاعة ثم يبيعها ومهما حصل من
فهي يبيعها فقبضها ثم بعد مدة فقيه صاحبها وساله عنها فقال ان الاسعار متباينة ولم
مشتا فيه مضاعفة واكثر قاتر بعد مدة جاسا صاحب البراهم الى تحت المذكور وهو غائب
لاهل بيته قال فلان طاعتها الطعام تدفعه في مكان فلان فصدق وهو كاذب في كل الطعام
فلا علم المذكور بذلك قال له كوخل طعامي من غير اذن والآن هات طعام واسحق لك سطوتك على
فقال ما احب الي الاثر الطعام من غير الضراب ايضا فكل البراهم باقية على ملك صاحبها
وهو امين فيها والطعام باق على ملك صاحبها عليه اجماعه والاضمان مثله ان قوله وهو ان
يسطوت عليه وما لك غايبك لا **اجاب** نعم اعلم ان دفع البراهم الى المذكور على هذه
قراض فاسد لا خلال ما استرضى في القراض واذ انصرف العامل فتصرفه نافذ تصرفه في القراض
الصحيح لان الفاسد منتصن الاذن في التصرف ويستحق اخوة المثل لغيره لم يشر وصدق يمينه
انه لم يتصرف فان ربح فيه ولا يمين انه لم يتصرف اصلا ورأس المال باق على ملكه صاحب
يرجع اليه كما هو معلوم وقول السائل ثم بعد مدة جاسا صاحب البراهم الى بيت المذكور وهو غائب
جوابه ان المخرج للطعام من بيت ما ذكره على هذه الصورة عاصب لها شرب عليه احكام العصب
وعبره صح عليه رها الى ما كان ان كانت باقية او رد مثلها ان كانت بالغه فان تعدد المثل وجب
مناها باقى فيهما من وقت العصب الى وقت تعدد المثل والله اعلم **مسئلة في المساقاة**

لا اجارة لان اجارة المثل معروفة في ملك البلد في مثل هذه الخدمة على الواحد من الناس
فهل يصح له ان يملك المثل في هذه الصيغة المذكورة على المذكور يكون انه لم يعقد بينهم اجارة حال
الكلام ام لا **اجاب** نعم انه اذا علم ان من عمل لغيره عملا بلا شرط لا يستحق الاجر الا اذا
مقتضاها كما يقول شخص اخر فاعلم ان او انا ارضيتك او جعلتك لا يصحح ورسيل الام
ان كراجه انما هو عن شخص سمي احمد قال المحقق سماه احمد على غيرة في كذا وكذا وانا اعطيتك اجرا
واطعمتك ومهما طلبته ففعل ذلك عندك ففعل هذا العقد صحيح او لا وهل يستحق على احمد الاجر
المثل المذكورة او لا وهل يجب لاحد ما كان يخدمه عليه من اجرة او لا فاجاب بان العقد
فاسد ويستحق على احمد اجرة المثل عن المدة المذكورة وحسب الاجر ما كان يخدمه له من
ذكر انتهى ومن ذلك يعلم السؤال وان الجماع المذكورين اذا ذكروا مقتضى الاجارة
المذكور كان قالوا له احدهما بالخدمة الفلانية ونحوه فبذلك وما ترى الا ما يبرر او
ما يبرر وجا ونحو ذلك فيسحق المذكور اجرة المثل للخدمة المذكورة والله اعلم **مسئلة**
في رجل استعار من اخيه مائة دينار فباعها بدينار ثمان المبيع استاجر بتا ليمشي في ذلك الفقد
ونبرك له بالاجارة والحال ان المستعير غاب ثم انه جرى على المستعير ما الحاه الى الخرج من ذلك
في ح منها وكر في البنا رجل المبيع ثمان البناط لانه بالاجارة كونه قد تبرك له فيها فقال
ان لا يلزم مني وانما يلزم المستعير هذا اجرة البناط على المبيع والحال ما ذكره في المستعير
والتبرك بالاجارة ام لا **اجاب** نعم نعم لاجارة على المبيع والصورة
ما ذكره الله اعلم **مسئلة** عن شخص ملك بقعة اعطاها اخر على ان يكون له نصيبا له
فصار تحت يد الشريك شئ لم يعط المالك شيئا ثم ان المالك المذكور اشتراها بدينار
كذلك عن اخر فبقيت مدة ثلاث سنين الى ان اجازها وله فقبضها الشريك الاول من الاخر واجاز
ان اجع له فما يحل عليه في امر الزيادة التي استوفاهما وفي دعوى المالك المذكور بعد وانما
اجاب نعم انه ان هذا اجارة فاسدة لان الاجر مجهول ومعدومه وليس في اليد
مجهول على مالك البقرة اجرة العلفان كان الشريك يعلفها او اخر الرعي كان بينهما وخر على
الشريك عن نصف اللبن ونصف الاولاد سواء تلف بقصير او غيرهم والنصف الثاني ما
فان اذاه الى مالكه بغير ان تلف بقصير او الفقه هو فعليه غرمه واما دعوى الشريك
بالجميع فلا يثبت له شئ الا بينه والله اعلم **مسئلة** في رجل استاجر ثورا من اخيه اجارة
او فاسدة بعقد بشرط من شرطه ثم اشتراه منه بثمن معلوم في ذمته خوفا من التلف الذي
غيره فغيره فيكون غير مضمون وكانت الاجارة صحيحة ام فاسدة فهذا الشرط الذي
في صلته ببيع يعني ان لم يتلف الثور فليس على المستاجر سوى الاجر فهل يكون مقبولا
بالاجارة الفاسدة او فاسدة او صحيحة حتى اذا تلف بغير تلف او تقصير لا يظن انه يكون مقبولا

12
للاجارة لان اجارة المثل معروفة في ملك البلد في مثل هذه الخدمة على الواحد من الناس
فهل يصح له ان يملك المثل في هذه الصيغة المذكورة على المذكور يكون انه لم يعقد بينهم اجارة حال
الكلام ام لا **اجاب** نعم انه اذا علم ان من عمل لغيره عملا بلا شرط لا يستحق الاجر الا اذا
مقتضاها كما يقول شخص اخر فاعلم ان او انا ارضيتك او جعلتك لا يصحح ورسيل الام
ان كراجه انما هو عن شخص سمي احمد قال المحقق سماه احمد على غيرة في كذا وكذا وانا اعطيتك اجرا
واطعمتك ومهما طلبته ففعل ذلك عندك ففعل هذا العقد صحيح او لا وهل يستحق على احمد الاجر
المثل المذكورة او لا وهل يجب لاحد ما كان يخدمه عليه من اجرة او لا فاجاب بان العقد
فاسد ويستحق على احمد اجرة المثل عن المدة المذكورة وحسب الاجر ما كان يخدمه له من
ذكر انتهى ومن ذلك يعلم السؤال وان الجماع المذكورين اذا ذكروا مقتضى الاجارة
المذكور كان قالوا له احدهما بالخدمة الفلانية ونحوه فبذلك وما ترى الا ما يبرر او
ما يبرر وجا ونحو ذلك فيسحق المذكور اجرة المثل للخدمة المذكورة والله اعلم **مسئلة**
في رجل استعار من اخيه مائة دينار فباعها بدينار ثمان المبيع استاجر بتا ليمشي في ذلك الفقد
ونبرك له بالاجارة والحال ان المستعير غاب ثم انه جرى على المستعير ما الحاه الى الخرج من ذلك
في ح منها وكر في البنا رجل المبيع ثمان البناط لانه بالاجارة كونه قد تبرك له فيها فقال
ان لا يلزم مني وانما يلزم المستعير هذا اجرة البناط على المبيع والحال ما ذكره في المستعير
والتبرك بالاجارة ام لا **اجاب** نعم نعم لاجارة على المبيع والصورة
ما ذكره الله اعلم **مسئلة** عن شخص ملك بقعة اعطاها اخر على ان يكون له نصيبا له
فصار تحت يد الشريك شئ لم يعط المالك شيئا ثم ان المالك المذكور اشتراها بدينار
كذلك عن اخر فبقيت مدة ثلاث سنين الى ان اجازها وله فقبضها الشريك الاول من الاخر واجاز
ان اجع له فما يحل عليه في امر الزيادة التي استوفاهما وفي دعوى المالك المذكور بعد وانما
اجاب نعم انه ان هذا اجارة فاسدة لان الاجر مجهول ومعدومه وليس في اليد
مجهول على مالك البقرة اجرة العلفان كان الشريك يعلفها او اخر الرعي كان بينهما وخر على
الشريك عن نصف اللبن ونصف الاولاد سواء تلف بقصير او غيرهم والنصف الثاني ما
فان اذاه الى مالكه بغير ان تلف بقصير او الفقه هو فعليه غرمه واما دعوى الشريك
بالجميع فلا يثبت له شئ الا بينه والله اعلم **مسئلة** في رجل استاجر ثورا من اخيه اجارة
او فاسدة بعقد بشرط من شرطه ثم اشتراه منه بثمن معلوم في ذمته خوفا من التلف الذي
غيره فغيره فيكون غير مضمون وكانت الاجارة صحيحة ام فاسدة فهذا الشرط الذي
في صلته ببيع يعني ان لم يتلف الثور فليس على المستاجر سوى الاجر فهل يكون مقبولا
بالاجارة الفاسدة او فاسدة او صحيحة حتى اذا تلف بغير تلف او تقصير لا يظن انه يكون مقبولا

والاجارة
والاجارة
والاجارة

فلما ولد ابن المالكة مال الرجل المحبوس بقمه الثوب واولاد ابن المالكة عباد لهم غير العبي
وقد كثر رجل اخر على حرقه حب وارسلهم من عيال المحبوس حول وقفا لا يظلم لاسم
كما بغير اذنه وقبضه الصالح لهم واجرة الرجل اخر ونقض اجرة عيال المالكة فكل يلزم
عيال المحبوس قبة الثوب لانه احد عصباء وهل يصح الصلح على هذا الصيغة ولم يكون له قول
الذي يظلم المحبوس انفق **اجاب** نعم فان كان يد الاستاجر على العبد المستاجر يد امانه فلا
يضمنها اذ انفق لا يقرط ولو كان الخلف بعد مضي مدة الاجارة المقدر لا عبدا او بعد امكان الاستاجر
المنفعة في الاجارة المقدر لا بالعمل بها بناء على انه لا يلزمه الرد ولا موثقة وانما عليه العمل
بينهما وليس المال اذا اطلبها كالبود بعه وهو المعتمد اما اذا اطلبها المالك فامتنع بلا عذر ضمنها وما قد
لا لا عاصب فان استنظره فانظر مختارا فاما المستعير فيضرب الرقبه لا المنفعة هذا المخلص المقصود
من كلاهم ومنه وجبة كواب بالنسبة الى عدم الضمان واما الصلح على هذا الصيغة فهو من حرم كمن
وكذلك لو رهن وكفى في عدم صحته كونه وتعا فاذ ابط المذكور عليه فعليه اجرة مثله مدة بطله
ذلك فمادهم شرطه الواقف علمه **مسئلة** في ارض موقوفة على الدرر والارنان والافان
المستحق مدة كمن يمين باجارة معلومة فانقضت المدة ومات المستاجر باسطة عليها
مات المستاجر وبسط عليها ورثته ولم يلمسوا المستحق للوقت شيئا ولا استاجر وامنه فليكن
اجاب نعم من استيفى المدة اذا اجرة البطر الاول باجرة المثل وبطله **مسئلة** في رجل استاجر
مشر كبر على المالك واحد منهن فأكراه احد عليهما معا ومعهما ثوبه فبطله ثوبه شيئا الا
فكل يكون ضامنا لشريكه النصف ولا ثم انه باعه بغير اذن شريكه فبطل عليه نصف القيمة يوم البيع
ضمان الغصب باقضى القيمة من القبض الى التملك **اجاب** نعم انه يلزم الشريك المذكور اجماعا
لكل المذكور مدة استيفاء عليه واما البيع فاما يصح فخصته لا خصته الاخر فيكون حصه
باقية على ملكه فان تلفت تحت يد الشريك فللمالك المطالبة كل منهما بالضمان والقرار على البايع
عزل اخر حوله لا مدة خمس من باجرة معلومة هي ثلث اجرة المثل واستوفى المدة المذكور ثم بعد ذلك
تحدد الاجارة للحول المذكور فكتب له مجرد خط بالضمان من غير عقد ولم يذكر فيه مدة فبقى الحول
الخط المذكور مدة ولم يسلم للمالك غير المعنوم الا ان كان المالك رفع يده عن الحول وضمنه اخر باجرته
فصل للمالك كماله ولا وهل سمي المالك على الا وتمام اجرة المثل في ضمان المناخر عن الاجارة
اجاب نعم نعم للمالك رفع يده الباسطة على الحول المذكورة اذ مجرد الخط بالضمان ليس بصيغة
في الاجارة مع ما انضم اليه من عدم ذكر المدة وحجب على الباسطة المذكور على الحول المذكورة في المدة المناخر
الاجارة ورفع الضحية اجماعا المثل مدة بسطه عليها واليه **مسئلة** في رجل استاجر اخر ليعمل
القران العظيم مدة معلومة فبينه قرانه ملحونه فهل لاب الاطفال تعليمه عند وفاته قبل
المدة وهل يجب على هذا العلم المذكور ان حوّل القران العظيم على عارف به وحرم عليه الوارث كماله

فقد علم ان لا يجوز فراق القران ملحون واقر العبد كذا فليدب الاود اخراج اولاده من عند المذكون والصورة
وهو وحسب المذكور فليعلم ان ينقض وحوجه على شيخ عارف والافيا ثم التا كبر او الله اعلم
مسئلة عن رجل استاجر دكانين في حوصا موقوفة على تربة ولي باجرة معلومة من الناظر على الوقت
اذ يجب على الفارس المتعدي في الوقت **اجاب** نعم انه اذا خرب الحوصا وانلفه وحجب عليه ضمانه باقضى
من وقت التعدي الى وقت التلف واخذت مثله قبل الخرب واما عرقه للارض التي عرقها فان استاجرها
من غير العرس ثم غرسها وانقضت المدة فان كان الفلاح اصلح للوقف فللناظر على الوقت المذكور فله من
المنفعة في الاجارة المقدر لا بالعمل بها وانما عليه العمل ولا موثقة وانما عليه العمل
بينهما وليس المال اذا اطلبها كالبود بعه وهو المعتمد اما اذا اطلبها المالك فامتنع بلا عذر ضمنها وما قد
لا لا عاصب فان استنظره فانظر مختارا فاما المستعير فيضرب الرقبه لا المنفعة هذا المخلص المقصود
من كلاهم ومنه وجبة كواب بالنسبة الى عدم الضمان واما الصلح على هذا الصيغة فهو من حرم كمن
وكذلك لو رهن وكفى في عدم صحته كونه وتعا فاذ ابط المذكور عليه فعليه اجرة مثله مدة بطله
ذلك فمادهم شرطه الواقف علمه **مسئلة** في ارض موقوفة على الدرر والارنان والافان
المستحق مدة كمن يمين باجارة معلومة فانقضت المدة ومات المستاجر باسطة عليها
مات المستاجر وبسط عليها ورثته ولم يلمسوا المستحق للوقت شيئا ولا استاجر وامنه فليكن
اجاب نعم من استيفى المدة اذا اجرة البطر الاول باجرة المثل وبطله **مسئلة** في رجل استاجر
مشر كبر على المالك واحد منهن فأكراه احد عليهما معا ومعهما ثوبه فبطله ثوبه شيئا الا
فكل يكون ضامنا لشريكه النصف ولا ثم انه باعه بغير اذن شريكه فبطل عليه نصف القيمة يوم البيع
ضمان الغصب باقضى القيمة من القبض الى التملك **اجاب** نعم انه يلزم الشريك المذكور اجماعا
لكل المذكور مدة استيفاء عليه واما البيع فاما يصح فخصته لا خصته الاخر فيكون حصه
باقية على ملكه فان تلفت تحت يد الشريك فللمالك المطالبة كل منهما بالضمان والقرار على البايع
عزل اخر حوله لا مدة خمس من باجرة معلومة هي ثلث اجرة المثل واستوفى المدة المذكور ثم بعد ذلك
تحدد الاجارة للحول المذكور فكتب له مجرد خط بالضمان من غير عقد ولم يذكر فيه مدة فبقى الحول
الخط المذكور مدة ولم يسلم للمالك غير المعنوم الا ان كان المالك رفع يده عن الحول وضمنه اخر باجرته
فصل للمالك كماله ولا وهل سمي المالك على الا وتمام اجرة المثل في ضمان المناخر عن الاجارة
اجاب نعم نعم للمالك رفع يده الباسطة على الحول المذكورة اذ مجرد الخط بالضمان ليس بصيغة
في الاجارة مع ما انضم اليه من عدم ذكر المدة وحجب على الباسطة المذكور على الحول المذكورة في المدة المناخر
الاجارة ورفع الضحية اجماعا المثل مدة بسطه عليها واليه **مسئلة** في رجل استاجر اخر ليعمل
القران العظيم مدة معلومة فبينه قرانه ملحونه فهل لاب الاطفال تعليمه عند وفاته قبل
المدة وهل يجب على هذا العلم المذكور ان حوّل القران العظيم على عارف به وحرم عليه الوارث كماله

فيما

منه ان الاجير المذكور قسطا ما عمل والحال كما ذكره والله اعلم **مسئله** عن رجل دفع الى اخيه مائة درهم
صغار شاطط اياهما بمقارن يقوم بها بصلحهما من الرعي والنفقة وغير ذلك وله نصف كل ما اقرضه ببيع وكرهه لغيره موجب وطالبه بالاجر لمده اقامته عنده
منهما فوقها عنده مائة فماتت من قبله ولم يحصل منهما اجل ولا اجر فاحد المالك احدهما ميرد دخلها فحل عليه وحل على الآخر تسليم ما اخذ من ماله من كسبه ونفقة وغيره اثم لا يلزم كلا منهما شي كونهما منبر
الذي حلط به الاجير فقال يكون اجره من البقرة الثانية بقران الثانية حملت فلما ولدت حيا اليه واراد اخذها فاصدر منها جثا لم يكن بينهما عفاة اجارة واذا باع بضاعه فشيءه بغير حضوره فحل يلزمه تحصيلها
في وولدها فتنصا الى ان الولد يكون اجرة اتمه فمضى به ذلك الشخص فطالبه باجرة الاولى فقال **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
اجرة الاول فغاب مده خمس سنين في بعض البلد ان نرحا فطالبه باجرة البقرة الاولى فزعم ان بنته البقرة
باقية على ملكه فحل له ذلك كاملا وماذا يكون في الاجارة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
اجارة فاسد فبستحق على المالك اجرة النسل فاذا اصالحه على بنت الثانية ورضي بها مكرها ولم يلبه رد ماله وابق وحان ما فات كونه تبرع له بذلك وما باعه نسيه فان كان غير اذن من عه فانه
منار عنه فيها الى كرت وله اجر منها للاولئك التي اخذتها وذبحها والله اعلم **مسئله** في رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
حل طعنا ما الى بعض البناج روعه الموجه كم حوله جثة فلما كان قريبا من الجاني زاد على الخمر من امره تروجه ارجا ومعه راس بقر مملكا لها وقال للروح اعط هذه البقرة وروايد هذه البقرة
بغيره خوفا من الجاني فبصر فحل المحول وانتصرت بنتا شديدا ولم يقدر على الفداء واقام اجل حله من اللبن والنسل بشتا فوفقت معه مده وفي تحريم البهيمه المذكورة في جميع موته حتى
الرجال وقام بتار حتى حلف الجاني وحط الزيادة وسار الحمل بحولته المعتادة ولم يزل اجل يصرف حتى عشرين اسبوعا في يقول له في حذمه فسلها ما قالته في البقر ثم حصل بينهما المرافقة بعد
بعد ذلك حتى مات وبعدت اذ حمل عليه وعبد الخمر والحمل بخلاف عاداته من الموقر فلما مات ذلك بقرته فحل هذا اجارة حكيمة ام فاسدة وهل يستحق الروح اجرة المثل والصورة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
ما كده ونظر فاذا اضلاعه منفضله الى داخل اجل واسه ما كده من مضر على ذلك فحل يلزمه اجل ام لا **مسئله** في رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
مده اذا ثبت بالبينة العادة ان سبب تلف الجمل بلك الزيادة منه المستاجر ان لم يكن المالك معه البقرة اجرة ارضا مده ثلاث سنين اجارة حكيمة شريفة ليغفر فيها فيمضي وغرسها المستاجر وعناها وعمرها
كان معه من المستاجر قسط الزيادة والله اعلم **مسئله** عن رجل استاجر من اخيه محلا يملكه بدار البهيمه ثلث سنين اجارة حكيمة شريفة ليغفر فيها فيمضي وغرسها المستاجر وعناها وعمرها
بلفظ ضممتي هذا المحل بلك افعال المالك ضممتي ثرا اذ ان يوجر ما على اخر قبل انقضاء المدة فحل له ذلك **مسئله** في رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
هذا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
للموخر ان يوجرها لاخر قبل انقضاء المدة والصورة هذه والله اعلم **مسئله** عن رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
وهو مشرك بغيره لما شرا حبر كرك فادخلت هذه البقرة راسها في باب قايه لها للثقب فادخل المستاجر واما الشفعة فلا تثبت له واما بيعها من غير المستاجر بغير تسليم العنا لملكه فقبل انقضاء مده الا
الراعي لاسه في دار السقاية المذكورة فغرس ارجا راسها ما فاقدم الراعي على البقرة وكسر قرنها
تبيعه وليسهل ارجاه فلما را البقرة الى النمل قرب من كسر قرنها فحل بغيره ولا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
المسالة بخلاف البقرة هذه عجله صغيرة مريض هل يضمنها ايضا اذا تلفت كونها على البقرة ام لا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
من الله نعم بغير البقرة والصورة هذه وكذا الجملة المذكورة بغيرها حيث كانت سبب تلفها انتفا
عن اللبن والله اعلم **مسئله** عن رجل استاجر من وكيل صحيح الوكالة من له التاجير ثرا راسها ما فاقدم الراعي على البقرة وكسر قرنها
ليتمهدها بالسقي والحن وغير ذلك مما يحتاج اليه العرس مده معلومة قبرته في ثوبين بربع
فبعد عن ثوبين انتزعها من يد المستاجر فحل الاجارة حكيمة والصورة هذه ام لا وهل للرجل ان يوجرها
المستاجر ام لا وهل يستحق المستاجر دفع الثمن ام لا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
والموخر انتزعها قبل انقضاء المدة والمستاجر اجرة المثل عمله والله اعلم **مسئله** في رجل دفع الى اخيه مائة درهم

منه ان الاجير المذكور قسطا ما عمل والحال كما ذكره والله اعلم **مسئله** عن رجل دفع الى اخيه مائة درهم
صغار شاطط اياهما بمقارن يقوم بها بصلحهما من الرعي والنفقة وغير ذلك وله نصف كل ما اقرضه ببيع وكرهه لغيره موجب وطالبه بالاجر لمده اقامته عنده
منهما فوقها عنده مائة فماتت من قبله ولم يحصل منهما اجل ولا اجر فاحد المالك احدهما ميرد دخلها فحل عليه وحل على الآخر تسليم ما اخذ من ماله من كسبه ونفقة وغيره اثم لا يلزم كلا منهما شي كونهما منبر
الذي حلط به الاجير فقال يكون اجره من البقرة الثانية بقران الثانية حملت فلما ولدت حيا اليه واراد اخذها فاصدر منها جثا لم يكن بينهما عفاة اجارة واذا باع بضاعه فشيءه بغير حضوره فحل يلزمه تحصيلها
في وولدها فتنصا الى ان الولد يكون اجرة اتمه فمضى به ذلك الشخص فطالبه باجرة الاولى فقال **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
اجرة الاول فغاب مده خمس سنين في بعض البلد ان نرحا فطالبه باجرة البقرة الاولى فزعم ان بنته البقرة
باقية على ملكه فحل له ذلك كاملا وماذا يكون في الاجارة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
اجارة فاسد فبستحق على المالك اجرة النسل فاذا اصالحه على بنت الثانية ورضي بها مكرها ولم يلبه رد ماله وابق وحان ما فات كونه تبرع له بذلك وما باعه نسيه فان كان غير اذن من عه فانه
منار عنه فيها الى كرت وله اجر منها للاولئك التي اخذتها وذبحها والله اعلم **مسئله** في رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
حل طعنا ما الى بعض البناج روعه الموجه كم حوله جثة فلما كان قريبا من الجاني زاد على الخمر من امره تروجه ارجا ومعه راس بقر مملكا لها وقال للروح اعط هذه البقرة وروايد هذه البقرة
بغيره خوفا من الجاني فبصر فحل المحول وانتصرت بنتا شديدا ولم يقدر على الفداء واقام اجل حله من اللبن والنسل بشتا فوفقت معه مده وفي تحريم البهيمه المذكورة في جميع موته حتى
الرجال وقام بتار حتى حلف الجاني وحط الزيادة وسار الحمل بحولته المعتادة ولم يزل اجل يصرف حتى عشرين اسبوعا في يقول له في حذمه فسلها ما قالته في البقر ثم حصل بينهما المرافقة بعد
بعد ذلك حتى مات وبعدت اذ حمل عليه وعبد الخمر والحمل بخلاف عاداته من الموقر فلما مات ذلك بقرته فحل هذا اجارة حكيمة ام فاسدة وهل يستحق الروح اجرة المثل والصورة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
ما كده ونظر فاذا اضلاعه منفضله الى داخل اجل واسه ما كده من مضر على ذلك فحل يلزمه اجل ام لا **مسئله** في رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
مده اذا ثبت بالبينة العادة ان سبب تلف الجمل بلك الزيادة منه المستاجر ان لم يكن المالك معه البقرة اجرة ارضا مده ثلاث سنين اجارة حكيمة شريفة ليغفر فيها فيمضي وغرسها المستاجر وعناها وعمرها
كان معه من المستاجر قسط الزيادة والله اعلم **مسئله** عن رجل استاجر من اخيه محلا يملكه بدار البهيمه ثلث سنين اجارة حكيمة شريفة ليغفر فيها فيمضي وغرسها المستاجر وعناها وعمرها
بلفظ ضممتي هذا المحل بلك افعال المالك ضممتي ثرا اذ ان يوجر ما على اخر قبل انقضاء المدة فحل له ذلك **مسئله** في رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
هذا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
للموخر ان يوجرها لاخر قبل انقضاء المدة والصورة هذه والله اعلم **مسئله** عن رجل اجر حب عليه مطالبة الخصومة فيه واذا اقمته بشي وعجز عن البينة فيه طلب البينة والله اعلم **مسئله**
وهو مشرك بغيره لما شرا حبر كرك فادخلت هذه البقرة راسها في باب قايه لها للثقب فادخل المستاجر واما الشفعة فلا تثبت له واما بيعها من غير المستاجر بغير تسليم العنا لملكه فقبل انقضاء مده الا
الراعي لاسه في دار السقاية المذكورة فغرس ارجا راسها ما فاقدم الراعي على البقرة وكسر قرنها
تبيعه وليسهل ارجاه فلما را البقرة الى النمل قرب من كسر قرنها فحل بغيره ولا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
المسالة بخلاف البقرة هذه عجله صغيرة مريض هل يضمنها ايضا اذا تلفت كونها على البقرة ام لا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
من الله نعم بغير البقرة والصورة هذه وكذا الجملة المذكورة بغيرها حيث كانت سبب تلفها انتفا
عن اللبن والله اعلم **مسئله** عن رجل استاجر من وكيل صحيح الوكالة من له التاجير ثرا راسها ما فاقدم الراعي على البقرة وكسر قرنها
ليتمهدها بالسقي والحن وغير ذلك مما يحتاج اليه العرس مده معلومة قبرته في ثوبين بربع
فبعد عن ثوبين انتزعها من يد المستاجر فحل الاجارة حكيمة والصورة هذه ام لا وهل للرجل ان يوجرها
المستاجر ام لا وهل يستحق المستاجر دفع الثمن ام لا **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة **اجاب** لا كانت اولاد او لا واذا اقمته بشي ولكن لم يكن بينه فحل بحب عليه البقرة
والموخر انتزعها قبل انقضاء المدة والمستاجر اجرة المثل عمله والله اعلم **مسئله** في رجل دفع الى اخيه مائة درهم

جارة

الا بعد الشراطام كيو الحكر **اجاب** ربه الله تعالى ان في قولك ان ردت عيني فقد ابرأك
عن الدين الذي لي عليك حج واذ ارجع يرا لانا وان قلنا الا برأ استأطحت بذل العوط في مقابلته بحون
ان يكون العوض منافع بد بينه ومنه يعلم ان الا برأ متوقفا على عمل في الاجارة والقول قول المدعي
بهينه والله اعلم **مسئلة** عن رجل استأجر من اجبر حولا معلومة باجرة معلومة فبسط عليها المسح
المدة المعلومة ثم بسط عليها سنة ثالثة بلا استأجار فلما اراد المالك ان يخرج منها اذ عي له بها
عنا والحال انه لم يرد ان له بان بعينها ولم يكرهناك عنا ظاهر فهل يثبت له عنها والصورة ما ذكره من
اجاب نعم انه لا يثبت له العنا ولا يكون تركها بالعنا الذي رجع عليه لاستهلاكه بالزر والحد
عليه واذ ان اذ فيها عماره لا يتوقف حصول الزراعة عليها فبغير تركها لا يصير تركها الزيادة
المذكورة اذ لا يستفاد ذلك من عقد الاجارة والله اعلم **مسئلة** عن رجل قال لغيره من هذه البقرة
ولك نصفها فغاب الرجل الذي يملكه البقرة ليستأجرها غي ثمانية ايام فوجدته المالك سال عن البقرة
فانكر عنها فتنازعا الى الحاكم الشرعي فاقرب بعض الورع وادعى ان المالك وكله ببيعها وادعى انه باعها فتم
ليس هو من المثل وحلف على ان المالك وكله والمالك معه بينه انه قال له شتمها ثم وجدت البقرة بيت النار
المذكور فهل له ان ياحد بقرته وتبيع بينته بانه قال له شتمها ام كبر الحكر **اجاب** نعم لو اذ كان للمالك
بينه انه دفعها الى الرجل المذكور ليستأجرها سعت دعواه ثم ان ادعى انه كوران المالك وكله ببيعها
فعليه البينة بذلك وحيث اقام البينة بالوكالة فعليه ببيعها بثلث المثل وحيث لم يقر بينه ما نوكاه في
بينه المالك بانه دفعها الى الرجل المذكور ليستأجرها كانت هذه الصيغة اجارة فاسده لعدم البينة
بشروط الاجارة فيلزم الرجل المذكور رد البقرة وحجب على المالك ضمان ما تلفت بغيره من البقرة والورع
على المالك اجرة الرعي والله اعلم **مسئلة** في امره اجرة حولا مطلقه من غير تعيين من وعده فهل يصح الاجارة
وهل يسجل للفقير المتأجر هذه الصورة ام لا **اجاب** نعم نعم فلا يصح الاجارة والحال هذا فاذا
سقط عليها المتأجر هذه الصورة واستعملها مدة فعليه اجره المثل كذا كالمدة والله اعلم **مسئلة**
في احيا الموات مسئلة عن رجل عزر ارضا من موات لم تعمر وزرعها اربع سنين ثم اهلها
اربع سنين في اخر فبسط بد عليها زعمانه ان رجلا اخر وطعها له لانها من موات ارضه
لان الما الذي من الجبل ومن الحيان ينزل الى ارضه فهل له ذلك ام لا لان الحي احيائها بعد ان كانت
جبالا وعجلا فصار تترى فليس حكر **اجاب** نعم نعم فان هذه الارض اذ كانت مواتا لم
يحيها احد قبل فانه ملك الارض المذكورة بالاحياء ولا ينزل ملكه عنها بالاعراض وليس لاحد اعز
اضنه والله اعلم **مسئلة** في ارض عامرة تنسقي من شرج نان ع لكا من المواتي المباح كما المجر
وهنا ارض عامرة فاستنوها بعض الناس من والى الامر اعم به ثم ان المستنويين لهن الارض
الدامية الا بسعها من الما المطر المباح فتعده اهل الارض تنفلا واذ ارضنا كون هذه المستنويين
لم تكن ارضا عامرة بل احدثت في هذه العرصه المستنويين فهل يمنع المحدث لها من السقي من الوادي المباح

ام كبر الحكر

كبر الحكر **اجاب** نعم نعم اذا احان الارض الى امره شرج صعد الى الوادي حكما عند التسارع بان
للدارية شرا منه ويكون وجوده في الاعلى اريد فلصاحبها ان يعمرها ويعمر شرجها ويسقيها وليس
لاهل الارض السفلا منعه من ذلك واذ ارضنا كوخا محدثا فلا يمنع حيث لا يضييق على
المستنويين والامنع والله اعلم **مسئلة** عن شخصين يريان حولا وهي مفسومة بينهما بين
والعبر ما المطر يدخلها من جانب هو ملك لا حدهما ويسقيهما جميعا قليلا كان وكثيرا لا فاسد
للوالب هكذا انما تران احدهما الذي يدخل الماء الى الحول من جهته باع ملكه فاحل هذا الشرجي الى
الحول وهو مستوية الاجر الحكر ملكه الذي اشتراه الى ان صار ملكا لآخر فبقعا لا يصله الماء ونقصت
غلته بسبب ذلك فهل يابشر ولحق عليه رد التراب وضمان ما نقص من غلته ورجوع التراب كما كان
وبلرجه والى الامر على ذكر وباد به ام كبر الحكر **اجاب** نعم نعم ليس له ان يقسم الاعلى اجزاء ما منعه
والحال ان القسمين يسقيان في فحة واحدة وبذلك في العلامة كمال الدراد فيصير حواشي هذه العلامة
وخرج عليه غيرهم من بعد ظهره فحجب على المذكور رد التراب كما كان اولا وان حصل ما احدهم نقص في
منفعة الارض وجعل عليه ارضه وبلرجه والى الامر ان الله ما فعله وما وجب عليه بسبب ذلك وقياس
على ذلك الثواب الجبل بالقصد الجبل ويرجع على ما فعله اذ هو ارضه ولحق عليه التوبة المعنوية شرعا
مسئلة عن رجل ملك ارضا منها ما هو ساقي سقي من المطر والظاح مساقى من
المطر فان اكتفت الضاحي بها الى الساقى كون الضاحي في الاعلى ثم ان باع الارض الساقى الى شخص
مبعد مدة ادعى المشتري للساقى ان مساقى الضاحي شريكه في الساقى والضاحي لان صاحب الضاحي كان
اذا اكتفى بمل الما اليه مهنة مدة كونه غير محتاج اليه فهل يسمع دعواه في ذلك غير بينه وهل حكر
العادة وشاركه في الما قبل ان يكتفى ام كبر الحكر **اجاب** نعم نعم اذا كانت مساقى الضاحي مملوكة
وادعى مشتري الارض الساقى ان له فيها شريكه فلا يسمع دعواه الا باقامه بينه عا د له سيد ذلك
واما ان ارض صاحب الضاحي ما فضل عنه لطرفة الجارية للماري هذه العارة لا تثبت ملكا والصورة ما ذكره من
مسئلة في رجل له حولا يسقيه من ماء السماء فحدث رجلا حولا اخر فوقه وقطعه الما حتى ان الحول المستحق
للما لا يسقى الا بعد المحدث فهل له ذلك ام لا فان قلتم ليس له ذلك فهل يجب على الاخر ان يمنعه من ذلك ويرد
ام لا **اجاب** نعم نعم اذا كان صاحب الارض السفلا هو المستحق ولا السقي سقى ولا وليس الاخر السقي الا بعد
ان يكتفى فان اصر صاحب العليا المحبة له على المعاينة منعه والى الامر ان الله وله في ذلك الثواب الجبل بالقصد الجبل
ويرجع على ذكره والله اعلم **مسئلة** عن رجلين يريان ارضا احدهما ارضه من اعلا والاخر اسفل والجميع يسقيها
من ماء المطر المباح يسقى الاعلى على صاحب الارض العليا وابتدع حدارا منع السفلا من السقي فهل له ذلك
ام لا **اجاب** نعم نعم ليس لصاحب الارض العليا ان يقطع على صاحب الارض السفلا بما ذكره من اجزاء الحول
المذكور وغيره وبلرجه ان الله ما احدهم ورجه الى عادات القديسة والله اعلم **مسئلة** عن رجلين يريان
سطا على ارضي منهما رجل وسطا على الاسفل اخر وسطا على الاعلى الما كذا ففعل الساطي على حليج الما اليه

مراجرة المثل لما في ذلك من تقويت مال محقق في مقابلته مصلحة متوسطة منه على ذلك سلاح الدار البلقيني في
نظر هذه المسألة والله اعلم **مسئلة** عن رجل وقف ارضا في مرض موته في مصرف معلوم والارض
تخرج من الثلث وقد كان خلفا ابنا وبنين فنصف الابن الارض المذكورة ورهنها فقل يجوز له ذلك
السوا والخاله وهل يجوز قسمة هذه الارض الموقوفة بين الورثة ويلزم كل واحد ما يخصه ام لا **اجاب**
انه ليس للابن المذكور ان ينصف بالوقف المذكور والصورة هذه ويلزم الباسط عليها اجرة المثل مدة
بسطة عليها ولا يجوز قسمتها بل ينفع في ذلك ما شرطه الواقف من المرف المذكور والنظر في ذلك
شرطه الواقف فان لم يشترط لا احد كان كفاي للوجه والله اعلم **مسئلة** في ارض موقوفة على مسجد
وله ناظر فاستاجرها رجل اخر ان يغرسها باجر معلوم وكانت الارض مزارعا ونعما واقام
حجرات وعند ذلك نال من الناظر فتوفي وخلف ورثة فقل يرثها الورثة المذكورة ويكون لهم الصافي
تقوا فيها فاذا اراد الناظر ان يدخل الارض او يوجر اجدا غيرهم فايكون في ذلك **اجاب**
نعم العاشر لورثة المالك المذكور ان ارادوا اذ كان له عناية محترمة فيها فليس للناظر ان ياخذ الارض
ويجبره على اخذ قيمته ولا ان يوجر على غيره والاصل ان صاحب العنا باذ اجرة المثل وان رغب
راغب اكثر من اجرة المثل لما في ذلك من تقويت مال محقق في مقابلته مصلحة متوسطة منه على ذلك سلاح
البلقيني في نظر ذلك من تلك الناحية والله اعلم **مسئلة** في ارض موقوفة على بعض
مساحد المسلمين جرت مدة واندرست اثارها وثبت فيها استجار من ان رجلا بسط عليها
بأذن ناظرها وعناها وسوا احد رها وسلم احدها للناظر مدة الى ان مات فترتقلبت اليه ورثته
من بعدهم الى ورثتهم ثم بعد مدة ادعى شخص ان بها عينا وان كان يري عينا ولم يقيم بذلك بينة فتران
بعض الناس اصلح بينهما على ان يسلما اللدعي بعضا من الغلة فبعد مدة اراد بيع العنا فقل له ذلك
اجاب اعلم ان العنا المحترمة هو الزير والحق في الارض من اجرت به قيمتها اي فيكون صاحب
العنا حينئذ شريكا في الارض بقدر ما زادت به قيمة الارض بسبب العنا المذكور لكن العنا التي اجرت
وهي الزير وغيره كالزاد الذي استوى عليه بما ساقه الماص الزاب ملكا له اذا علم ذلك فتقول
ادعي شخص ان له عينا في ارض من ارضي الوقت فلا تنفع على المستاجر المذكور والعنا المذكور ولا يثبت
البينة ولا يثبت المدعي الا يثبت العنا باقراره واذا ثبتت لهذا المدعي بوجه من الوجوه فليس له
ان يبسط على الارض المذكورة غير صاحب العنا الا فخر بصره والله اعلم **مسئلة** في ارض موقوفة
على من يقرأ على قبور معينين وجرت العادة بان للقارئ والعش بالشيوع والاستفاضة ان
ان الواقف ما شرط الا ذلك فقل ينقض هذا التعيين ويستمر على العادة ام كيف الحكم وذكر افقنا
اجاب نعم انه اذا جعل شرط الواقف في مقابلته الاستحقاق ولم يكن هناك بينة ساد له بطلانها
بعدم ما ذكر في البقات المتقدمة وبقيع ما فيها كما صرح به الامام الركني في ادم
لان الظاهر استناد نفعهم الى اصل وكلام الامام يشير اليه في فتاوى كماله واي نحو

مع تور انظار المتقدمين المعتمد من القضاء والمفتين ولا يكون تقرب ذلك الا بدليل اقتضاه من
احتهاج احدهما او اوجه وانصل الى ذلك من الواقف فلا يجوز مخالفة ما وصعهم بغير وجه شرعي فله
مسئلة في ارض موقوفة على تربية فيها قبر رجل من الصالحين ولها حاشية ترتبت يده عليها من مدة فربعه
بوجه شرعي له في الارض المذكورة عناية محترمة وهو شرع الارض ويسلم اجرة المثل الى من له النظر
في ذلك فقل للناظر ان يوجر بها غيره او يزرعها هو او غيره على اخذ قيمة العنا او يوجر بها غيره اذ رغب
فيها صاحب اليد باجرة المثل ام ليس له ذلك **اجاب** نعم انه ليس للناظر ان يوجر بها غيره
والصورة ما ذكره اعلم **مسئلة** اذا اقر من له الولاية العامة شخص على ارض موقوفة ليس لها
ناظر خاص فقل يتفرع المذكور بما وضع له وامر له والى الامر على الارض المذكورة وليس لاحد معارضة
ولا مشاجرة حتى لو مشاجرة اخر ونزع الارض المذكورة فمر او عنادا فقل يجب قلع مازعه عانا
ولو ان المعارض المذكور حصل له من الزرع غلة فقل يجب عليه تسليم جميع الغلة للمقر المذكور ام لا
اجاب نعم اذا ولي من له الولاية العامة والكلالة التامة نظره نزع الارض الموقوفة التي
ليس لها ناظر خاص ناضرا متاهلا بالشروط المعينة شرعا صحت ولا يثبت فيصرف بالمصلحة ويوجرها
باجرة المثل فاكر على امير تقه ملي ونقبض الاجم ويوصلها الى رباها على ما يقتضيها شرط الواقف
فلو بسط على هذه الارض الموقوفة شخص من غير استجار فدخل في وعده قوله صلى الله عليه وسلم
من ظلم قيد شبر من الارض طوفقه الله الى سبع ارضيين وبفسق بذلك وتزد شهادته حتى يتوب التوبة
المعتبرة شرعا ونحب عليه رفع يده واجرة المثل للمدة التي بسط عليها بغير استجار من له ذلك وسلم
الارض الى الناظر بغير رباها حسب شرط الواقف وعلى الناظر ان يحرم رفع يد الباسط المذكور
رفع الامر الى ولاية الامن وحجب عليهم اعانته على ذلك ورفع يد الباسط المعندي على الارض المذكورة
بغير وجه شرعي يسوع ذلك ويبالغون في حره ولهم بذلك عند الله الثواب الجزيل وينتظرون
في تلك كرامة الله تعالى في كتابه العزيز بقوله تعالى الذين امنوا هم في الارض اقاموا الصلوة
واؤتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وقد عمت البلوى بالبسط على ارضي الوقف
واستقلالها من غير استجار من له ذلك والله اعلم **مسئلة** في رجل وقف دكانا وقفا صحيحا
على مصرف معلوم ثم جعل الناظر لشخص معين ثم بعد ذلك عن له وجعل الناظر لشخص اخر فقل
له ذلك ام لا **اجاب** نعم انه يجوز لواقف عزل من جعله ناظرا ونصب غيره والصورة هذه
والله اعلم **مسئلة** في ارض موقوفة على تربية لبعض المشايخ الصالحين اسقط عليها رجل
وحاشها ورعا فاذن من له ذلك شرعا وتقرر نظاره له واستمرت تحت يده مدة ثم تحت يده
من بعده وله فيها عناية محترمة باذنه ظاهرة عينية كالزير وتطيب الارض وغيره
من ما ثبتت به العنا وثبت له ذلك شرعا ثم صار الناظر فيها الى شخص من قبل الواقف
فقل لهذا الناظر ان يوجر الارض من غير صاحبها ورفع يده عنها بغير وجه شرعي والحاك

ان العنا المذكور موجود فيها وصاحب العنا باذل الاجرة ام ليس له ذلك فاذا اجبرها الناس
من غير صاحب العنا فكل صبي الاحار والعمال اذكر من لا **احاب** حرمته اعلم ان الباسط المذکور
كان له في الارض المذكورة عنا محترمة زادته قيمتها بزيادة ظاهره عينيه وثبت له العنا
يكون شريكاً بالزائد فليس للمناظر ان يوجر الارض المذكورة من غير صاحب العنا ولا يرفع يده
بغير وجه شرعي احبار على اخذ قيمة العنا والحال انه باذل الاجرة المثل فاذا اجبرها لذلك
باطله وان رغب فيها رغب باكثر من اجرة المثل لما في ذلك من تقويت مال محقق في مقابلته
متوهمه كما افتى به جماعة من المحققين وجري عليه شيء من شيوخنا الامام ووجهه الدين
اسر ياد في فتاويه والله اعلم **مسئلة** في رجل تحت يده وقف على مسجد وسقايه وله عنة
حيث عمرها واصحابها بعد ان كانت حرّاً وابوعبد لك طرب الى بلد اخرى ثم قال له رجل
اشركني الارض المذكورة بكدا وكذا فاشركه اياها ثم بعد مدة اراد ان يملكها هو واخيه
بينهم فكيف الحكم **اجاب** لا يجوز لاحد ان يملك الوقف لانه انتقل بوقفته لغيره
ومرثيت له العنا شرعاً في الارض المذكورة هو احق بها ليس للمناظر ان يوجرها غيره حيث
بذل اجرة المثل لانه شريك في الزائد فان رغب عن زراعتها ولم يبدل فيها اجرة المثل اخذ
قيمة العنا وغيرها ممن يرغب في زراعتها واجرت عليه باجرة المثل والله اعلم **مسئلة**
عن رجل وقف بيتاً على اولاده الذكور والاناث ليرتفعوا بها في السكنى ثم ان احب الاولاد
اراد القسمه فهل له ذلك ام لا واذا تشعت بها شيء فهل يكون له العنا على جميعهم بالحصص
ام لا واذا توفي هذا الواقف وهو فقير واولاده اغنيا فهل يحب عليهم الجميع ما في
تجهره ام لا **اجاب** حرمته تروا انه لا يجوز قسمة الموقوف بل ان اتسع الموقوف للكل من
المراقق فذاك وان لم يتسع فها يا و السكني اذ السكني بينهم شوا فيسكنون كلهم
او اسبغوا اسبوعاً ويخرجون اذ لا يجوز اجتماع غير المحارم مع اختلاف الجنس وصيق
فان اتفق الجنس وراضوا بالمساكنة مع الضيق فلا كلام في جوازها واذا اختلف
شي من البيت الموقوفه فلا يحب عمادتها على مستحق السكنى بل ان كان للواقف المراقق
حاصل بغيره والا اجرة من له النظر مدة لا تتدفع حاجة العنارة باقل منها باجر
المثل حال صدور الاجارة فتعزها واما ما ونة تجهيز الواقف اذ مات وهو فقير
واجبة على اولاده الذكور والاناث بالسوية حيث كانوا اكلهم اغنيا والا وجه
على العنى منهم فقط والله اعلم **مسئلة** عن رجل وقف بيتاً على ذريته معهما تناسوا
النظر في ذلك الارشد منهم ووقف عرصه خارج البيت لينتفع بها الذرية بما شاؤوا
من المنافع مات الواقف وله ابن و بنت فتزوج رجل بنتا البنت المذكورة واراد ان يبني
داراً فاذن له ابن الواقف واجنته التي العرصه موقوفه عليها بان يبني داراً

فذلك

بذلك العرصه اذنا مطلقاً ولم يوفقنا العاربه ولم شرط عليه القلع فبنا فيها داراً وصرف عليها
الاكثر احسب ما اذن له في ذلك فليكن الحكم في ذلك **اجاب** حرمته تروا ان الوقف المطلق
للمنفعة يجوز للموقوف عليه عاربه حيث كان ناظر اذ اعان العرصه المذكورة للبنا
فبني فيها المستعير داراً من احوار ذلك وليس للمعير اجرة كونه قد اباح المنفعة التي استحقها
للمستعير لكنه اذا رجع عنها بعد البنا فليس للمستعير القلع بالارض لانه ملكه وقد بقي بقضه
ويلزمه التسوية للارض لا بد فعل باختياره ولو امتنع لم يجز عليه محالاً لوضعه لبنائه بحق
فاذا تم تحت القلع فالمعير حينئذ مخير بين ان يبقى البنا لاجرة المثل للساحه المذكورة مدة بقا
البنا ويهدم البنا ويضمن التقصير في وقتها وقاوتها ومقاولاً مع ملاحظه كونه مستحقاً وبتملك القيمة
لذلك فاذا افضى استحقاق المنفعة الى النظر الثاني فخير المستحق لها ليس التفتيه باجرة المثل ويهدم
البنا ويضمن التقصير وبتملك القيمة لذلك والله اعلم **مسئلة** عن رجل وقف رضاء على مصرع
وجعل النظر لنفسه ثم رعبه الى رجل اخر فهل له ان يهدم ذلك الناظر الا حرام لا **اجاب** حرمته نعم
لنواقف ان يهدم من ولاه وينصب غيره حيث كان النظر له كما بع ل الموكل وكيله وينصب
غيره وكان المتولي بائناً عنه واما اذا جعل النظر اليه حال الوقف فلس له عن له والله اعلم
مسئلة في جماعة وقفوا وقفاً شرطوا النظر لثلاث عيّن فلما توالوا اراد بعض الواقف
ان يقتسوا الوقف على قدر حصصهم من الملك فهل لهم ذلك وان يبطلوا شرط الواقف **اجاب**
مسئلة ان شرط الواقف متبع وليس للمذکور سبيل شرط الواقف **مسئلة** في رجل
تحت يده ارض سلطانية معلومة وعلى سلطانية عليها شيء معلوم تسلم الى الدولة فهل يصح وقفه
هذه الارض اذ جرى من الباسط لك ام لا بقدر على وقفيتها كونه لا يملكه الا عنا محترمة افترقا
اجاب حرمته اعلم ان في فتاوى ابي العباس الطنيد ان كان الارض السلطانية بيت ما لا تحتاج
من الامام او نائبه واما كفي المال للسلطان عليها على كل حال فهو معلوم فاستمر السلطان
على ما كان باخذها لانه استنبه شئ بالخراج وقد ذكر في الروضة في الزكوة انه لو كانت تحت يد رجل
وكان باخذ السلطان منها ولا يعلم اصله حكمنا بالامر على ما هو عليه فيحكم بالاجرة اجبه ويحكم
باجها ملك لصاحب اليد انتهى فاذا كانت هذه الارض من التمس الاول وان لم يرد يد العنا محترمة
معلوم انه لا يملكه الا العنا فاذا وقف الارض المذكورة فمعلوم انه لا يصح وقفيتها اذ هي غير ملك له
واما العنا فلم اجد نقلاً صريحاً بصحة وقفته ولا بعينها والله اعلم **مسئلة** عن رجل يهدم حوزة
شجرة ملكه عناها وهي بيده منذ سنتين ويهدمها بيده من قبله وهو سلم اجرتها للشجرة المذكورة رجل وبسط عليها
بغير وجه شرعي فهل له ذلك ام لا **اجاب** حرمته ليس له ذلك والصورة هذه وتجبره الى الامر الصليح الله تعالى
بفتح يده عن البسط بغير وجه شرعي والله اعلم **مسئلة** عن امرأة تستحق مكيله معلومة من وقف معلوم بشرط الواقف
فعلقت المراه المذكورة وخلفت اما وحده فاحذنا ما كانت تستحقه الميتة او بعضه بقدر من المناظر والحكام لها

في بيان ما يثبت من صحة الوفاق

فهل هما مستحقان لذلك بتقاضي النافذ والحكام لهما على ذلك فان قلتم نعم فلو ان شخصاً اخذ المعلوم المذكور
 المراد من المذكورين **ع** وعلى ان المأخوذ من حرره لا يكون له **الحاجب** **ع** نعم ما استمرنا على الاحتفاظ به
 بتقريره النافذ والحكام لهما بالوجه الشرعي ليس للشخص المذكور المتعذر لهما ولا اخذ المعلوم المذكور
 مسوع شرعي ويجعل عليه رد ما اخذته على المرادين المذكورين لهما ان كان باقيا وبذلك او فتمت
 ان كان قالنا وجب على ولاية الامر امره بذلك وجره عن التعرض لهما وقانون بذلك السوابك
 بالقصد الجليل والله اعلم **مسئله** **ع** من رجل وقف ارضاً على قارة القران العظيم على ذوجه بعد وفاته
 ثم توفي الى جده ثم وله اخ شقيق وله جنة بنون من رجل اخر غيره فمخطوط على الارض المذكورة من غير
 من الوافق ولا اذن من حكام الشرع فقل يكون الاخ الشقيق اخو بذلك منهم وتجب عليهم ربح ابيه من
 الارض المذكورة أم لا **الحاجب** **ع** نعم فان الانسان اذا وقف على من يقر على قبره بعد موته فذاك منقطع
 الاول وهو باطل على الذهن نعم ان قال وقفته بعد موته في من يقر على قبره فذلك منقطع وفي صحة الخلاف
 المشهور والراجح عند الجمهور الصحة وتكون وصية فان خرج من الثلث صحة الوصية بوقته وان لم يخرج
 شيء من الثلث لم ينجح وان خرج بعضه صحة الوصية في ذلك البعض فقط وان قال وقفته كذا اعلم
 على قري كان باطلا لانه قد لا يعلم قبره فيتعذر الاتيان لما شرطه بخلاف ما اذا قال اعلى من يقر اعلى
 افتى به الشيخ ابن حجر حيث صح الوقف في الوصية بالشرط المتقدمه فالنظر لم يشرطه الواقف عليه
 من راي اهل بيته ومنع الباسطون على الارض المذكورة على كل حال والله اعلم **مسئله** **ع** من رجل وقف
 رباطاً من رباط النباهه اقامه يستغل اوقاف الرباط المذكور ثم مات ومثل بنتاً واستقام مكانه ابن حال
 البنات المذكورة فاجرى لهما تلك الاوقاف ما يقوم بكفايتهما واولادهما ثم مات فقام مقامه ابن عمه
 فكفاها جميع ما احتاجه في واولادهما فزادت البنت المذكورة فقل بحسب على القيم المذكوران مجرى
 الايام ما كان مجرى على امهات **الحاجب** **ع** انه يراعى في ذلك شرط الواقف صحت شرط الواقف
 الحقيقة التي عينت له ولا يجوز صرفه في غيرها فان شرط صرفه الى القيمة وذريته دخل ابن البنت
 من الذرية وان شرط ان يكون ذلك لما يقوم ثلثة الرباط صرفه الى ما عين الواقف والله اعلم
 عن رجل مطلق النصف في ملكه ارضاً ثمانية وقفها على ورثته الموجودين وها ابر وبنت ثم على ذرية الامراته معنفاً من جرحه واقبضته اياه وبعه واشترى به طعاماً لنفقته ثم بعد وفاة الزوج طالب
 ابد اما تناسلوا بطناً بعد بطن فاذا انقرضوا فعلى رجل معين من الاشراق الحسني ثم على ورثته ما كان
 فاذا انقرضوا فعلى من معين هل يصح الوقف المذكور ام لا وهل تلتزم هذه الشروط ما رتبته الواقف
 الوقف المذكور من ذكر بعد انقراض المذكورين **الحاجب** **ع** نعم انما شرط الواقف ان يقرض ورثة ابني الواقف
 الوقف المذكور صحيح ويجب الامساك على ما شرطه الواقف بحيث اذا انقرضت ورثة ابني الواقف
 انتقل الوقف الى الرجل الشريف المذكور ثم الى ذريته من بعده ولا يجوز لاحد من الف ذرية
 وعائده من العرفه بالواجب الشرعي وهو العمل بما شرطه الواقف ثم انما عظمى يجب على والي الامر
 منع وزجره فان لم يمنع بل صمم على بيع الوقف وخالفه شرط الواقف فذلك جائز والله اعلم

انواع التفرقات ليمتنع ونحوه من مراعاة الاحكام الشرعية وتغيير الاشرط الواقف من فعل
 ذلك فقط بطريقه **ع** والله تعالى بصير البصير من امره ان تصيبه فطنة او جسمه عذاب
 اليه ومنه اعانة المخالف الذي يريد تغيير شرط الواقف وموله فهو كخوفنا قد سناه واما
 تخصيص ذرية الابن بالوقف على ذرية غيره فكذلك صحيح ولو كان الواقف حينئذ ذرية غير ذرية
 الابن فيمنع تخصيصه ولو قصد الحرمان لذرية غير الابن المذكور فقد صرح الشيخ رحمه
 في شرح المتناهي في قصد الحرمان لا يخرج به لانه لا يميزه للتخصيص وايضا في تسليم حرمة
 تخصيصه حارجه عن ذوات الوقف كشرعاً غيب بقصد عصيه خفاً ليس يقتضي بطلانه فاذا علمت
 ذلك عرفت ولا صح الوقف وانه بعد انقراض ذرية الابن المذكور ينتقل الى الشرف
 المذكور ثم الى ذريته وليس لذرية غير الابن المذكور اذا وجد احد منهم او لعصبات الواقف
 المذكورين كقول الواقف قد خرج ملكه عن الموضع الى الله تعالى والوارث لا يرث الا من المملوك للورث
 والوقف قد خرج قد خرج عن ملكه الى الله تعالى وانما صرف لاولاد الابن المذكور في الشرف لاجل
 شرط الواقف المذكور وقفاً لا يملكه الله اعلم **المسألة النونية** **ع** من رجل وقف رباطاً
 عليه مزيد وما ذكره المحي من صحة الوقف مع تخصيص ذرية الابن دون ذرية البنات هو ما
 لما افتى به جماعة من العلماء المعتمدين كالفاظي القفا وغيره وبنوعه على ذلك الشيخ رحمه وخلفه
 ابن ابي راس الذين الرد ادبته وافتى بطلان الوقف المذكور معللاً بطلان تخصيصه الحرمان
 وبنوعه على ذلك الشيخ الاسودم رزباد وهو صريح بما اوردناه المحي عن ابن حجر بنعنه الله اعلم
مسئله **ع** من امرأة ملك بيتاً ولا ملك غيره فوفقت في مرض بعضه قارة عليها والبعض لآخر على
 الزوج الاول وليا هل يصح الوقف والصورة ما ذكرناه **الحاجب** **ع** نعم اذا وفقت بعض بيتها على الوقف
 والبعض قارة عليها وانت بالصيغة متجربة بان قالت نصف بيتي وقف على الزوجة الفلانة فقلت
 وبطل في الباقي حيث لم تجز الورثة واما الوقف على الفراه في باطله اذ ليس لها
 صيغة صحيحة والصورة ما ذكرناه الله اعلم **مسألة الهبة** **ع** من رجل وهبته
 عن رجل مطلق النصف في ملكه ارضاً ثمانية وقفها على ورثته الموجودين وها ابر وبنت ثم على ذرية الامراته معنفاً من جرحه واقبضته اياه وبعه واشترى به طعاماً لنفقته ثم بعد وفاة الزوج طالب
 ابد اما تناسلوا بطناً بعد بطن فاذا انقرضوا فعلى رجل معين من الاشراق الحسني ثم على ورثته ما كان
 فاذا انقرضوا فعلى من معين هل يصح الوقف المذكور ام لا وهل تلتزم هذه الشروط ما رتبته الواقف
 الوقف المذكور من ذكر بعد انقراض المذكورين **الحاجب** **ع** نعم انما شرط الواقف ان يقرض ورثة ابني الواقف
 الوقف المذكور صحيح ويجب الامساك على ما شرطه الواقف بحيث اذا انقرضت ورثة ابني الواقف
 انتقل الوقف الى الرجل الشريف المذكور ثم الى ذريته من بعده ولا يجوز لاحد من الف ذرية
 وعائده من العرفه بالواجب الشرعي وهو العمل بما شرطه الواقف ثم انما عظمى يجب على والي الامر
 منع وزجره فان لم يمنع بل صمم على بيع الوقف وخالفه شرط الواقف فذلك جائز والله اعلم

في بيان ما يثبت من صحة الوفاق



خرج عن هذه هذه المذكور والله اعلم **مسألة** عن رجل شاجر هو وزوجته فخرجت الى عند اهلها
 ونهر وباده عند يد وفي ذي طول وشوكة فارسل ابني المذكور من يذهب الروح المذكور من يذهب الروح المذكور
 واحد عليه حملة من البقايا وصارت بيده الارض فاحملها من روحه على الروح فاحملها من روحه على الروح فاحملها من روحه على الروح
 في ستره من البقايا ورجعها الى الروح المذكور ثم ان الروح طلب والى المراه الى حاكم الشرع فاستدعى
 وقال اني اريدك ان تخرجني الا اذا اعطيتني المراه فاحملها من روحه على الروح فاحملها من روحه على الروح فاحملها من روحه على الروح
 قد هي لها فكل كوت ذلك لها ونكته ام لا وهل على والى المراه في شراعيه عن الشرع وهل
 البديهي شي من المال لغيره ولها من روحه على روحه ام كيف الحكم **اجاب** ان الحكم
 فيها الاجاب والقبول وقول الرجل قد المراه ليس من صراح الحكم بل من المكتبات
 بشرط فيها فيه الزوج ومع ذلك لو تولى لا بد من قولها واما اذا سعى بالروح الى ذي طول
 ما لا يستعاضة فله الرجوع عليه وتفرغه كما قاله الامام عليه السلام واما امتناعه
 المحي الى حاكم الشرع فغير عذر وطلب في ذلك فيرجعه الحاكم على ذكر ما يراه وانه اعلم **مسألة**
في القراض **مسألة** عن رجل خرج من بلاده هو وابنه الى مكان بعيد فقتلوا معاد
 بغير ان يبق منهما موتا فكل يريث او لا الابن من جدهما او اولاد الاب من جدهما او اولاد الاب من جدهما
 موت الابن بعد ابنته في الاولى وموت الابن بعد ابنته في الثانية ام لا يتوارثان ويكون ارث كل
 لورثته ام لا **اجاب** في الاولى انهما اذا لم يعكس موت احدهما فلا يتوارثان بل مال كل واحد
 منها لما بقي ورثته الموقوفين لان ابهام وقت الموت من مواعيد الارث لما روى الحاكم بسند
 صحيح ان ام كلثوم بنت علي رضي الله عنهما توفيت في وابلها من براس عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في
 بداريها مات قبل فلم ترثه ولم يرثها لان من شروط الارث تحقق جميع الارث بعد موت الجدة
 وهو هنا متوفى والله اعلم **مسألة** في امراه مسلمة ملكت ولها اخ يهودي فهل يرثها
اجاب ان اختلاف الدين من مواعيد الارث فلا يرثها الاخ اليهودي والله اعلم **مسألة**
 عن رجل هلك وخلف بنتا واختا وابن عم ثم هلك ابن العم من ثلثتها واولادهم هلكوا
 عن من كثرته ملكت البنت عن ابن وبنت من زوج وابن من زوج اخر فبسطت البنت
 في الاولى على ارض الموت مع وجود بقية الورثة وعلما بعد ذلك فهل يكون ذلك
 كغيره **اجاب** ان تركه الهاكك الاول لبنته النصف ولا حصة الباقى وليس لابن العم
 ولما هلكت وخلفت بنت اخيها واولاد ابن عمها كان الارث لا ولا ابن العم وليس له
 شي اخ من ذوي الارحام فلا ترث مع وجود اهل الفروض ولما هلكت البنت وخلفت
 من اولادها كان الارث لهم للذكر مثل حظ الانثيين واذا سيطت المذكورة على الارض المذكورة
 الرضى من الورثة فلا ضمان عليها **مسألة** عن رجل هلك وخلف بنتا وبنتين هلك
 وخلف ابنا هلك احد الابنتين وخلفت ابنا وزوجا لها ابنا واولاد ابنتها فاسئلك

جميع ابني زوجته من الاراضى من عاصمة سنين بغير وجه شرعي فهل يجب عليه اجرة المثلثة بقطعة
 منها وخبره الحاكم على ان تراعى الارض من بده ام كيف الحكم **اجاب** انه ليس له البسط الاعلى ما جره
 لارث البنت من زوجته وولده وهو ربع تركه الهاكك الاول ولحقه عليه اجرة المثلث للثلثة الاما
 لباقية ولحقه عليه ردها الى اهلها من الورثة فان امتنع اجبره الحاكم على ذلك **مسألة**
 في امراه توفى زوجها وهي حامل ومهرها في ذمتها ثم وكبت ابنا فهل يجب على الورثة مهرها
 رضاع الابن وما يحتاج اليه من المولد في حال الارض راع ويكون ذلك من راس التركة
 قسمت لا يصح قسمتها قبل ذلك او لا واذا اجبرها ذوق قدره على ان تجعله في
 مقابلته شي من الماعى كما يراى انه مكرهه الى مقابلته ذلك هل يصح ام لا **اجاب** نعم يجب
 الورثة تسليم مهرها من راس المال وامامون الصبي واجبة ارضاعه فانما يكون ما
 منه من ارثه من لتركه يتصرف به له عليه الوضعي والقيم من جهة القاضي وبعض قاره
 شاذة القاضي ولا تنفذ براءة المكره مع وجود جرح الاكراه والله اعلم **مسألة** عن رجل
 هلك وخلف ابنا وبنتا طفلين وتركه فخره اخوه جميع ما يحتاجه من كفن وجنود وغير ذلك
 قضى دينه كان عليه وكفى ولا بد كل ذلك من مال نفسه فهل له الرجوع على تركته ام لا **اجاب**
 له الرجوع على تركته اذا كان وصيا او اذ كان له القاضي وتعدت من اجمعه القاضي
مسألة عن رجل هلك وخلف ابنا وبنتا عم فهل يدخل ابن بنت
 عم في الميراث الفاضل الى الام ام لا **اجاب** لا يدخل المذكور لانه من ذوي الارحام على القول
 بوجوبهم مع وجود احد من اهل الفروض فالارث كله للام الثلث وضما بالاخلا والباقي
 للمولى الصحيح والرد مقدم على ذوي الارحام لان اقرباه المقيدة لا يستحقوا الفرض
 قوي والله اعلم **مسألة** عن رجل اعتق جارية وتوفى ثم بعد ذلك توفت المعتقة وخلف ابن
 معتقها وابن بنتها فهل الميراث لابن المعتق ام لابن البنت ام لبنت المال **اجاب** ان
 ميراث لابن المعتق وليس لابن البنت شي كونه من ذوي الارحام وهم لا يورثون على قولهم
 مع وجود من ذكروه والله اعلم **مسألة** عن رجل ولاه صاحب الامر ولده نحر ارج معين مما هو
 حادة اهل الامر فتوفى من بعد ان التزم لصاحب الامر مال معلوم وبقي مال منكسر عليه مما التزمه
 وكان اوصى الى ابنه عبد الله بان تجزئه ويقضى ما عليه من الدين وبعد قصاص من ماله ثم ان
 صاحب الامر الوصى ان يسلم المال المنكسر على ابنته من ماله ابيهم فلم يجد بذا من تسليم المال
 استاذن الورثة ان يسلم المال صوما لنفسه بشرط الرجوع على التركة فاذنوا له ووكلاوه
 فقضى هذا المال وسلمه من ماله فهل له ان يرجع على التركة بقدر ما سلمه ام لا وما سلم المالكون
 الا بعد الاذن المذكور وبعد تقدر وفا المال من التركة لكونها عقارا لم يرغب في شرائها ولم
 يقبل منه صاحب الامر الا تقبدا وعروضا احيوا ابا شافيا **اجاب** نعم له الرجوع

والر

هذا هو المهر المسمى بالزينة
والصورة ما ذكره من ثلثين
والصورة ما ذكره من ثلثين

على التركة والصورة ما ذكره من ثلثين
التركه وما بعد ذلك ما في فتاوى الامام اسبغ يا اذ شول عمر بن الخطاب
صوفي فقال له سلم عني وعن اخوتي وبني عمي كتبنا الى المتولي وعلى ضمان ما يسلمه اليه
فلم يصوفي المكنب الذي يطلب منه الولد والرجل واخوته وبني عمه فحل رجوع الص
بما دفعه الى المتولي على الرجل الاذن ونظر المسألة ما لو قال لغيره افرد هذا الاثر
لترجع على فقدهم جمعوا واعطاه هذا الفقير درهمين لرجوع فاعطاه رجوع صرح بذلك
المعوي وفتاويه قال السيد الشهودي وبنا حمله كل موضع امراسا نأحق يعطى
مالا والا مرفقه عن ضرب يعود عليه او صوته يعود عليه البافع اليه انتهى والله
مسئلة عن رجل توفي وخلف اربع مزارع غاب عن البلد وخلف تركه فيها من غير
وغيره ثمان شخصا اجنبيا بسط على الارض واخذ عليها مدة مديدة من غير وصية
بذلك ولا اذن من الوارث ولا حاكم الشرع فحل لزمه رفع يده عن الارض المذكورة
ولجب عليه اجرة مثلها مدت بسطه عليها ولجب على حاكم الشرع امره بذلك والزام به
ان الباسط المذكور استاجر شخصا ليحج عن الميت باجرة معلومة ومراجه يبسط على التركة
فحل هو متبرع بالاستيجار المذكور والحال انه بغير الاذن المذكور ولجب عليه تسليم الاجر
الاجير المذكور من مال نفسه وليس له اخذ شي من التركة بتصرفه الى المذكور وتبرأ بذلك
الا حجاج ذمه المخرج عنه فلا يلحقه على الوارث الا حجاج عنه ام لا **اجاب** نعم
على الباسط المذكور رفع يده عن الارض المذكورة ولجب عليه اجرة مثلها مدة بسط
عليها والصورة هدية وتجب على حاكم الشرع ووالي الامر امره بذلك والزامه حيث
انها اليها وان استاجر عن الهالك المذكور من الحج عنه بغير اذن الولي فهو متبرع
عنه حجة الاسلام بذلك على المرح ولا يلحقه على الوارث الا حجاج عنه مرة اخرى اذ قد
دفعه بتطوع الاجنبي وليس الاجنبي الرجوع على تركه فان كان قد اخذ الاجرة فحل
ودفعها الى الاجير وجب عليه غرمها والله اعلم **مسئلة** عن رجل هرب هو واولاده
من بلده التي هي وطنه وسكن بلدة واولاده في بلدة اخرى ثم انه توفي ولم يخل
قليله في بلدة التي هرب منها وله زوجتان مات وهما وعصمة زكاحه وولده
مهر في ذمة الهالك المذكور وعليه ايضا دون اخرى ثمان الترحين المذكورين
من اولاد الهالك المذكور مهرها وما يخصها من الارث فحل لرجوعه على اولاد الهالك
المهر للزوجتين المذكورتين وقضا الدين واعطى الروحيتين ما يخصهما من الارث
مالهما ام لا لجب عليهم القضا الا من تركه وقد بعد عليهم الضول الهالك فلم يخلو على أنفسهم
عن الزناعه ولم يوجد فيها راعب ام كين الحك **اجاب** نعم انه لا يلحق على اولاد الهالك

قضا مهر الروحيتين المذكورتين وغيرهما من اهل البيت
فسق الدين متعلق بالارض المذكورة الى التواجد فيها راعب ويقضى الدين من ماله
والله اعلم **مسئلة** عن امرأة توفت فجهرها زوجها ومهرها باق بدمنه فحل لخب موته
التجهر من المهر وتبرأ ذمته من نسبه ذلك من المهر اولا واذا لم يشترط لها دفن او بيت
ولم يملكها اياه بوجه شرعي فحل هو باق على ملكه **اجاب** نعم اعلم ان موته التجهر
من الكفن وغيره واجب على الروح والشر وان كانت الروحه موشرة ولا يراد من المهر بل يصير
التركه تقسم بين من شرعها الذي الزوج من حملتهم واما البافع فلا يخلو ان يكون كسوم او حليا
فان كان كسوم ودفعها اليها قبل العقد ثم حصل بعد ذلك عقد وتكبر ملكها لا يخفى
لجب بالتكبر التام بعد العقد كالتفقه واذا كانت حليا وملكها اياه بتدبير مح او حبة
محبة او غير ذلك من انواع التملكات والا ففي باقيه على ملكه والصورة ما ذكره من علمه
مسئلة عن رجل هلك وخلف ثلاثة بنين وتركه اراضي وغيرها فبسط عليها الاكبر وقصر في
مصر غير وصية من الهالك ثم استمر بسطه بعد بلوغ اخوته مدة طيلة ثم مات فبسط عليها ولده
وله اخوان ثم ان الولد المذكور باع الاراضي فحل له ذلك ام لا **اجاب** نعم انه لا يجوز له البيع ولا
يصح الاخصته ويبطل في الباقي ولجب على الباسط اجرة المثل لخصه شرعا حيث لم يكن اعطاهم
الا جرة فيما تقدم البيع والله اعلم **مسئلة** عن رجل هلك وخلف زوجة واولاد وخلف تركه
فاستولت الزوجة على التركة وادعت انها دفعها فحل لزوج ذلك بغير يمينه ام ليس له تركه
اجاب نعم ليس لها الا تسكين على التركة وانما تستحق ما يخصها من التركة واذا كانت
بيده بالفا تستحق على الروح شيئا قضيت من التركة وانما لجب احابه معين ان طر وقدر علم
مسئلة عن رجل هلك وخلف تركه من حملتها وكان وخلف حملا في بطن امه فتروجه
الروحه المذكورة وبسطت على التركة والبدكان فلما اكبر الولد الذي كان حملا طالب التركة
اييه وطالب بالبدكان فقال الباسط ان عليها من شتر ساعا وانت ماكل الا التمر مع
ان البدكان معروفة انها خلف بيده فحل لزمها البيضة انها اشترت ما زاد من الذي اقر به
ام لا وهل يلزمها اجرة المثل الذي اقر به واجرة جميع البدكان حيث لم يكن المذكور الا
التمر ام ليس له التمر **اجاب** نعم يلزمها البيضة ان ما عدا التمر ليس للوارث المذكورين
اجرة المثل للتمر المذكور الذي اقر به مدت بسطها عليهم وحيث لم يثبت توجه بصوره ثمار ادعى
التمر عليهم لم يلزمها اجرة مدت بسطها عليهم والله اعلم **مسئلة** عن امرأة هلك وخلف
اراضي ولها عصبه هارون عن البلد التي فيها الاراضي ولا يمكنهم دخولها فبسط على الارض
رجل اجنبي واجرها على الرعية فبسطوا عليها حمله خمس سنين من ثمرها وسفون الى الرجل الاجنبي

هذا هو المهر المسمى بالزينة

ما اضطلموا هم ووطئهم ثم لما رجع عصاة الرأى الى بلادهم وامتنوا بطالبوا الباس
على الارض بها فادعى احد اشترى الارض المذكورة من الهالك المذكورة فطلب منه
البينة فشهد له المتاجرون انه اعطى الهالك شيئا قليلا من الدراهم من قيمة الارض
المذكورة ولم يشهدوا على عقد البيع ولا على اقرار المراه المذكورة به بل كان صورة
الشهادة ما تقدم من جميع حروفهم من تقرير الوارث للاجرة فحصل تقبل شهادته
والصورة ما ذكرنا من ان يكون **اجاب** **مسئلة** لا تقبل شهادته المذكورة والصورة
ما ذكر ولا تثبت ملكية المدعى الا باقامة بينه عادة تشهد بالنشر او الاقرار بالبيع
الوجه المعتبر شرعا والله اعلم **مسئلة** عن رجل عوض امراته حولا في مقابلته مهر
في حال حيوتها ثم مات الزوج وخلفا ابنا وبنتا وامها وعلى الزوج المذكورة ثم ماتت
البنت بعد ابها وخلفت امها واخاها وللزوج المذكور اخوه فارادوا ان يسطوا على
اخيهم ويسطوا على الحول المذكورة التي هي للزوج في مقابلة مهرها فحل لهم ذلك وهو
برفقون تركه اخيهم ام لا **اجاب** **مسئلة** ان يسطوا عليها وعلى تركه اخيهم ولا يراد
والصورة هذه وليس لزوج الزوج ان يسطوا عليها وعلى تركه اخيهم ولا يراد
من خلف تركه اخيهم مع وجود الابن والزوج لا يضا جازان لتركه وشيعت عن التوضيح
اخيهم ويرجع المهر حيث غابوا والله اعلم **مسئلة** عن رجل هلك وخلف ورثة اطفالا
وخلف تركه ارضا فبسط على الارض رجل وزوجها وادعى ان مورث الاطفال هلك ارضا
بما لا معلوم ولم يقيم بينه عادة ذلك فحل ثبوت له في حاله اذا اقام بينه عادة
فحل حب عليه بين الا ستظهار ام لا وادعى احد من شهد له الامم هو منقطع اليه باكل
على ما يد تد وقاطع للظوم المفروضة ايضا فحل تصح شهادته ام لا وهل حب على ولا الامم
يد المذكور عن الارض والراصة تسليم اجرة الارض مدة سطره عليها ام لا **اجاب** **مسئلة** لا يثبت
شي على الهالك المذكور الا باقامة بينه عادة مع بين الا ستظهار ولا تقبل شهادته من ذكر في
القول ولكن في عدم قبولها كونه قاطع للصلوم المفروضة وتجب عليه دفع بدعنها وتسلية
اجرة المثل مدة سطره حيث يسطر عليها بغير مشوع شرعي وتجب المالك على الزوج على ذكره
الرب الجريد بالفضل للمحل والله اعلم **مسئلة** عن رجل له ثلاثة رؤس بقرو وثلاثة ابنا مع امر
مطلقة له ولم يصدر منه هبة ولا نذر ولا غير ذلك وانما تركهم معها لتعيش فيهم ومعه بينة
ذلك فلما هلكت نازعه اخوها ذلك من غير بينه فهل له ذلك ام لا **اجاب** **مسئلة** لا
انه يعمل بالبينة حيث ثبتت ان البقائم للرجل المذكور فليس لخي المراه ولا لغيره منازعته فيها
كانت تحت يد النازع المذكور اجرة والى الامم على قتلها لما ذكرها الله اعلم **مسئلة** عن رجل
هلك وخلف ثلاثة بنين وبنتا وخلف بينا مشتملة على حلة مساكين فهل اجد الاولاد عن من ذكره

ولا لا حوته واخته فباع احد الاخير حصته على الاخر ثم هلك واخذت بعده في هلك المشتري
ورثة فبعد مده ادعى ورثة البايع على ورثة المشتري بالحصصة المذكورة فمع وجود حجة
في وجودا كذا **اجاب** **مسئلة** انه اذا كان لورثة المشتري بينه تشهد بالبيع المذكور
فليس لورثة البايع المطالبة بما هو معلوم وامارت المذكور فهو لا يختصا الشقيق وليس
اولاد الاخر شي والصورة ما ذكرنا **مسئلة** عن رجل هلك له اولاد صغار وخلف حصته
مشاعه مع اولاد عم له فطالب الام الاطفال بالحصصة او لاد العم التي الحصص تحت ايديهم فادعوا
وان البيت من هونته من من جدهم يدعي عليه فهل يصح قون على ذلك ام لا يدعي عليه في ذلك
معي به على القاعبة الشرعية ام لا **اجاب** **مسئلة** انه يجب على المذكور ان يخاصه اليده
في كون الدار من هونته يدعي معلوم فاذا ثبت كونها من هونته تعالى دين المرتضى بها وبيعت
المثل لقضا الدين حيث لم يقضوا الورثة وحيث لم يثبت كونها من هونته هذا الدين من اموال
اذ لم يمسكها وقضا الدين من اموالهم وما فضل قسم بين لورثة وحيث لم يثبت كونها من هونته
فتم بين الورثة كما هو معلوم وله **مسئلة** عن رجل هلك وخلف امرأة حاملا ولها مائة دينار
ما لا معلوم ولا يراد من تركه اخيهم ولا يراد من تركه اخيهم ولا يراد من تركه اخيهم
الحل ما يكون دكرام اني وهل حب لها شيئا ونفقة مدة الحمل المذكور ما حلوا لها كذا **اجاب** **مسئلة**
ان التركة توقف ما سوى ثمن المراه ان مات الزوج وهي في عحصته الى عام اربعين من موت الزوج
لا تكثر للحل فان انفصل الحمل للدة المذكورة فادعوا عنها وهو حي ورثت وقسمت التركة بين الجميع
وان انفصل ميتا او بعد اكثر الحمل فلا يرث لانها انما ليس من الميت للحا ورثة اكثر الحمل ونقسم
التركة بين الموجودين وما النفقة والكسوف فلا حب لها وانما حب لها التكن في المدة ولا يراد من
عن رجل مات فجاءه وخلف تركه واستعه قد عرفت الورثة ولم يوضعي مما هو له وعليه
وما هو جند من الامانات وخلف زوجة وبنتا منها واخو لا يراد من اخوان يقتدر
عقب موته فنقسم مهر الزوج وقال لا تستعملوا الا شيئا يحفظه والبرك دبري فابطوا
النفق من سبب ذلك فبسطت الزوجه على ما هو في البيت واحقت ما مشات وما اظهره
جعت بعطيه انه حقها من زوجها الاول حسب الاجابة ان يشار كوها جميع التركة وعدم نفقة
على زوجها الهالك من حيث براه دمته فهل تصدق بمجردها ام لا مع ان اليد للهالك في بنتها
هو فيها وكذا اعم الزوجه ساكن معها في البيت ادعى بعض ما هو عندها في البيت بانه ملكه فهل تصدق
من غير ثبوت شرعي وماذا يجب عليها يسطوا على التركة من غير وصاية من الهالك ولا نصيب من الهالك ولا اذن
من في الورثة ام لا **اجاب** **مسئلة** ان ما اوتيت به الزوجه انه تركه الزوج فلا كلام فيه وما
تقر به واختلفت في وهم وادعت انه حقها وادعى ورثة الزوج انه تركه ففي ادب القضا لا يباح تركها
ما مثاله مسئلة اختلف الزوجان ولم بعد الفرقة في نكاح البيت ولا بينه ولا اختصاص لاحد مما

هذا هو الحكم

ال

في الورثة

فلكل منهما خلف الآخر فاذا خلفا جعل بينهما واحد فما بقي له كما لو احتضن باليد وحده
ومثلها ورثها اوقوارث احدها والاخر وتواصل ذكرهما او لاحدهما انتهى ومنه يور
الحواب وان اليد اذا كانت للهاك ولا يبدى لاحدهما صدق وثمة بايا فهم واذا لم تكن
لواحد منهما عمل فيه ما تقدم والله اعلم **مسئلة** عن رجل قتل خلت تركه اقسما ورثته
ستاجر وامر بنح عنه فحل القسمة غير صحيحة فحب عليهم تقضها والا تحاجج عن مورثهم ثم يقتسموا
بعد ذلك فان قلتم نعم وكان قد صبر منهم بعد القسمة المذكورة ما اعتاده ولاة الامر باليه
يقول مصر فيه علم ينقض هذه القسمة كذا وكذا من البراهم لا يلزم من طلب النقص للقسمة المذكورة
من القسامة وما طلبه بها فهو ان يحب عليه التوبة المعتدلة شرعا لم يكن الحكم **اجاب الله** اذا
الهاك المستطيع للتركه فعلى الورثة ان يستأجروا من يخ عنه من التركة ولا يجوز لهم النقص
وذمة الهاك متفق له باليهن واذا اقسما التركة ثم ساع لهم النقص فقتضها فليس
من طلب منهم شي وبأن الطالب له بذلك ويجب عليه التوبة المعينة شرعا والله اعلم **مسئلة**
عن رجل هلك وخلف اراضي وخلف ثلثه اولاد وبنتا فقسما الاراضي بينهم بالتراضي ثم الاكبرى الارض
خير احواله بعد ذلك فاختار وامر المشهور ما ارادوا من غير قرعة فاحتار كل منهم سهم
على انفسهم بانهم قد رضوا كل واحد بما في يده وقبضه وتقرى فيه ويرى كل واحد منهم ما حاز
من الارض ثم ان الاكبر عرض حصته واستمر وعلى ذلك حتى كسب كثير ثم ان بعضهم لما رأى غرر
الاكبر بطل بعض القسمة وادعى الخيف فحل الجاب الى ذلك والصورة ما ذكرنا من كفاك **اجاب الله** اذا
هذه القسمة صحيحة والصورة ما ذكرنا ولا يجاب طالب النقص فقد قال **الانزق** في نفايه نصا
المذهب على صحة القسمة من غير قرعة ذكره الاصمعي في فتاويه وفي فتاوى **البحار** اذا ان
ليست تركا للقسمة والله اعلم **مسئلة** في رجل ادعى الخيف في القسمة هل تنقض القسمة بسبب ذلك
ولو كان وقع فيها حكم حاكم واذا تابع منصوب اليهم من مال اليتيم لاجل تسليم ما هو عليه من
السلطان وغير ذلك ما يحتاج اليه اليتيم القاضر فانكر اليتيم بعد تلوعه تسليم ذلك عنه او
نفي عليه فهل يصدق المنصوب بيمينته او يمينه حيف عديمها امكين الحكم **اجاب الله** اذا
كانت القسمة ذات تعديل ولا تنقض اذ صدرت بتراض من التركة قبل القسمة وبعد هاء ظهر
حيف او غلط اذ هي مع فلا اثر للغلط او الخيف واذا كانت قسمة احبار او اقراء او
وظهر الخيف والغلط بيمينه او خفا نقض كما ذكره مقر وخير الوصي ان يسلم ما جعل على
من المظالم من ماله كما ان في به الامام رعييل وتبعه از ياد والامر غلب الناس عن قبول الوصايا
الى قطع المعونة ولان ذم ذلك جلي مصلحه ورفع مفسده ونصديق المنصوب بيمينه حيف
له بيمينه في تسليم ما سلمه عن الطفل الى اهل الديون كما استطاعه شهاب الدين في اهداده
قد نزل قامة البينة عليه ونصدق بيمينه حيث لا يبدى في اصل النفقة وعليه وعلى من

نفقته وفي قدرها الا انفق ونكحانه ونفقا الى اهل **مسئلة** في الوصايا **مسئلة** عن رجل لامرأته
الباقية في عصمة تكاحه بعين معينه من تركته وحل ذلك في مقابلة مهرها والعير المذكورة تقوم
الحجسه امثال المهر المذكور واوصى بعين اخرى فمجان دونه وكانت تلك العير تقاوم خمسة امثال جهاز
ومثله عند اهل العرف واوصى الى اخني يقوم بخماره وقصد احتصاص الوصي المذكور والزوجه
المذكورة احتصاص حرمان الورثة بغير ما بقده دل على ذلك **اجاب** رحمه الله اعلم ان الوصية بالعين
المذكورة للزوجه المذكورة وصية لواثر وهي متوقفة على اجازة الورثة فان اجازوا فاذكر وان لم
يجزوا فليس لها الا مهر المسمى واما الوصية بالعير الاخرى فمجان فيه فلا تخاف ان الجاهز مقدم
وان لم يرض به فهو من راث التركة وان ارادها تخلف في مستحبات معينه كما لا طعام بعد الموت
وعبر ذلك مما اعتاده الناس وكانت العين تخرج من ثلث التركة صحة الوصية وان كانت رايه على
الثلث فالزيادة متوقفة على اجازة الورثة والله اعلم **مسئلة** عن امرأة لها اثنان ولها تركه من ثمنها
دار فاوصت في مرض موتها نصف الدار لاحد ابنيها والنصف الاخر بحرمته وما بقي يكون
لابنها الاخر ونقلت التركة تقسم بين الورثة فهل هذا الوصية صحيحة ام لا فاذا قلتم انها غير صحيحة
وكان الابن الاخر الذي جعلت له من الاخر ما فضل عن جهازها غايبا فلما جال الى بلده واخبره اخوه
فما صبر من والدته من الوصية فتشاجرا في ذلك ساعة ثم غضب وخرج من عند اخيه وقال له
خذ انت ما بقي ابنيما ولم ينو ذلك حبه ولا صبر من اخيه قبولها فهل يكون حبه والصورة
ما ذكرنا من كفاك **اجاب** رحمه الله اعلم ان موته للمهر مقدمه على الارث تؤخذ من راث التركة ولو
للمذكور نصف المذكورة متوقفة على اجازة الورثة وان كان خارجا من ثلث التركة وان لم يجزوا
فهي باطلة كونها وصية لواثر ولو كانت نصيغه التذرا والهيبة اذ جميع الصفات في مرض الموت
وصية وقوله لاجنه خذ ما بقي ليس نصيغه اذا الهيبة بشرط فيها الاحباب والقبول متصلا بلاي
وقبض الموصى فيه وعلى تقدير ان خذ ما بقي كتابه في الهيبة لا بد فيه من اليه مع الشطين الاخيرين
وهما غير موجودين هنا فالخاضل من ذلك ان البيت من جعلت التركة تقسم بين الاخيرين كسائر التركة
والجهاز ما خوذ من راسها مقدم على الارث والله اعلم **مسئلة** عن رجل اوصى لاجنه بان يفعل له قهليله
واطعاما واوصى اليه ثوبه فمجهزه بشي لا يبلغ ثلث تركته وله اولاد فهل لهم ان يطالبوا بعصمة بما وصفه
المذكور على اخيه بالوصية المذكورة ام كسر الحكم **اجاب** رحمه الله ان موته القهليل من لسان التركة واما
ما اوصى به اطعاما وقهليله فانه نافذ اذا كان يخرج من ثلث التركة وليس للوارث اعتراض على
الوصي والله اعلم **مسئلة** عن رجل يردي من سطح عال فتاة ممة وتغير وصار هذا الردي
سبا لموته تحت انه تردي اول الليل ومات بعد ثلث من الليل فمجان تردي احضر جماعة
واوصى بماله من الدين وما عليه وله اس وثلاث بنات وزوجه هي امرئيات والبنات
الثلاثة هي من اخرى فاوصى للبنات الثلث من ماله الزوج المذكور بانص تشاوى اربعين حرفا

الوصية

وقال يكون لمقابلته تزوجها إذا تزوجن وأعطى النسب الثالثه جولة تساوي
خمسه عشر حرفا وكان قد وهبها في حال صحته جولا عند بطلانها من زوج لها وأوصي
لزوجته جولا عن مهرها ولم يوص لها بنى والجال انه لم يوص من التركة الا شئ تافه فله
هذه الوصية فيجبها والصورة ما ذكره كذا من كسف الحكم **احكام** رحمه الله اعلم ان الوصية
للبنات الثلاث ماد كثر ما طلع اذ القول صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجير و
الورثة فتصح واما البنات البتة وهب لها الجول حال صحته فالحكمة صحيحة اذا قبضتها ولم يوص
اذا الوالد ان يوص عن حصة ولده واما الجول الذي وصي به للزوج فليس شرط فيه ايضا
يقفه الورثة وان كانت بقدر مهرها لاختلاف الاغراض في الاعيان وما فاعها فان اجاز
فذاك وان لم يجز واسلم لها مهرها من راس التركة اذ علمت ذلك وقلنا يبطلان الوصية
لم يجز بقية الورثة فتقسم التركة بين جميع الورثة وفي هذا من يعين سهمها للزوج والتمس وهو خرم
وللبنات اربعة اسهم ولكل واحد من البنات سبعة اسهم **مسألة** عن رجل عتق عبدا في حال
صحته وأوصى له نحو معين من ارضه والحال ان الجول يخرج من الثلث فهل الوصية صحيحة ولا
ما ذكره على الورثة تنفيذها واعطى العتق الجول المذكور فان امتنعوا الزعم الحاكم ان كل واحد
احكام رحمه الله نعم الوصية صحيحة والصورة هي في عتق الورثة اعطى العتق المذكور الجول المذكور
فان امتنعوا الزعم الحاكم بذلك ويثبت على ذلك **مسألة** في رجل وصى الى عياله اذ مات ان ينفقوا على
طرف من الارض فقام عليه بالانه اشهر عبان رمضان من ختمات ففعل الورثة بعد موتهم
فاتفقوا ووقفوا عليه طرفا من الارض وحلوا النظر لارثته منهم واستردوا قدر شئ من ثمنه فتوفي
احد الورثة وخلف زوجته واراد ان يبطل الوقف والسعي في ابطاله فهل لها ذلك ام لا
ذلك واذا وقعها بعض الورثة الى حاكم الشرع يجب عليه ان يعاملها بما تستحقه من الزجر والنفقة
ذلك ام كيف الحكم **احكام** رحمه الله اذ اوصى بوقفه حوله من احواله وجب عليه تنفيذ وصيته فاد
وقفوا الجول المذكور فالوقف صحيح كما ذكره الرافعي ولا يتوقف على اجازة الورثة فمما زاد على الثلث
اذا الصورة ان الورثة اتفقوا وانفاقهم اجازة وحكم الوقف للزوم فليس لاجد ابطاله وان
فيما قد صح وقفيته وانتقل ملكه الى الله تعالى ومن حرم في ابطاله من غير عقاله واذا انقضت امره الى
حاكم الشرع زجره وعرفه بان هذا قد صح وقفيته فاذا اصر على المعاندة عرصة بما يراه من احواله
مسألة عن امرأة اوصت لابن بها الذي ليس بوارث مثل واحد من اولادها من الارض وحلفت
تركه من البهائم وغيرها فقل الوصية قاصرة على مثل ما لو اوصت من اولادها من رجل في الوصية
البهائم وغيرها ويقسم له مثل واحد من اولاد من جميع التركة ام كيف الحكم **احكام** رحمه الله اعلم ان
يصيب واحد من اولاد من الارض وهو الموصى به ولا يدخل في ذلك البهائم ولا غيرها والصورة ما ذكره
مسألة عن رجل وصى الى اخ له في وصيته حولا للحيه وحولا لقرانه وعين خراجيه وجيزه مكانا فقام
الوصي

٢٤٦

الوصي ونصرف على وفاء ما في الوصية اخوة وباع الجول واستاجر جلا فاعلم ذلك قام رجل من اخوته
واراد ابطال الجول المذكور ويقسمه وياخذ ارضه فهل له ذلك وهل يصح بيع الجول المذكور ام لا
احكام رحمه الله اعلم ان مائة التجهيز من كل التركة وكذلك الجول الواجب من كل التركة فاذا
باع الجول بشرطها واستاجر الجول بغيرها فله المثل فقد صح ما فعله وليس للجول ابطاله والله اعلم
مسألة عن رجل اوصى في مرض موته ان لا وارث له نحو التعصيب الا فلان او عيال فلان ولم
يس من الورثة اهل الضرر واحد فهل يرثه الموصى به ام لا وهل يرثه الموصى به ام لا وهل يرثه
الموصى والموصى له واحد واحد لا بد من البيه الجامعة للنسب ام كيف الحكم **احكام** رحمه الله اعلم ان
لا قرار المذكور والقوى على ما قال **مسألة** التقال في فتاويه لمواقفه كلامهم في الاستحقاق انه
ان قال فلان عصتي ووارثي اذمت من غير عقب انكر هذه شيئا كما اتفق بذلك ان يباع الجول القاطن
وهو قال فلان وارثي وشكت اوزاد لا وارث غيره فلا بد من بيته لشهد للقر والمرة تجمع
شبهما وباقي قوله قول البيه هو ابن عم فلان وان لم يسموا الوصية ببيته وبين المستحق به اذا
كانا على نفس حكم الا حاق فلم يعلم **مسألة** عن طفلة مات ابوها فاستولى عصيته على جميع التركة ولم
يقسم للبنات ما حصها فنصب القاضي ووالا ابليد اخوال البيه عليها فتعسا الاوصياء في خليف
ما حضر طفلة المذكورة ولم يتمكنوا من ذلك الا ببدل شي منها فليكن الحكم **احكام** رحمه الله اعلم ان الوصية
ان يبدل من التركة اذ اخاف عليها كما نقله الشافعي عنهما عن ابي عاصم العبادي واقره قال
الاذرعي وتكون على ظنه انه لو لم يعط شيئا لاستولى عليها وصح ما نقله **مسألة** عن رجل اوصى
عبد موته ان له على رجل اخر من فذلك الرجل قبله بمسكنه وان امرأة الهاك الاول اعلم له
بذلك فتشالت الجريمة عن الدين فقال كنت حلفت وقت ان اعطاه الدين ولم اعلم هل
قضاة ام لا فهل ثبت على المدعي عليه شي هذه الوصية ام لا ثبت **احكام** رحمه الله اعلم ان الدين المذكور
لا يثبت على الهاك الاول بما ذكره من الوصية المذكورة ولا يثبت به المرام من امواله الدين ولا يثبت على
ام لا ولا يثبت باقامة البيه من الوصية المذكور عاذا له في حال حيوته على الاول مع لير لا يستطاع وبه اعلم
مسألة عن رجل هلك وأوصى بان يجزى الى دار اخوته من مكان عينه ببلغ من الزمام الى وصي معين فجزى
بالمبلغ الذي عينه وهو الوصى المكان المعين فهل اذا اجاب بعض الورثة بقدر حصته من الدين
ينفك حصته من الزمان ولا يكون هذا حكما فقول **احكام** رحمه الله اعلم ان لا ينفك الا باذنه
الدين لان الزمان يثبت له من واحد والله اعلم **مسألة** في امرأة وحلفت احلام وتركه من حلفت
دارا وصية بتركها الى رجل اخر يكون نصف الباهية ونصفها قرلة فاراد الاخ للام ان يتصرف
بتركها الى رجل اخر على مقتضى وصيتها منعه الوصى **مسألة** وارا دان يتصرف هو لانه الوصى فابها اقر
في القرف اتفق **احكام** رحمه الله اعلم ان حجة الاسلام من راس التركة اذا كانت الهاك مستطيعه وما او
به للقرلة صحح فيما خرج من ثلث التركة وما زاد فالزائد موقوف على رضى الورثة والمتصرف في الوصية

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

الموصى له

هاتك

عن خير كبريائها الى اخر في مقصده الذي هو قاصد له في الطريق المعهود الذي هو عن
وجعل الوديعه في حزم مثلها فخرج عليه في طريقه لوصول احد واجتمع معه واخذت الوديعه
في حزمها احد له فحل بينهما والصورة ما ذكر ام كسر الحاك **اجاب** عن هذا اذا اودعه انا هاهنا
السفر وارسلها معه الى مقصده فوضعها في حزم مثلها فاحتمت منه بالانقضاء في حفظها
فلا ضمان ولا ضمان له **مسئله** عن رجل اودع وديعه عند اخر ثم ادعى المودع عنده انها تفرقت
وكبره هناك فليس يدل على السرقة فاذا اتجه على المدعي **اجاب** عن هذا اذا ذهبت الوديعه
بالسرقة فلا ضمان على المودع المذكور فان اتهمه اهل الوديعه عليه المير الشرعيه ولا ضمان
مسائل في النكاح **مسئله** عن رجل خطب امرأه بكر ام وليها المجبر وهي ارميه
فصرح له بالاجابة والحالات الخاطيه فقام ان الذي خطب المرأة يساق الى المرأة نفقة وكسوة
على طريق العادة ثم ان رجلا اخر خطبها بغير اذن الخاطب الا وادفعه الولي فاستمعان بالقيم على
قربته فطلبه الولي وتقدمه والزمه بان يزوجها من الخاطب الاض والولي مصر على الامتناع فخطب
للمخاطب الخاطبة والحال ما ذكر وهل يجوز للقيم او غيره بان يلزمه ونحوه على تركها من الخاطب
الا ضمان كسرها **اجاب** عن هذا نعم لا يجوز للمخاطب الاخذ بخطبتها والحال ما ذكر من انه قد عساه
لجانبه وليها المجبر للنفقة وكذا يحرم على القيم اعانته وتكديده الولي واصحابه على التزوج فاذا دفع
ذلك الى الولي الامر من جهة المذكور فان اصر على العتاد عنهما بما يراه من اجراء المهر وشاهاة
المراب الولي بالنقد الجليل **مسئله** هل للعم ان يزوج ابنه البطل بانيته اخيه الباطل
بانيته كانت ولها وتولي الطرفين ام لا وهل له ان يزوج ابن اخيه بانيته ام لا **اجاب** عن
لا يتولي الطرفين ولا يتعين الصبر الى بلوغه فلا يزوج قبل المسن او الاحتلام بل قبل النكاح لابنه
الحاكم منه وصحت نكاح اليتيم موثق على بلوغه فلا يزوج قبل البلوغ بالسنة او الاحتلام **مسئله**
مسئله عن رجل خطب امرأة فاجابته ثم ادفع اليها طعما ودرهما وغير ذلك ثم انما رجعته فقال
ان يرجع بما دفعه اليها ام لا **اجاب** عن هذا نعم له الرجوع عليها بما دفعه اليها ففي التحفة شرح النكاح
ما لفظه من دفعه عن طوعه او بغيره او وليها طعما او غيره لزوجها فزده قبل العقد وهو
من قبضه وفي العتبات يجوز والله اعلم **مسئله** هل يجوز من تبلغ بالسن ولا تبلغ بالحض لغير الولي
المجبر واذا ادعى احوالها وامها اتفاق بلغت عن غير سنه وانما قد حاضت هل يكفي اخبارهم بيمين او غير
اجاب عن هذا اعلم ان السائل ان البكر لا يزوجها الا بالاب او الجدة غير فقهه ان لم يكن عنهما وبنه عند
ظاهرة ولا يبينها وبير الزوج ويزوجها مثل من فقد البكر كقولها موثرا للمهر صغيرة كانت
ام كبيرة وبير زوجها الاب او الجدة غير اذا كانا كافين بينهما عداوة ظاهرة فلا يزوجها
واما التيب بالوطي فلا يزوجها الاب او الجد الا بعد البلوغ بلها بالنطق واما العصبه كالاخ
وابنهما وبقية من له ولاية النكاح فلا يزوجون الا بالغة العاقله باذنها بكن كاستا ونيبا وكن

في ذن

في ذن البكر سكوتها واما التيب فلا يزوجها الا بعد البلوغ بلها بالنطق واما العصبه كالاخ
وان المتقول المذهب انه لا يكفي وان البلوغ لا يكفي الا بشهادة رجلين وعلم الامام احمد وعمل قول
قول العبد وعنده وعنده اليها في قبول خبر الام والاب وعنده احمد وعنده ابن ابي الحداد
في مظنة البلوغ قبل خبرها ولا يعلم **مسئله** في رجل سافر وصحت امير من امر المسلمين الى بلاد الحبشة
واقام هناك بعد وصوله مدة كثير ثم ارسل بطلاق ففعله عليها فابراته فوثق ثم اعتدت بعد ذلك
المعلوم لها فوصل الرسول اليها بصورة الطلاق ففعله عليها فابراته فوثق ثم اعتدت بعد ذلك
وبعد ذلك خطبها شخص فزوجها من وليها يري حاكم الشرع من واجبا مستوفيا فواعد
الزوجه ثم بعد مدة وصل الزوج المرسل بالطلاق بعد نحو سنين ففعل الزوج المذكور صحيح لا
الحالية فاجاب وليس للزوج المرسل بالطلاق سبيل الى الحرمة المذكورة ولو انه صدر منه ابدا
لسانده وبوعدها ولزوج بر جوعه في ذلك ومنع منه ان يزوج **اجاب** عن هذا نعم الزوج
المذكور صحيح لا يتطرق اليه فساد حيث ثبت طلاقها لذي حاكم الشرع على الوجه المذكور
فليس للزوج المرسل بالطلاق سبيل الى حرمة المذكورة ولو صدر ايد ابلسانه او بوعدها
او للزوج من صرحه الحاكم عن ذلك فان لم يثبت صرحه الحاكم عن ذلك فان لم يثبت وادام على المعانده
بما يراه راجح او لا يعلم **مسئله** عن امرأة بالغه عاقله غاب ولها الاقرب فوق من حلت في زواجها
القاضي التي هي محل محل ولا ينفذ او نايبه باذنها بالولاية العامة ولا تنتقل الولاية الى بعد
هذا ان كذا **اجاب** عن هذا نعم زوجها القاضي التي هي محل ولا ينفذ او نايبه باذنها بالولاية
العامة ولا تنتقل الولاية الى بعد الصورة طهر **مسئله** عن امرأة كذا ولها ولي مجبر وهو
جدها ابوا ابها غائب عن البلد التي فيها الغيبه الشرعيه فزوجها قاضي بلدتها انتا في بلادها
برجل غير كفولها فهل النكاح صحيح والصورة طهر **اجاب** عن هذا نعم وان غير صحيح والصورة
هذه لان الكفاه حق لها وللولي فاذا ارضيت في باسقاطها في حق الولي فان غاب فوق من حلت في زواجها
للقاضي ان يزوجها الا بكفولها كالتأيب عنه فلا يترك الخطأ ولا يعلم **مسئله** عن امرأة عرسه
جات الى قاض وقال تزوجني من هذا الرجل فهل له ان يزوجها من غير اقامه بينه على طلاقها من اول
ام لا يزوجها بيمينه وكذا ذلك حيث ذكرت ان لا ولي لها الا القاضي فهل يصادقها ام لا يزوجها
بينه احبوا **اجاب** عن هذا ان المسألة ذات خلاف والذي في فتاوي الطنبيه اوي ان المذهب
انه يجوز له تزويجها من غير اقامه بينه لان الطاهر ان لا يزوج نفسه في وطئ الزنا
ووجب الحد وان الاحتياط ان اقامة البينه او في كذا وفي فتاوى شيخ الاسلام زباده **مسئله**
عن امرأة خطبها كفولها ولي هو عاقلها فامتنع من تزويجها وكبر منه العضل فهل تنتقل اليها
الى القاضي ام لا **اجاب** عن هذا نعم اذا عنت بالغه الى كفولها وامتنع وليها من تزويجها بغير عذر شرعي فهو عاقلها
القاضي ولا يزوجها العضل بل بان امتنع الولي من التزوج سر بده بعد امره به والمراد بالخاطبة الحرة

يتيب

ما

منه

او تمام السجدة عليه لتعز او توارده علم **مسئله** عن رجل ابل العقل بحيث انه لا يمتثل الا وسوته ظاهره
له بنت بكر فباعها بعض الناس فقال له وبعني اشك فوجه ابائها والحال ان الزوج عن موثر بالمهر فحل صحيح
والصورة هذه ام لا **اجاب** نعم اذا كان الاب الزوج ابنته احبارا فحقها وتنت كشرعا انقله
الولاية الى من بعده من الاولاد فترت وجه حينئذ عير صحيح **مسئله** عن رجل تزوج بن ورجة صغيرة
لا تحمل الوطى ولم يطهرها كما هو الواجب عليه مع عدم الاحتمال ثم انه فاصم هو وامها سببت في كان نزل
منه فاستأجنت على الروح بانه باقى ابنتها الا تيان المحرم وهو الوطى في لير وجعلت تكلم كل من وجدت
قاصده ايدار روح ابنتها وهو نزل ابنتها بان تشيع عنه ذلك فحل نكاح في قوله بعدم الوطى وعلق
على الام المذكورة باصداق منها **اجاب** نعم يصح في قوله في انه لم يطهرها الا الاصل عدم الوطى واذا
رفع امرام الزوج الى حاكم الزوجه عيرها باسراء رجل فاطمة **مسئله** عن رجل عقد بائنة بتمه ما ان لونه
وعمرها اربع عشرة سنة ولم يتبع بالمحضر ولا بالاحتمال فحل العقد صحيح ام لا **اجاب** نعم ان العقد غير صحيح
واذا كانت الفقه بالسري في استكمال العقد فالحاكم الزوجه الظاهر باذنها ان لم يكن لها اول
على حلقه الخشب كالمخوى والاحكام والاعقدها وليها باقها **مسئله** فيما اذا فقه ولي امرأه ووليها
او موته بحيث عدم وجوده في مشافاة القصرى كما اخبروا ولا فرقها فعقد القاضي بعد البحث عنه وانصح
لفقد الولي فبعد مفسده ونقص وجه في المباد فحل هذا العقد صحيح من الولي بالولاية العامة ام لا **اجاب**
اذا نزع القاضي والصورة هذه ثم قدم الولي بحيث يعلم انه كان عند العقد فيما دون عقله في النكاح
مسئله عن رجل له بنان من ام واحد فوضع صبي مع احد البنات فلما اكبر اراد ان يتزوج بواحدة من البنات
لم يصح معهن فحل بغيره ذلك لا تزويج باحدى البنات المذكورات لانهن قد هنن احوالة من الرضا فحقها
انه لا يحل له التزوج باحدى البنات المذكورات لانهن قد هنن احوالة من الرضا فحقها
بنسب او رضاع او ارضعت بغير ابيه كذا كراي نسب او رضاع او وليها مضعته او حل لبنتها في نكاح رضاعه
المذكورات صاد وعليها ما ذكره **مسئله** عن رجل تزوج بامرأة بكر فبعها عن اقتضاها فاراد ان يزوجها
ببكر او عود فلم تطاوعه على ذلك وخرجت من بيته خائفة على نفسها فحل له ذلك ام لا وهل لها الفسخ حينئذ
اجاب نعم اذا رفعت ذلك الى الحاكم الزوجه وثبت لديه فلها الفسخ مع توفر شرطه وليس له افضاضها
بعود ولا باضع اذ لو جاز لم يكن عده من الرضا متبنا للخيار **مسئله** عن رجل تزوج امرأه من غيرها
على انها بكر في اصحابها جرحها وقال انكر بكر فقال هل يكره بيع امرأه الى غيرها فوصل اليها الا ح والام
ان تبره من فضل المهر فابرأته منه فحل البراء صحيح ام لا وهل التفرق قولها بانه الميرل لبكاره ام قوله بانها
ثيب **اجاب** نعم لا يقبل قوله بعد ما اعترف بالوطى في تنقي من نقصان المهر وعليه الشكاحاملا فاذا اذ
زوال البكارة الشرطية بوطيه فتصرف بيمينها لرفع الفسخ وصدق هو بيمينه لرفع كمال المهر
كما حكمه الشبان عرفا وولي البعوي واقراه وانما يصدق هو بيمينه لرفع المهران طلق قبل وطى جرحه
عنه في فتح الحق اذ حيث ثبت المهر كاملا واكرها اني على البراء فلا يصح **مسئله** عن رجل تزوج امرأه

مسئله عن رجل تزوج امرأه
بغير مهر
فحل العقد صحيح

ذكر

بكر ودفع اليها ما اعتاد من الخلق والكتا وغير ذلك ثم اخبرت البكر فقامت عنده مدة ثلاثة اشهر
ثم ان اباه اذاها حتى اخرجه من البيت وادعى الاب المذكور انما احدث عليه حليا وامتنعه من بيته فحل بغير
قوله بغير بيمينه وهل يجب على الزوج ان يحيا لها مسكنا اذ الميرض للجوارس بيت ابية ام لا ثم ان الزوج
المذكور ادعى ثبوتها مع انها باقية على البكارة الى ان فادى الحب الى الاب المذكور **اجاب** نعم انه لا يقبل
قوله انه على المذكور الا بيمينه عاده له بوف بان يدعى عليه ما دعوى محرره فاذا لم يكن له بيمينه باادعاه وطلب
منها البمين فليطهر البمين واد اطلبت من الزوج مسكنا وجب عليه تقيته مسكنا بيمينه مع جميع ما احتاج اليه
من المومن ولا يلزمها السكون بيمينه بوجه واذا ادعى الاب بانها ثيب وثبت عير ذلك ورفع الامر للحاكم
عير عماره ان اجرا له بعد طلبها له ذلك **مسئله** عن امرأه مات زوجها ثم اتت بغيره في اسبوعين
وتزوجت ودست على القاضي العاقد بها لا تقاير لها ولي حاضرا وليها قريب من البكر الذي عقد
بها في نكاح من حلقه منها فحل هذا العقد صحيح ام لا **اجاب** نعم وان هذا العقد غير صحيح والصورة ما ذكر
ويصح في عدم الصحة عدم انقضاء العدة لاسيما بقاها من البكر ووجود الولي فيما دون من حلقه في نكاح
التفرق بغيرها حيث صح ذلك لبره **مسئله** عن رجل اراد ان يتزوج بامرأة فطلبت منه حلقه
فدفع لها بعض الحلية ونقت دقة فقبضت احوال المراه لازم فضة لها فغير اذ فاقضت الدقة حتى
خضرها الرجل فتلف الدارم من يد القاضي فحل بغيره **اجاب** نعم بغيره بيمينه في نكاح الزوجان
يقبض المرأة الدارم المذكور وان لم يامر به بتقبضها وادعى انه تلف ولا يذكر سببا او ذكر سببا حقيقا
فدق بيمينه **مسئله** عن رجل عقد بامرأة ثم قبله فحل العقد صحيح ام لا **اجاب** نعم
سليمان في نكاحه اربع وبناته وكانت السليمانية بيمينه معاملته الناس فيها وكان بيد الزوج حوالا
على سجد وهو برعه ويمل امرأته بمصالحه فقال لها هدي الحول فمهر فاستندت نزعها واخلع عليها
لهذا الملك ثم توفي الزوج والامر على ذلك فاذا اراد وارث الزوج المذكور ان يقضى ما بذمه من رثة من البكر
الذي طهر المهر ما داحب وما يكون وهل ينزع الحول منها ونقض عليها على المسجد الموقوف عليه حسب
شرطه الواجب كذا **اجاب** نعم اعلم انه يجب حبس البراءم المتعامل بها يوم العقد فارعدت
قومت بالذهب واما الحول الموقوف فلا يصح ان يقضها وجان نصف علة حسب ما شرطه الواجب
مسئله عن رجل تزوج امرأه بكر ثم تزوجها فحل العقد صحيح ام لا وهل لها الفسخ حينئذ
انما ثيب فاذا اخطى الروح من المهر لا نه انما المهر بكر ولم يكن له كذا انما بقيت في عصمتها
مقدار سنة لان الزوج دعت الروح المذكور بالحد فاذا اخطى عليها وبقيت الروح ناسرة بيمينه الزوج
ونفى ولي الزوجه مطالبت بفسخها وكسوتها فحل بغيره **اجاب** نعم لا **اجاب** نعم لا **اجاب** نعم لا
من مهر بكر وثيب لانه لا يشترط البكارة في نكاح الكاه واقدرته بما وجب حبه القذف فعليها حبه القذف
حيث ثبتت بالبينة العادلة واذا خرجت من بيته بغير اذنه فلا عدل في نكاحه فلا تستحق نفقه
ولا كسوم ولا شيئا من مومن النكاح حتى يعود الى طاعته **مسئله** عن رجل تزوج امرأه

ذكر

وذكر كذا ورثتها بالبرقع بل سباب بناولما تزوجها غضبت روجه الاولى فارضاها بنحو معلوم
من الكسوف ورثتها به سبابا فاستغلت المراتن السباب التي المذكورة هذه الصورة فعمل بصح كذا
ان ما دفعه الى الزوجة المذكورة ان حصل به وجه ملك مملكتها والافهوا بقا على ملكها
كما ذكر جماعة من العلماء وكذا ما روي به الروجه الاخرى عند غضبها لان ملكه الا بوجه ترضى ملكه
او غيرها والله اعلم **مسئلة** عن رجل تزوج ابنته اجبارا بدون مهر المثل بلا اذن منها فهل يفسد النكاح
والنكاح ام كغيره **الجواب** رحمه الله تعالى ان زوج المجبر ابنته البكر بالغة الرشيدة بدون مهر المثل
بلا اذن منها به او غير الرشيدة وان اذنت ورضيت به فانه يفسد النكاح ويصح النكاح غير المثل
ونعلم **مسئلة** عن رجل عقد بامرأة ولم يدخل بها ثم ماتت فهل يلزمه جميع المهر المثل لا يكرهه المفسر
رحمه الله ان يلزمه جميع المهر اذا المهر مستقر حجه بالوطي ومرت احد الزوجين به **مسئلة** في رجل
عقد بامرأة وتواعد هو وابوها للزفاف ليوم معلوم فغاب الاب وجا الميعاد وهو غائب فتركت
ثم جا ابوها بعد فقال يريد من الزوج شيئا من المال لنفسه بعد ان سحر الزوج وخرجها من بيت زوجها
غير اذنه فهل يقع له ذلك او لا وكان قد اعطاه الزوج زيدا من الطعام يوم العقد لنفسه
ثم اعطاه زيدا بعد رجوعه ايضا ملحة من غرضه ولا يملك وقد قضه كذا فهل يلزمه ارجاع
الزوجة الى بيت زوجها الزوج وما شرعيا ويا باخر اجماع من بيت زوجها بغير موجب ويلزمه ارجاع
الطعام والقضه حيث لم يملكها بصيغة كريمة ويثاب حاتم الزوجه المطهر وولي الامر على ذلك
بذلك وزجره على تعاطيه **الجواب** رحمه الله لا يلحق بالزوج على الزوج شيئا واذا اعطاه الزوج
من طعام او حل او غيره كذا واعطاه بغير صيغة ملكه من شبهه او غيرها فهو باق على ملكه كغيره
وانما يجب على الزوج بعد المهر النفقة والكسوف والمون واخرجه المروجه مع مطا وعملها شئ
تسقط به النفقة والكسوف والمون الى ان تغود الى الطاعة وحسب على الاب ارجاعها الى بيت زوجها
ونحوه الحاكم على ذلك ويخرج وهو مثاب على ذلك والله اعلم **مسئلة** عن رجل تزوج امرأته
سبعة ذهاب فابراة على البعده الذهب الى وجهه اربعة ذهب فهل البراءة صحيحة ام لا **الجواب** رحمه الله
ان البراءة صحيحة والصورة ما ذكر وقد قال المرحوم في العباب لو قال لفرقة بالاحضومة
من دينك على كذا فابراه جاز ومنه هذه الصورة وقد اعلم **مسئلة** عن رجل تزوج بامرأة
معلوم واعطاه جده كسوتها والمصاع الذي يسمى بالذبح لكون الزوج هذا فقيرا لا يملك شيئا ان الزوج
والزوجة تصرفا بالمصاع الذي يسمى بالذبح وفراه بالبيع وصرفه بالبيع في مصالحهم من النفقة وغيره
وطبقا للزوج والحال انه معسر لا يملك شيئا فهل يجب على امه او جده بدفع عنه المهرام مستقر في ذمته
الميسارة وهل يجب عليه غزم ما قوت هو وانما من الدفع مع انه يوم تزوجها لم يملك المصاع المذكور
لوجه ذكر في صنفه وغيره والصورة ما ذكر ام كغيره **الجواب** رحمه الله لا يجب على امه او جده
دفع المهر منه والصورة ما ذكر من كونه معسرا بل يستقر في ذمته الى الابصار قال الله تعالى

الزوجه

الى ميسره واماماد فعه قبل الزفاف من المصاع فلا ملكه الروح الا بوجه ملك كالمهر
او الهبة مع القبض بالحجاب فيها وقبوله والا فهو باق على ملكه فاذا انقرب به والصورة ما ذكر
كان تقر بايا ملكه واذا انقضت الزوجه بما ذكر من ذمته والله اعلم **مسئلة** عن رجل طلق زوجته واختلف
هو وابوها في قدر المهر المستأف من الروح هو مائة كسرة قالت بل هو اكثر من مائة ولكن لا حد لها
فاذا يكون الحكم واذا ثبت لها المهر بوجه من الوجوه وكان الروح معسر انما لكل والي بعض فهل
يجب انظاره الى ميسره ام كغيره **الجواب** رحمه الله اذا اختلف الزوجان في قدر المهر المستأف كان قالت
الزوجة تكفي ما بين وقال الروح ما به فتخلف الزوج انه ما تكفيها بما يتفق وانما تكفيها بما يتفق
الروح انه ما تكفيها بما يتفق وانما تكفيها بما به ثم بعد الخالف صحاحان المهر واحد او الحاكم وينسخ
بالخالف وبعد الفسخ يجب المثل واذا وجب عليه مهر المثل واعتسر بكلمه او ببعض وثبت
اعشاره جهنت مطالبته وجبته ووجب انظاره والله اعلم **مسئلة** في الولي
مسئلة فمن دعي الى وليه توفرت شروطها الموجهه للاجابة الا ان اهله اخرجوا من شيا من المهر
كما قد خرجت به العادة وهو يتضرر به فهل يسقط عنه الزوج او لا وهل بعد من يتضرر به
وعنه ام لا **الجواب** رحمه الله اعلم ان الشرح شهاب البير ان في فتح المجاز بعد شرح بعض شروط
الاجابة اعلم ان عبارة فتحة وانما يجب احبانه معين ان ظن ولو فترينه انه دعاه تقريبا
او تودد او لا بعضه شئ شئ وخوفه في شرح الروض ومنه يوجد جواب السؤال وان لا فرق ولم
مسئلة في القسم والنسوة **مسئلة** عن رجل تزوج بكرا ثم جالده بولي له ثم طهرها في المصحف
بحسب سنن وشاهدتها انها لم تحبل في تلك المدة وانما عينا شرة فالحب عليه وهل تصدق بدعواها الطهران
وايضا قال القاضي في من امتعته الى اجتهدي معين فاذا الحب عليه في رمية بالسرقة واحتماها الاجنبى
حيث لم يثبت ذلك شيئا منه اقول **الجواب** رحمه الله اذ لم يكرمه الا هذه المرأة فاعرض عن الميت عندها
فلما لم يثبت حقها فله تركه فان كان معه اثنتان او ثلث او اربع وبات عنده واحدا لزمه الميتة
من بقى متهم ببعض ترك التسوية بينهما فلو كان هذا المهر من امة اعيننا الله غير قادر على الوطي
فليس لها الخيار بشرطه لان صورة السؤال انه قد وطئها وولدت له فبعد عرفت قدرته على الوطي وولدت
لها منه واما انها مهر بالسرفه منه فان رفعت امرها الى الحاكم السرفه وانقضت عليه بما ذكره في شئ عليها
ادعائها فيناه المالحا كمن ذلك فان عا د ع ر م يله ان احراه والله اعلم **مسئلة** عن امرأه حر حرم من زوجها
بغير اذن **الجواب** رحمه الله في بيت حر اجنبى وامتنعت من الرضوخ اليه فهل هي باشرة شتى به ومن معها
على ذلك المتفرغ ام لا وهل يلزمه لها نفقة وكسوف مادامت كذلك ام لا وهل تجزى على الطاعة ام لا **الجواب** رحمه الله
نعم باشرة بذلك تستحق به التفرغ لكل من عساه عليه ولا تستحق على زوجها نفقة ولا كسوف مادامت باشرة وقوله
السائل وهل تجزى على الطاعة حواء ان العلامة نور الله لا يرقى الى فينايته مسيلة فخير المراه اذا انشرك على الطاعة
للحس والضرب قال في اللام فيه المالحا فاذا اعلم انها لا تطيع الزوج الا بحبها ولا الامور بقي عليه ذلك لا تقوله اعلم

طاس

مسئلة عن رجل تزوج امرأة وهي في بيتها وسكن معها فيه مدة ثم انه يريد النقلة بها الى بلد اخر
في تلك البلدة فهل يجب له ان ينتقل معها اليه وتام ان امتنعت وخرجت حاكم الشرع على ذلك
عليه ام لا **اجاب** نعم يجب عليها الانتقال معه وامتناعها شؤن زوجها **مسئلة** عن رجل تزوج امرأة
فوقعت معه مدة فسينتقل بها فحيث قال له باكا فم بعد ذلك خرجت من بيته وساعدته على الخروج
من بيته ورجع ابو كريب فاذا الخ على بيتها له ونحوه من بيت وعصيا فانه وماذا فعل على اخيه اقربا
من بيته بكونه نصير ناشرة فتنسقط نفقتها وكسوتها جميع من الزوج حتى تعود الى طاعته ويخرجها
الحاكم ويخرجها من بيتها راجعا الى بيتها له وكذلك الاخ يرحله الحاكم بسا عتده لها وندم **مسئلة**
عن رجل تزوج امرأة وام نكس زوجها من بيتها بغير عذر شرعي فتنقطع في بيتي من حقوق الزوجية فهل تنسحق النفقة
والكسوة وموت الزوجية والصورة هذه ام لا **اجاب** لا تنسحق نفقة الزوجية من ذلك والصورة هذه ان
تعود الى طاعة الله اعلم **مسئلة** عن رجل ضرب زوجته فادبها واخرجها من بيتها وكسوتها جميع
من الزوجية واماض بها فنجوز للزوج ان يضرب امراته تاديبا اذا عرف التاديبا من **مسئلة** عن رجل
شرب من اهل بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوج امرأة فانفقها وكساها واعطاها جميع ما يجب عليه من
الموت فبعد مدة عصته وانفقت بايعا عتده وجعلت تخرج من المنزل حرة اذنه واذا وعظما في ذلك كسبه
عسا شنيعا فهل يكون انك بفعلها ناشرة بغير عذر شرعي وسقط جميع مونها والصورة هذه ان يكون
اذا امتنعت المرأة الزوج من الوطئ ساير الامتاعات بها واخرجت من منزله بغير اذنه بلا عذر شرعي فيخرج
كانت ناشرة تسقط عن الزوج جميع مونها الى ان تعود الى طاعته وهي انك بعصيا فانه **مسئلة** عن رجل
اذا ادعى الرجل امراته الى فراشه فابت فبات غضبان لعنتها المليك حتى ترضى والاحاديث في هذه
مشهورة وانه اعلم **مسئلة** عن رجل تزوج امرأة ولها ابن اخي جدي خرجت من بيت زوجها الى بيتته بغير اذن
الزوج فطلبها الزوج الى بيتته فنعها وتعل عليها المذكور فهل يجب على حاكم الشرع حره وامره باخراجها
الى بيت زوجها لا شيء وهو حرم عليه النظر اليها والحلوة بها لانه اجنبي ويناب على ذلك وهي تكون ناشرة
بدل ذلك لا يجب لها شيء من النفقة ونحوها مدة تجبيتها من كسرها **اجاب** انه لا يجرى على المذكور النكاح على ربه
الرجل المذكور لصله صلى الله عليه وسلم من خيب زوجته او مملوكه فليس منها ومعا حبيب امته و
يجب على حاكم الشرع حره وامره بارجاعها لا بيت زوجها اذ فرج اليه ذلك والمرأة ناشرة بها وعنها
المذكور يسقط بشؤنها جميع ما يجب لها من الموت الى ان تعود الى طاعته والله اعلم **مسئلة** عن رجل تزوج
وهو كفو لها وقام حقوقها الواجبة ثم ما عرفها فهل لامها واخيها منعها من زوجها وان تبرأ منه بغير عذر شرعي
واذا استنه بخوبيا تحت يا قواد واهل اشرف من اهلك ومع ذلك هو منسل من اهل الخاص والعامة شيئا بهم وكما
وقضاه وماذا يجب عليها ما ذكره نصيبا واذا انزل الى الحاكم هل يجب عليه حره ام لا وكذلك الزامها بطاعته
ام لا وهل يجب لها نفقة وكسوة الى بيت امها مع حره من بيت الزوج بلا اذن منه واذا اخرجت والموت

والمرأة ناشرة بها
والمذكور يسقط بشؤنها
جميع ما يجب لها من الموت
الى ان تعود الى طاعته والله
اعلم

عن

هذه هل يجب لها نفقة وكسوة وموت ام لا **اجاب** نعم لا يجوز لاجلها وامها منعها من زوجها وان تبرأ منه
لقول الله صلى الله عليه وسلم من حرم امرأه او مملوكه على مسلم فليس منها ومعنى حجب افندي وخرج في حرمها الى
الامر عند ذلك واذا استنه المرء بخوبيا تحت فعليها الحق ذلك وحرمها من بيت زوجها بغير عذر شرعي فهي
ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها حتى تعود الى طاعته وللزوج من بيتها تاديبا كان نكسها ونحوها وينعها لما ذكره في
بالعزب بغير عذر شرعي وندم اعلم **مسئلة** عن امرأة اخبرها ابوها من بيت زوجها بغير موجب شرعي ووقفت عند
ابرها محزنة وهو سر جمعها فابى بها ان يرجعها وهي موافقة ايضا لاسيما فعل سحر النفقة والكسوة في هذه المدة
التي هي غير طابقة لزوجها ام لا **اجاب** نعم انما لا تنسحق النفقة ولا الكسوة ولا ينشأ من موت الزوجية والصورة
عده حتى تعود الى طاعته ولا يجوز لاجلها موافقة على ذلك وندم **مسئلة** عن رجل تزوج امرأة فتنسحق نفقتها وكسوتها
تساجر هو وامراته وارا جت ان تخرج الى محل ليس لها فيه محرم فتنسحق نفقتها وكسوتها وكسوتها وكسوتها
حقوق الزوجية طلقها فقال لها ان خرجت الى محل الفلاني بغير عذر شرعي فانت طالق ثلاثا فجلس في بيته وادخل الى المحل
المذكور فلو كان في ذلك **اجاب** نعم اذا ابرأت من حقوق الزوجية وهي عارضة بالبراءة عنه قبل وصفة ونسأ
فجئت البراءة واذا اعلنوا الطلاق خرجت زوجها الى المحل المذكور فلم تخرج اليه ولا يقع الطلاق والصورة هذه ان
مسئلة عن رجل تساجر هو وامراته فقال لهما ان طلقا ثلاثا على تمام البراءة قبل يصدر منها لفظ البراءة
وود كان قتل ذلك كبايام اعطاها ماله ففعل بغير الطلاق والصورة هذه ام لا **اجاب** لا يصح ولا يقع
الطلاق والصورة هذه والله اعلم **مسئلة** عن رجل قال لامرأته انت الطلاق الثلاث تحت ما تستحقين
المهر فاضد انما الخطاب زوجته واجابها فلم تنسح ذلك فهل يقع الطلاق ام لا **اجاب** نعم ان حسب ما كثر ما
ولا يشترط فيها الفورية فحق ما ابرأت من المهر وهي عالمة بقدره ووقع الطلاق وان لم يبرأ فلا يقع ولا
مسئلة عن رجل حصل معه حل بعقله بسبب به سحر او حصل تغير في الطبيعة ووقفه نحو فطلق
زوجته ثلاثا وهو في هذه الحالة فهل يقع الطلاق والصورة هذه ام لا وهل يقبل قولها بان ابل العقل وقت
الطلاق ام لا **اجاب** نعم لو اعلم انما السائل ان نسخ الاسلام ان يدا من رجل يعمل عليه الورع وحرم حاكم
وحل عليه الساقط في الحالة فطلق زوجته ثلاثا فهل تنسح عواوه ويقبل قوله اذا جري ان يطلق وهو ابل
العقل بسبب ذلك فاجاب بالعلمه اذ اطلق وهو مريض وادعى ان يطلق وهو ابل السعور في ذلك الوقت صدر
اسم منه لو خذ الحواب وانه اعلم **مسئلة** عن رجل طلق زوجته ثلاثا بين يدي قاضي يلزمه وانه
عن المهر ان الزوج ادعى بعد انقضاء العدة انه قد سبق طلقه قبل هو لا اثلاث وادعى امرأته واستنه
بها من غير ارجعه وهو لان يبرأ ان يراجعها بعد الطلاق وبعد انقضاء العدة راعا انه ما وقع
الطهنة الاولى وان اثلاث الاخر لغو فقل الامر كما نعلم ام لا **اجاب** نعم لا يصح الا امر كما نعلم كون
عدها لم تنقض ما دام معاشرتها فليحتمها طلاقه ما دامت صورة العدة احتياطاً وتقليلاً
لتقصيره وهذا هو العقد والله اعلم **مسئلة** عن رجاعة في بعض البوادي يا تون الى رجل بعد عقد
النكاح وبلغت له الطلاق بالوري ويسمونه الخليل فيقول ويكره بعض النكاح بعد التلقين

عن

المذكورة صحة الدور والحال انهم مقلدون المذهب الشافعي فكل معلوم عند الجاهل على العمدة المقتضى به من مدعى
اولا فان قلتم بالثاني فصل بقض القضاء بصحة المذكور اولاً ولان العلق المذكور واقع بالاتفاق بين جمهور الفقهاء
الطلاق العلوي عليه وتكون معاشرته للزوجة بعد ذلك حراماً على كل حال والى الامراء الفضل الامر به رجوع عن ذكره
ونعير امين الفكر

ابن سريج وعنه ان يقول الرجل لامرأته ان وقع عليك طلاق وادعى
 ثم يطلقها ففدرة المسألة وقع فيها الخلاف لكن عند المفتي وقوع المهر وهو الذي رجع الراجعي والنواوي
 المعتد في تحريم المذهب وتتمسك به وجرى عليه فيه المذهب امام البربر المرفوعة وشيخ تقي الدين السبكي
 والفتاوى البلقين من محور الماخري حتى في الحافظ الحق الشهاب الدرر والرجحان عقلاني في ما يفتي له المراجع
 احد من فقهاء في المذهب رجع عدم الوقوع بعد ثبائده الا انج التبرك ثم رجع عنه واستمر على وقوع
 المهر والاعتد بشيخ حماد البربر الاستوى وعنده في القول اكثر الاصحاب فقطه بان الاكثرين قائلين بان
 ونقل في تاليفه قول الدارقطني الامام ان الاماين سدد انه خالف الاجماع بقوله بعدم الوقوع ونقل في
 البربري لاجماع على عدم صحه الدور وقا شيخ الاسلام الطنيد اوي بعد نقله عن الحافظ رجع في فتاوى
 ونقله كلام البيهقي ولا يقال كيف يدعي الاجماع مع انه في المروضة نقل عن اكثر من عدم الوقوع
 هو اجماع من يقدم من العلماء امامنا الشافعي وغيره واعل القائل بعدم الوقوع من رجحاننا قاسم الدور والبربر
 والدور الشريفي وبينهما فروق عظيمة اذ ليس ما اياه الاجباه في معنى ما كان شرعيا انتهى وكان الاماين
 وفيه اسعيل رجع المهرى بقول استوفى بوجه المفتي للدور حيث يطلقها تزوجها بعد الدور وانقصت
 لات وجهاه كجهاد ورجاوه دما بالغ في لا كما علم من يقول ان المهر لا يقع والله اعلم

تشارحه هو وابوه على حوال فرج الى عنده جماعة فقال اشهدوا ان ابي احد على هذا الحوال فان هذه
طالوا ثلاثا ولم ينو حرمته ولم يسهوا ولم يترعندوها ولا خاطبها فهل تقبل قوله ام كيف الحكم **اجاب**
اعلم ان هذا المطلق اذا ادعى انه لم يقصد بطلاقه روحه صديق يمينه ومما لو بداه ما قاله المراد
في عبايه وان قال الام بزوجته بشك طالق وقال اردت بنيتها الاخرى صديق يمينه وحكم ذلك الواو اي
روسته عن القفال وافرده وفي فتاوى ابن خبيل فيما قال الزوج حته ان طالق وكانت عبايه عن المجلس وقال
هي طالق وهي حاطم ولم يقدم لها ذكرا وقال طلقها ولم تقدم لها ذكرا ان الروح سئل عما اردت لك
قال **اردت طلاق زوجتي** حكم عليه بذلك وان قال اردت غير ذلك فالقول قوله يمينه امري وهو
ايضا مويد للحجاب فليتنق له صاحب هذه القضية في قصته ولا يتساهل في ذلك ولا يقوم على الكاذب
ليوصل بها الى وصوله فاي فايده في ذلك سوى الاثم العظيم والله فوق الكل لا صرح السرار واسباع الخ
في الباطن والظاهر والله يعلم **مسئلة** عن رجل تزوج امرأة فحصل عليه بعض خفه في عقله مع
نفقه ما يقال وتغير بين الحسرين والقبض وكسب وتحرق ويصلى في المراه المذكورة هذه ثم انما اشكته الى بعض
الحكام بان ينفقها او يطلقها فطلبها واعطاها مهرها فهل ينفق طلاقه والحال ما ذكر لم يكره

والسلام **مسئل** عمر رجل قال على الحرام من حلال في قصد نكاح الطلاق من امراته ثم رجعها ثم تعد مرة قال
على الحرام ما أدخل المكان لقلاقي ولم يقصد طلاق امراته ثم رجعها احتياطاً ثم تعد مرة قال العا ان عرت المرأة
لقلاقيه ما تكون ليا امراته ثم عارتها فهل يكون ذلك طلاقاً في الثلاث الصور جميعاً وعمر عليه المرأة ولا يقع
الطلاق في الثانية حيث لم ينو الطلاق كس الحكم **جواب** رحمه الله ان قوله على الحرام من نكاحات الطلاق

يقع الطلاق حيث توافق الزوجان ارجعهما حيث لم يتواطلا فلهما واحدة وتبقى له ثنتان فاذا قال المرأة الثالثة على الحرم
واينوسيا فلا يقع شيء ولجعله كفارة لميس وفي عتق رقبة او صيام بلشه ايام او اطعام عشرة مساكين فاذا قال
بعيد لكان فعلا كما انما يكون في بامراه فقوله ما يكون في ابامراه كناية في الطلاق كما في فتاوى الطنيداي
وغيره فان نوى الطلاق وقع وان لم ينو لم يقع وذلك حيث فعلت ما حمل عليه والله اعلم **مسألة**
وامراه طلقها زوجها طلاقا باينا فظهرت حاملا فطلب المونة لم يدرى هل هو الفل فادعى انه طلقها وهي ناشرة
والكرت فقال القول قولها يمينها **اجاب** نعم اذا ادعى انه ابانها وهي ناشرة والكرت فقال القول
قولها يمينها والله اعلم **مسألة** عمر رجل قال لامرأته ان لم تتبعيني الى بلدي ما تكوني في النسيان فنتبعه
في ذلك الوقت وقال له اتبعك بعد ولم تتبعه الى الدن وذلك فز ثابته ايام فحل يقع الطلاق **الاجاب**

منه ان قوله ما توفى من النكاح ايات الطلاق فان نوى به الطلاق ولم يتبعه وقع الطلاق عند الياس من
ساعده كان مات قبله فحكم بوقوع الطلاق قيل الموت وان لم ينوشيا فلا يقع شيء فان تبعته ولو بعد
انام فلا يقع الطلاق وان نواه وادبره **مسألة** عن رجل خاضع هو وامرأته فقال لا يرى من مالي على
طلاق الا اذا واساته واتعرف صديقها ولا حشة ولا صفته فحل بيع الطلاق العلق بالايرام لا يقع كقول الابرا
الحمد لا يصح في **الحال** والله اعلم بالصواب

الرئي واستطاع وقصد التعليق على لبراه وهذا اللفظ شائع عرفا والتعلق افتى بورعه العراق الحل على التعليق
 من اذاع ذلك فيقول ان قصد التعليق فلا يقع الطلاق لانه والحال ما ذكر من ان يقدم مع قتها الفصدان
 وان قصد التخيير وقع لانه لا يتوقف على صحة التعليق **مسئلة** عمر رجل قسا جر هو وزوجته
 فقال لها ان حد متى خالتي ما يكون امره او ما تكوني لي زوجة في مت حالته امام فها وقع الطلاق **الاجاب**
 اذا نوا بقوله ما يكون امره او ما تكوني لي زوجة الطلاق فيقع طلقه او ما نواه حيث نوى طلقه واحده
 له ان سترجعها قبل انقضاء العدة واذا انقضت العدة فلا بد من عقد جديد وحيث لم ينو الطلاق فلا يقع
 وان لم **مسئلة** عمر رجل طلق امراته ثلاثا لفظ صحيح معتبر في كل بعد ذلك صاحب البلاد ان يعطيها مهر
 واستحقة وان طأها وقبضت مهرها ثم ان بعض الحكماء المنسبين الى الفقه ردها عليه بصورة باطله
 عليه انا ما وقال له قل الى لم اقل ان استطاع بالباطل وانى ما قل لا انت قائل بالتا ووضعه ذكر الحامل سؤالا
 ولما بعثه مانه لا يصح طلاقه بهذا اللفظ بعد ما جرى من طلاق المجلس الاقرار به وتسليم المهر فله ما
 قاله ذلك الحامل من عدم الوقوع وما ادى عليه بفتواه فيما لا يصح والسعي فيما لا يحسن من احقاق الروح والروحه

فامر به صاحب الدار
عنه ان ياتي به
الكتاب المذكور
في خلافة الحسين عليه السلام

على وجه شرعي فوالاجاب قد تواتر اطلاق وجهه ثلاثا وادلت ذلك ببيانه او باقراره بتحرير الفرقه فانه
 لم لا يحل بشرطه ولا يقبل قوله اذا اذبح خلاف ذلك بعد الاقرار والبيانه ودعواه انه قال انت تالو باله
 غير نافع لك اذا كانت لغته كما هي الغالب في الجهات الشرعيه وما والاها مع ان العلامة شخ الاسلام
 يوسف بن اسحاق الجبالي اقرى بوقوع الطلاق من الامراته استطاعت بالثا والافها لغه ومقتضى كلامه ووقع الطلاق
 وان لم يكن لغه المطلق ولقد اخطا الذي فتاه بعدم الوقوع وان لم يكن من الكبار ولا يرضى به احد من اهل الدين
 ولا يجوز تقريره بين المسلمين بحسب على الحاكم حره وبقدره على العود الى مثله وان كان له سوابق مثل ذلك
 بما يراه راجح له وان كانت المرأه قد رجعت الى مطلقها ففرق بينهما ما وثاب على ذلك في كتاب من القصد الجليل
مستبسل في شخص عامي يشاعل مذهب ابيه الربديه وفتنه بقرضاته ثم بعد ذلك تشفع عنده لانه
 انما في تقليد المانع له انتفاعه في الصلوة من رفع اليدين في الركوع والقيام منه والجهل بالتامين وغير ذلك
 في بعض الاعتقادات التي يعتقد من مذهبنا فقي قدر بقلبه عليها الا عن اجتهاد منه في الاستفتاء
 انه كان بالفاوق الخ شقاله انه تزوج وطلقتها ثلاثا في دفعه واحده وقول عليها الفرق في وقوع الطلاق
 الى مقول الربديه فقال له لو كنت يد ارجعك زوجك لكون الثلاث عديمه واحده واما اذا كنت شافعا
 فلا ثم انه دفع امره الى فقيه شافعي فقال اذا وجد
 نعم يقع التلقيات الثلاث اذا طلق الزوج امراته بالان والود دفعه واحده ولا تحل له حتى تنكح
 غيره نكاحا صحيحا بالصنفه المعترفه شرعا وتنفق عليها وتطهرها وتطهرها وتنفق عليها وتطهرها وتنفق عليها
 المذهب وما ذكرنا بعضا مما احتج به القائلون بوقوع الثلاث فمر طلاق امراته ثلاثا فادفعه
 واحده وبعض ما قيل في ذلك اعلم وفقهه وان كان الامام العلامة الحجة محي الدين النواوي رحمه الله
 قال في شرح مسلم اختلاف العلماء في الامراته ان طلق ثلاثا ففقال شافعي وماكرهوا وحسينه والجمهور
 العلماء السلف والخلف بمعناهم يقع الطلاق الثلاث واطا ووك وبعض اهل الظاهر لا يقع
 الا واحدا وهو وان عرج الحاج اول طاه ومحمد بن شمساق الكلام اعني النواوي على ما اجمع به كل من
 الفرقين مقبولا الحجة القائلين بوقوع الثلاث مصعفا للحج القائلين بانه لا يقع الا واحدا والجمهور
 الصحيح الصحيح عن علماء الاسلام بما يستتف عليه من ايراد ذلك ففذه المذهب الاثر
 ناطقه بوقوع الثلاث كما تقدم مع انه لا يجوز التقليد لغير الائمة الاربعه للوقوف بالنقل عنه
 كل الرزق كلفت المنتسب اليهم وتروا الدواعي من تناعهم لتقل مداهمهم وتبينها وتخبرها وتبينها
 وانتشارها حتى ظهر تقييد مطلقها وتخصيصها مما خلا فغيرهم فان مداهمهم قد ذهب انتشاره
 فلم ندون ولم ينشر في هذا الوقت وان انتشرت فيما تقدم كما نقل ذلك الامام العلامة الشيبه النعمان
 وتلميذه العلامة ابن العباس الطنيداي والعلامة شهاب الدين راجح وغيرهم عن القلم ابن حجر وابن الصلاح
 غيره من المحققين بل نقل عن امام الحرمين انه لا يجوز تقليد الصحابه رضوان الله عليهم وان كانوا اجل قبله
 من غيرهم لا ارتفاع الشقه عندهم اذ لم تدون ونشر خلافه الا يمه الذين لم يتابعوا ورايهم

انه لا يجوز التقليد للمتابعين ايضا ولا غيرهم من من لم يدون مذهبهم وقد سبل شيخ مشايخنا
 شيخ الاسلام وحيد الدين عبد الرحمن بن عبد الكريم بن ابي رباح عن ماصورته ما قرأه في رجل يلقون وجهه ثلاثا
 لفظ واحد ثم بعد ذلك ادعى انه زني لمذهب لعل له بالا محلل فحل سبع منه ذلك يمكنه القاضي
 الشافعي من زوجه مثله والحكم لو استرجعها عند قاض يدي المذهب فاجاب نفع الله به ما نظم
 الخ **ان الشيخ** حاج الدين السبكي قال في الاستبصار والنظاير اذ اقرض قاض بان الطلاق الثلاث لا يقع
 الا واحدا كما تقدم عن اهل الطاهر وقوم من اهل العلم نقض على الصحيح عند اصحابنا كما ذكره الروياني في الجرم
 في اويل الطلاق وحكي ان بعض اصحابنا قال لا ينقض وهو عتيق لان المسألة اجماع ولا اعتبار بالخلاف
 الحادث قال الروياني وعلى النقص فاذا وطئها لزمه الحد ولم يثبت النسب ولا بعده وهو اختيار
 الامام انتهى ومراده بالامام واليه وفي الحاد من الزكشي ثم انتهى فانظر حكمه كيف يرد جوابه مع دعواه
 في قول من يمتد مذهب من يقول هذه القول فاطنك من هو متد مذهب مذهب من يقول خلافه
 قيل المسألة خلافية وقد صرحوا بعدم النقض في كثير من السائل اذ احكمها حاكم يرى الجوان في ايه
 مجرى الخلاف في المسألة ليس هو السبب لعدم النقض واما السبب لذلك قوة الدليل فمره **قال الترمذي**
 في الحاد بشرط مراعاة الخلاف ان يكون ما خلا خلاف قويا فان كان واهيا لم يبرأ على **الشافعي** قال **الحافظ**
 السيوطي في الاستبصار والنظاير خاتمة بنقض قضا القاضي اذا خالف نصا واجماعا او قيا ساجليا **قال الفقيه**
 او خان القواعد الكليه **وقال السبكي** الحنفية او حكاما لا دليل عليه نقله السبكي في فتاويه الى ان قال
 وما خلا المذهب اهل المذبه فهو كالحال في الاجماع انتهى نقل المقصود من الاستبصار والنظاير وقيل **الربيع**
 ما في المسألة من ضعف الدليل مع مخالفة المذاهب الاربعه وقول السائل هل الفقيه الشافعي مصيب ام محبط
 جوابه انه محبط كما قد علمت مما او ردت من المنقول وقول **ابن الصنوبر** ليس ما في فيه من فقه
 التي لا تباح له المحصورات كما ان ذلك معلوم ومن اعلم **شيبه** من عمل اختتم هو ووجهه وطلبت ان
 بطلانها وقال اهلها طلقها وماله غرض بطلاقها واحد بشعر راسه وقال الشهد وانها الطالو الثلاث قاصدا
 الشعر من راسه وتنقها وطرح بها ومعه شاهد حين لزم راسه فاقولكم هل يقع طلاقه وقيل قد
 يمينه ام لا **اجاب** رحمه الله اعلم ان شيخ مشايخنا الامام العلامة وحيد الدين عبد الرحمن بن ابي رباح
 سبل عن حله قال لزوجه انت طالق ثلاثا ثم قال مع قوله ذلك حصاة وقال ما نوت الا الحصاة فلجا
 نعماده لانه اذا التي حصاه ونوى الحصاه لم يطلق كما اقرى به الامام عجيل بن محمد بن **والسيد**
 الترمذي في فتاويه انه الراجح وصورة ارجيل فيما اذا كانت عورة عورة والقها ونوى العورة واجاب
 بانها لا تطلق ومثلها الحصاه بخلاف ما اذا نوى اصبعة فانه لا يقبل ويقع الطلاق بحجاي الجواهر والفرق
 ظاهر انتهى اذ اعلم ذلك فقول اذا كانت الشعر في يده وانما حلال بلفظه بالطلاق ونواها قبل ذلك منه
 على الراجح التي اعقده السهوي رحمه الله ونوقا قال لا يحيل في مسألة العورة وتبعهما ان ياد كما تقدم
 لان الالتفات بينه خالبيه في راده الشعر كما في الطلاق من الوثاق بخلاف ما اذا لم يكن الشعر في يده وكانت

في بعض الاعتقادات التي يعتقد من مذهبنا فقي قدر بقلبه عليها الا عن اجتهاد منه في الاستفتاء

فلا ثم انه دفع امره الى فقيه شافعي فقال اذا وجد

نعم يقع التلقيات الثلاث اذا طلق الزوج امراته بالان والود دفعه واحده ولا تحل له حتى تنكح

غيره نكاحا صحيحا بالصنفه المعترفه شرعا وتنفق عليها وتطهرها وتطهرها وتنفق عليها وتطهرها

المذهب وما ذكرنا بعضا مما احتج به القائلون بوقوع الثلاث فمر طلاق امراته ثلاثا فادفعه

واحده وبعض ما قيل في ذلك اعلم وفقهه وان كان الامام العلامة الحجة محي الدين النواوي رحمه الله

قال في شرح مسلم اختلاف العلماء في الامراته ان طلق ثلاثا ففقال شافعي وماكرهوا وحسينه والجمهور

العلماء السلف والخلف بمعناهم يقع الطلاق الثلاث واطا ووك وبعض اهل الظاهر لا يقع

الا واحدا وهو وان عرج الحاج اول طاه ومحمد بن شمساق الكلام اعني النواوي على ما اجمع به كل من

الفرقين مقبولا الحجة القائلين بوقوع الثلاث مصعفا للحج القائلين بانه لا يقع الا واحدا والجمهور

الصحيح الصحيح عن علماء الاسلام بما يستتف عليه من ايراد ذلك ففذه المذهب الاثر

ناطقه بوقوع الثلاث كما تقدم مع انه لا يجوز التقليد لغير الائمة الاربعه للوقوف بالنقل عنه

كل الرزق كلفت المنتسب اليهم وتروا الدواعي من تناعهم لتقل مداهمهم وتبينها وتخبرها وتبينها

وانتشارها حتى ظهر تقييد مطلقها وتخصيصها مما خلا فغيرهم فان مداهمهم قد ذهب انتشاره

فلم ندون ولم ينشر في هذا الوقت وان انتشرت فيما تقدم كما نقل ذلك الامام العلامة الشيبه النعمان

وتلميذه العلامة ابن العباس الطنيداي والعلامة شهاب الدين راجح وغيرهم عن القلم ابن حجر وابن الصلاح

غيره من المحققين بل نقل عن امام الحرمين انه لا يجوز تقليد الصحابه رضوان الله عليهم وان كانوا اجل قبله

من غيرهم لا ارتفاع الشقه عندهم اذ لم تدون ونشر خلافه الا يمه الذين لم يتابعوا ورايهم

187

ادقة المراهله فاذا

الثلاث

اتهمه القاضي خلفه **مسألة** في رجل شاجر هو وورثته فخرجت اليه اخيها فقال لا
 للزوج تطلق وانا الزم اخي بترك من المهر قال من المهر لا يراد في رجل المهر كونهما معقودا انما لا
 فقال الزوج بعد البراءة الصادرة منها انت طالق ثلاثا بثلاث كالحلقة حرمته على
 البراءة فهل يقع الطلاق والصورة هذه ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى ان البراءة غير صحيحة والفرقة
 هذه وقوله انت طالق على صحة البراءة صيغة معاودة فان ابرأته بعد الطلاق فبرأها ولو
 برأه غير صحيحة وقع والا يقع والله اعلم **مسألة** عن رجل غاب عن امرأته مدة سنتين ولم يترك
 لها نفقة ولا ما يحل عليه من المهر والنفقة بطلانها وطالبها الزوج
 بالبراءة وفي نظر ان البراءة شرط من شروط الطلاق وفي لا تعلم ما الذي ابرأت منه فهل يبرأ الزوج من
 الامور الواجبة والنفقة التي عليه مدة غيبته وهل يصح برأه على لوجه المذكور ومعه ذلك
 معه بنت طلاقه غاب عنها وعن امها المذكور فهل يحل عليه جميع ما يتعلق من حقوق التزويج والنفقة
 ام كيف الحكم **اجاب** رحمه الله تعالى ان الزوج اذا لم يتفق زوجته مدة استقرت النفقة وجميع حقوق
 الزوجية في ذمته فيها فاذا اطلب منها البراءة لجميع حقوق الزوجية فابراة وفي لا توقف
 ما بد منه من حقوق الزوجية المعروفة المعتد به شرعا من القدر والصفة او عارضة به المظن
 المعتد به شرعا لكنها تحمل مدلول لفظ الابراء كما في صورة السؤال فالبراءة غير صحيحة وفيه مرجع
 الشيخ الامام عن البراءة بعد التام في قواعده ان من يطوي كلام لا يعرف مدلوله ولا معناه لا يوافق
 به قال العلامة ابن رجب وهو ظاهر وصرح به الدارمي من اصحابنا فاذا ادعت المرأة المذكورة انها
 لا تعرف مدلول لفظ الابراء او كانت من من تخفى عليها لعمري ولم يصادفها الزوج فالقول قوله
 يمينها كما افتي به العلامة التتال الرجاء ولتماما النفقة على بنتها في غيبته فلا يرجع
 على الاب الا اذا اذن لها بالانفاق او انفقت عليها من مالها بقصد الرجوع والشهر
 لترجع على الاب والله اعلم **مسألة** عن رجل طلبت منه زوجته ان يطلقها بعد
 مشاجرة منها فقال انت طالق ما به فهل يقع الطلاق الثلاث بقوله هذا ام لا المسألة
 تخالفا لو قال لها خدي فطلقها المشاجرة هذه هل يقع كما اذا قال انت طالق ما به
اجاب رحمه الله تعالى نعم يقع الثلاث بقوله انت طالق ما به وما به صفة لمصدر محذوف
 اي تطينان فله كما قدر وادرك في انت طالق ثلاثا وقول السائل كرا لله هوادة
 المسألة بخالها الى اخر كلامه فجوابه اذا قال لها بعد طلبها الطلاق خدي ما به فهو كتابه
 يقع الطلاق الثلاث مع النية والله اعلم **مسألة** عن رجل قال له جماعة طلق زوجته فحكم
 قد هي مطلقة ثلاث عشرة ولم ينوي بذلك طلاقها وانما قال مجازية لغير ذلك فحكم
 القائل في ذلك **اجاب** رحمه الله ان حكمه وقوع الطلاق الثلاث وان لم ينو ذلك طلاقها
 والله اعلم **كتاب الجمع** **مسألة** عن رجل طلق زوجته طلقة

بغير عوض واعطاها صداقها ولم يرض تبره فجلست حسين يوما ثم انها حضرت
 لزوجها الى الشرعة المطهرة وادعت بانها ما اخذت مهرها فاثبت عليها بشهادة رجلين
 ثم انه نادى بطلاقها بعد خمسين يوما هل يجوز ان يرجع له بعد جديده ومهر جديد من
 ان تنكح زوجا غيره ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى ان الطلاق رجعي بان كان على غير عوض
 بطلاقها بعد ذلك ثلاثا قبل انقضاء عدتها وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له بعد
 حتى تنكح زوجا غيره والله اعلم **مسألة** عن رجل طلق زوجته المدحول بها طلقة واحدة بغير
 عوض وقد كان اعطاها بقرة عن مهرها فبعد ان طلقها اخذت جميع ما في بيتها مما
 هو ملكه ثم بعد نحو شهر توفي الزوج فهل يحل عليها رد جميع ما اخذته وما اذا
 تسخفه من تركه افترنا **اجاب** رحمه الله تعالى ان اطلاقها طلقة واحدة بغير عوض والحال
 انها لم تكن الثالثة فالطلاق رجعي فاذا مات قبل انقضاء العدة استحققة الامة
 وهو النكاح كان له ولد والرابع ان لم يكن له ولد والبقرة ان رضيت بها عوضا عن مهرها
 في حال حيوتها او بعد موته فذاك وان لم ترض بها كانت من حلت الزكوة ولها المهر
 المسمى من تركته ونجب عليها رد جميع ما اخذته مما هو ملكه والصورة ما ذكر
 والله اعلم **مسألة** عن رجل حصل بينه وبين زوجته مشاجرة بسبب اخيها ثم ان
 اخيها المذكور قال له طلق اخي اعرب عليك اهل الدنوت وهو محتوم منهم لفقره
 فقال في طلقه خوفا من غمها به فهل يقع الطلاق والحال هذه او لا يقع كونه طلق خائفا من اشاعة
 غمها به افترنا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم يقع الطلاق رجعيا والصورة ما ذكر للزوج ان يرجع
 قبل انقضاء العدة لعدم الاشارة الشرعي ولا نحو الزوج ان يكون موثرا فيجب القضاء او غيرها
 فحسب نظارة وحكم مطالبته وحبسه والله اعلم **مسألة** عن رجل طلق امرأته المدحول
 بها طلقة واحدة بغير عوض ثم استرجعها اخرها التي طلقها به ثم راودها على
 الرجوع الى بيته فابت ان تعود معه وله بينه تشهد جميع ما ذكر فهل الطلاق
 رجع والمراجعة التي صدرت منه صحيحة وفي ناشره بعدم طاعتها له مع ثبوتها على
 كاحدة ام كيف الحكم **اجاب** رحمه الله تعالى ان الطلاق رجعي والصورة هذه فاذا راجعها
 باللفظ المعتد شرعا نزلت عن الرجوع الى بيته فهي باشرة فتسقط نفقتها وكسوتها وجميع
 من التزويج لها حتى تعود الى طاعته وهي باقية في عصمة زوجها والله اعلم **مسألة**
 عن رجل قال لامرأته انت ولية النساء بنفسك هل يكون كتابه ام صريح افترنا **اجاب** رحمه الله تعالى ان قوله
 انت ولية النساء بنفسك كتابه عن الطلاق فان نوى طلقه او طلقين او ثلاثا وقع ما
 نواه وان لم ينو شيئا فلا يقع شيء وحيث لم ينو الثلاث فله ان يسترجعها قبل انقضاء العدة
 والله اعلم **مسألة** عن رجل طلق امرأته طلقة واحدة ثم اعطاها في مقابل مهرها ودينها

شبا لا يبلغ ثمنه مهرها فرضيت به و ابرائه عن الباقي فهل يكون الطلاق رجعيًا أم لا
الحاج نعم انه لو اذ اطلق زوجته المدخول بها طلقه واحدة بلا عوض كان الطلاق
رجعيًا ان لم تكن الثالثة ولا ثلثها الثلاث ولا تنص برأها له عما بقي من المهر والبر
بعد الطلاق حيث لم يتقدم بذلك شرط والله اعلم **مسألة** عن رجل قال لامرأته اخرج
من بيتي فانت طالق فمكثت نحو سنين وخرجت فهل يقع الطلاق أم لا فاذا اقدم
بفتح طلقه واحدة فاذا استرجعها ثم خرجت بعد الاسترجاع هل يقع طلقه
ايضا أم لا فاذا اقدم لا يقع واسترجعها احتياطا فاذا اطلقها بعد ذلك طلقه فهل يكون
الثانية لاجل استرجاعها المرة الثانية أم لا **الحاج** نعم انه لو اذ اقال امرأته اخرج
فانت طالق فخرجت وقع طلقه وانما كانت الثانية فله ان يراجعها
قبل انقضاء العدة حيث لم يكره هذا التطبيق لثاني شرطه عوض فان شرطه
عوض احتج الى عقد جديد والله اعلم **مسألة** عن رجل خاصم وهو وامرأته فابله
عن مهرها وطلبت منه الطلاق فطلقها طلقه واحدة بصيغة انت طالق فهل الطلاق
رجعي أم لا **الحاج** نعم انه لو اطلق رجعي والصورة هذه والله اعلم **مسألة** عن رجل اطلق امرأته
طلقه واحدة بغير عوض ثم استرجعها قبل انقضاء عدتها فخرجت منه فله ان يراجعها
فهل استرجاعها صحيح أم لا ثم انما بعد ذلك خرجت من بيته وعرض طاعته بعد الاسترجاع
بغير سبب شرعي فهل يجوز لها ذلك أم لا وهل تستحق النفقة ما لم تعد الى طاعته أم لا
ثم ان الرجل المذكور طلقها ثلاثا على تمام البراء فلم يبر فوراً ولا على التراخي فهل يقع الطلاق
أم لا **الحاج** نعم انه لو اطلقها طلقه بغير عوض ثم استرجعها ولا استرجاع صحيح اذا
صدر بلفظه المعتبر شرعاً ثم اخرجت من بيته وعرض طاعته فهي بائنة لا تستحق شيئا من مهر
النكاح حتى ترجع الى طاعته فاذا اطلقها ثلاثا بعد ذلك على تمام البراء فلم يبر فوراً فلا يقع
الطلاق والله اعلم **مسألة** عن رجل ابرأته زوجته عن مهرها بغير طلب منها وهي عالمه فيه فبرأ
وصفه ثم بعد ذلك قال لها انت طالق فبعدها قال له اخوها بخلافك هو لا يملك
شيئا الى بعد اذ اصابعه فهل يبرأ الزوج من المهر أم لا وهل يقع الطلاق رجعيًا أم لا
وهل يقبل منه ثم يقصد الا بعد اذ اصابعه بذلك وان ذلك لم يكن تفسير التعدد
الطلاق في بيته أم لا **الحاج** نعم انه لو ابرأ الزوج بتمام المهر والصورة هذه ويقع الطلاق
رجعيًا بقوله انت طالق حيث لم يتوى الثلاث ولم تكن الثالثة وقوله جوابا لم قال
له بخلافك فقال هو لا يملك شيئا الى اصابعه فاصداً تعداها لا لا خيل بانة نوه
ثلاث طلاقات فيصديق ما قصد فليتنق له بما في قصده وليست هذه المسألة كسابقة
ما اذا قال لزوجته انت طالق وقال ردت اصبعي فانه لا يبرأ ظاهراً ولا باطناً والفرق
بين

بين المسألة لا يخفى والله اعلم **مسألة** عن رجل قال لزوجته اخرجي من بيتي فلا تخرج
الضرب طالق البهائم وقصر ولم ينو الطلاق فكيف الحكم في ذلك **الحاج** نعم انه لو قال على
الحرام من كذايات الطلاق فاذا لم ينو بها الطلاق فلا يقع بحال وعليه كفارة بين
وان نوى به الطلاق فلا يقع ايضاً في الحال بل بالياس من ضربه وذلك موت الخالف
او المحلوف على ضربه والله اعلم **كتاب في الخلع** **مسألة** عن رجل قال لامرأته
ان اعطينيني حرفين فانت طالق ان اعطينيني حرفين فانت طالق حشر طلقات
ان اعطينيني حرفين فانت طالق حشر طلقات طلقه ولم يغط شيئا فهل يقع الطلاق
والصورة هذه أم لا **الحاج** نعم انه لو اذ اقال امرأته ان اعطينيني حرفين مع الاول
والثاني والثالث فلم يغط الحرفين فلا يقع شيء وان اعطته حرفين فوراً بعد
قوله ان اعطينيني حرفين فانت طالق وقع عليه طلقه واحدة والله اعلم **مسألة**
عن رجل طلق زوجته ثلاثا على تمام البراء من مهرها المعلوم في ذمته فابراه
الى مهرها بلغتها ثم عبد لها مهرها ونزكها ما الحكم في هذه الامور هل يقع عليه الطلاق
أم لا **الحاج** نعم انه لو اطلقها ثلاثا ففقد وان كان العلامة ان يبرأ فتم قال لزوجته
انت طالق على تمام البراء ان علي من صبيغ المعاصي لا التعليق وتنع في ذلك ابا زرع
الحرفي فعليه ان ما في صورة السؤال من تطبيق الثلث بالصيغة المذكورة يقع
اذا لا شرط بذلك صحة البراء عندهم جعلها من صبيغ التعليق ولفظ فتواه على سوال
صورته رجل قال لزوجته انت طالق على تمام البراء وقد كانت ابرأ قبيل التعليق
فاجاب ما لفظه فبرأ في الاصبغ وغيره قال **قوله** انت طالق على تمام البراء مثل قوله
ان ابرأني فانت طالق فاذا كان مثله فيائي فيه حكمه وهو انه لو قال ذلك لمن
ابراه فان لم تلتفظ بالبراء فلا وقوع وان تلتفظ بها ففيه وجهان متينان
وهما ان المعتبر في التعليق على البراء براءة صحيحة أم مجرد التلفظ فعلى الاول
لا وقوع وهو الاصح وعلى الضعيف يقع ومحل الخلاف كما هو ظاهر حيث لم يقصد
التعليق على مجرد التلفظ بالبراء والا وقع جرماً ووقع لبعضهم انه افق هذه المسألة
بالوقوع باي شيء من المثل وليس كذا عم انتهى منه يعلم جواب السؤال بعدم الوقوع والله اعلم
مسألة عن رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول بها ما بقي ان لا يشرب قهوة
فلان فلان فلا يلف الحكم في ذلك **الحاج** نعم انه لو اطلقها طلقه واحدة فيصديق الطلاق بائناً ان كانت شديدة في
صد اقرباها وغيره على ان يطلقها طلقه واحدة فيصديق الطلاق بائناً ان كانت شديدة في
ون بينهما فان كانت تصلي بان بلغت لذلك واستمرت بترك الصلوة الى حين البذل فلا
تحصل التخلص بذلك فطريقه ان كانت غير شديدة فيما ذكرناه ان يبذل له ثم يبرأ
بين

هذا الكلام

هذا الكلام

هذا الكلام

الطلاق والرجوع
في حال كونها باينة بالطلاق المذكورة فلا يقع عليها الثلاث ويرجعها بعقد جديد

في دينه وماله ما لا في طلقها عليه فحينئذ يحصل التخلص فاذا اشرب قهوة المذكور
في حال كونها باينة بالطلاق المذكورة فلا يقع عليها الثلاث ويرجعها بعقد جديد
والله اعلم **مسألة** عن رجل قال لامرأته اسطالو الي تمام البراء فقال انت البرء ولم
تقل من المهر اذ عت انما لم تعرف كم عدد مهرها فهل يقع الطلاق وتصح البراءة او يقع
الطلاق فقط ويلزمه مهرها لكونها لم تعينه بالبراءة وايضا انها تدعي معرفته بعد
وقدر او وصفه او لا يصح واحد منهما ام كيف الحكم افنونا ما جاور **اجاب** عن ذلك ان قول الزوج
لزوجته اسطالو الي تمام البراءة او على تمام البراءة وان لم يقل من مهرها وان قولها
انت البرء وان لم يقل من مهرها صيغة معاوضة فقولها مشتمل على الجهالة بالبراءة
عنه وكذا قولها فان نوى المهر وكانا عالمين به وقع الطلاق الثلاث ولا يلزم
المهر المستحق وعليها كالمهر المثل هذا حيث صادفها على جهلها فان لم يصادفها
فتصدق بيمينها اذ لم تاذن فيه حيث زوجها وليها المهر بلا استئذان والله اعلم
مسألة في رجل تشاجر هو وامرأته فخرج من عندها وقال كجاعة على ما تشهدوا
ان فلانة بنت فلان طلق طلقه واحدة على تمام البراءة فاعلمها بان ذلك فابرات
وقت ان وصلها الخبر ثم بعد ذلك قيل له خجلها الطلاق فقال هي الطلاق الثلاث
محض هو في المرة الاولى والثانية فهل يقع الثلاث ام لا يقع الا الاولى وهل
يقول من رآه ام لا **اجاب** عن الله اعلم ان قول **مسألة** عن طالق على تمام البراءة وقصد البراءة
عن المهر فابراته فوراً ان كانت صاصرة او عند بلوغ الخبر ان كانت غائبة عن المهر وكان طلق
بقدره وقع الطلاق باي حال لان البراءة عن المهر معاوضة ويرجع الى الزوج بعقد
جديد فحينئذ لا تصادق الطلاق الثاني بوثيقته وان اختلف شرط من الشروط والطلاق
فلا يقع الطلاق الاول ويقع الثاني ثلاثا والله اعلم ونفعنا الله بالخير **مسألة** في الطلاق
مسألة عن رجل قال لامرأته انت او هي على من الشبع المحرمات هل هو طلاق او
افنونا ما جاور **اجاب** عن الله اعلم ان نوى بقوله انت على من الشبع المحرمات الطلاق
فهو طلاق او الظهار فهو ظهار وان لم ينو شيئا فلا يقع شيئا وعليه كفارة
فيمن وهي اطعام عشرة مساكين كل مسكين مد او صيام ثلثة ايام او عتق رقبة والله اعلم
مسألة عن رجل تشاجر هو وامرأته في الليل فقال لها اسكتي انت على مثل اتي هذا
الليله في نيته الاستمتاع فهل يصير مظالم لانه اطلق اللفظ ولم يعرف صيغة
الظهار واذا قلتم يلزمه بذلك كفارة الظهار والمذكور فقيل لا يمكن الرقبة و
يقدر على الصوم ولا يمكن اطعامها فاذا اكلون عليه وان تقولوا كفارة يمين **اجاب** عن
اعلم ان السائل انت على كفاية في الطلاق والظهار في كفارة يمين **اجاب** عن

الطلاق

السؤال هو دية بانه نوى الظهار مؤقتا لمدة وفي الليله وتحصل العود بالوطي
في المدة لحصول المخالف لما قاله دون الامساك ونحو الزرع تغيب الغنم
محرمه الوطى قبل التكفير وانقضت المدة فاذا انقضت المدة ولم يكفر حاز الوطى
وبقيت الكفارة في ذمته ولو لم يطا اضلا حتى مضت المدة فلا تنقض عليه هذا
حكم المطاهر الموقته والله اعلم **مسألة** عن رجل حلف على امرأته بالحرام ان حرت
من يتي ما عا د ارجعك بنفسك فاذا لم يراجعها فهل يقع الطلاق ام لا فاذا وطل
وكيلان راجعها فهل يكفي عدم وقوع الطلاق ام لا **اجاب** عن الله اعلم ان نوى الطلاق
بقوله على الحرام وقع طلقه واحدة له من راجعها في العدة ما لم تكن الثالثة
وان نوى طهارا او وقع طهارا وان لم ينو شيئا لم يقع شيء وعليه كفارة يمين وقد
تقدم تقريرها والله اعلم **مسألة** عن رجل حلف بالحرام من عياله انما عا د يترك
احدا من اصحابه فاشترى رجل من اصحابه عبادة من رجل اخر واذن المشتري للمخالف
المذكور ان يضمن عليه بالثمن المبيع فضمن ثم ان البائع طلب ثمن العباة فسلم
التم بطرق الضمان الواجبه عليه ناسيا للحلف فلما ذكر حلفه استرد
العباة من المشتري خوفا من الحنث واعطاها رجل اخر فهل يقع عليه شيء من الحنث
والحال ما ذكر وهل يسمى تسليمه بطريق الضمان الواجبه عليه سلفا ام لا **مسألة**
في حال لو اراد المخالف ان يسلق احدا من اصحابه عند حاجتهم وانقطع عنهم بعد هذه
اليمين ليغور بالاجر المفصل على احرا الصدقة فاذا اخرج عليه افنونا ما جاور **اجاب** عن الله اعلم
ان السائل ان الحلف بالحرام من كنيات الطلاق فان نوى به الطلاق وقع ما نواه به
من واحدة او اكثر وان لم ينو فعلية كفارة يمين وهو انه يتخير فيها بين عتق رقبة
مومنه بلا عيب نخل بالعمل والكتب او اطعام عشرة مساكين كل مسكين مد
من غالب قوت بلده والمدير طل وثلث بالبغدادى وطل بعد ادمانه درهم
وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع درهم والدرهم هو القفله وبيع كسوة
عشرة مساكين بما يمس كسوة كقيم او عما هو اوان اراد ان يعنى ان من وجب
عليه كفارة يمين مخير بين ان يعتق الرقبة او يطعم العشرة المساكين بما ذكره
او يكسوه كذا لك فان عجز عن كل من الثلثة لزمه صوم ثلثة ايام ولا يجب عليه
تتابعها الاطلاق الاية ووجوب الكفارة حيث فعل فعل المحلوف عليه اذ علمت
ذلك فاعلم ان تسليم الثمن بطريق الضمان لا يسلفا اذا السلف هو الاقراض وهو
قليل الشيء على ان يرجد له واليمين ليس كذلك بل التسليم واجب عليه اذ هو
مطالب به مع الاصيل لا سيما وقد ذكر ناسيا وقوله السائل عا د يترك

ما خوذ مما تقدم والله اعلم **مسائل في العبد** **مسألة** عن رجل طلق
زوجته ثلاثا وله منها اولاد ورجل طلق زوجته ثلاثا وله منها اولاد
اجاب رحمه الله تعالى نعم يجب السكنى لعنده طلاق ولو كان الطلاق باينا لم يلغ
او ثلاثا حاملا كانت او حاملا قال الله عز وجل سكنوهن من حيث سننتم من وجب
وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفراق وليس لزوجه او غيره اضرارها
ولا لها حرج منه حتى لو اتفقت مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير حرج
لم تجزى على الحاكم المانع منه لان العدة حق لله تعالى وقد وجبت في السكنى
قال الله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن واصناف البيوت من جهة انها
سكنانهن ولله اعلم **مسألة** عن رجل طلق زوجته طلاقا باينا ثم تعبد له ان
ان تعبد فهل يجوز له ان يسكن عندها سواء كان معه محرما ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى
العلل اربعة الله تعالى يحرم على الفارق مسكنه المعتد الا في دار واسعة مع حر
مميز بالغ لها ذلك وانتي او له انثى ومع فقه او مع زوجة له او مع امه لا حرج
لكن تكره او بلا محرمان انفراد مسكن كل منهما فقه كطبخ ومستراح وتبريد
ومهر ومصعد واغلاق الباب بينهما والعلو والسفل مسكنان واسكنانهن
في العلو والى فان كان مسكن احدهما في مسكن الاخر لم يجز بلا محرم ولو لم يكن في
الواسع البيت وصعد ولم يسكنها ولو مع المحرم فان بنى بينهما حايلا ونفى لا يفي
بما جاء ثم ان كان بابا خارجا فذاك والا شتر طهرم ونحوه هذا في المعتدة وغيرها
كذلك ولله اعلم **مسألة** عن رجل توفي في محل مستعار فارادت المرأة ان تعبد عده
الوفاة والاحد اذ فضا عليها ذلك السكن وتاذت بالجيران فهل لها الخروج
الى مسكن اخر والصورة ما ذكرنا كيف الحكم افتونا **اجاب** رحمه الله تعالى ان معتدة
تجب عليها الاحد اذ وهو ترك لبس مصبوع كزينة وان حشش وان صبح قبل الشجر
وبياح غير المصبوع من قطن وصوف وكتان وحري وبياح المصبوع لا يقصد
الزينة فان كان الوهن يقصد به الزينة حرما او مالا يقصد به الاحقال
الواجب فلا يحرم وحرم عليها حلي الذهب والفضة واللؤلؤ وتحرم عليها التظليل
في البدر والشمس والطعام والكحل وتحرم عليها الاكحال بالامد لان فيه زينة والله
الا لحاحه فتسكن به ليلا ونهارا وتحرم عليها ان تظلي وجهها بالحر
وتحرم عليها الخطاب بالحناء وغيرها وحل لها التظليل بغسل راس وقلم اظفار
وان اله وسخ وامنشاط ولو بالحناء ان لم يكن فيه حرج محرر وتسكن في المسكن
الذي كانت فيه عند الوفاة ولها الخروج لحاحه كشرط طعام او غسل او غير ذلك

مما احتاج

مما احتاج اليه ولجوز لها الخروج الى دار جارتها لغيره وحديث وغيره مما يحصل
به الا يناسي شرط ان ترضى وتثبت في بيوتها والله اعلم **مسألة** عن رجل حج الى بيت الله الحرام
فبعد انقضاء حجه وصل الى الطريق فمات وله زوجة ببلده فارادت ان تزوجه بعد
انقضاء عدها فهل لوليها ان يزوجه او عليها ان ترضى **اجاب** رحمه الله تعالى ان تزوجه بعد انقضاء عدها
كما صرح به في اصل الروضة قال في فتاوى السيد الشهودي ما حاصل المقصود
منه وطريق ذلك اذا كان لها ولي وصادقها على ذلك بان طر صديق المحرم
فانه يجوز تكاثرها من الولي واما اذا تراءفوا الى الحاكم ولم يكن لها ولي فاستقر
من الحاكم فان اقرت انها زوجة فلان وانه مات فلا يزوجه الحاكم قطعا
ما لم تقم حجة على الموت وقال العلامة وحيد الدين البجلي في فتاويه بعد نقل كلام
الشهودي قل ما ذكره من منع الحاكم من تزويجها حتى يشهد عده لان بخلاف الولي
الحاضر طاهر انه مبني على ان تصرف الحاكم على انه حكم منه نصحة ذلك وفيه
اضطراب للشخصين **مسألة** عن رجل قال السبكي في باب احياء الموات الصريح عندي
وفاقا للقاضي ابو الطيب انه ليس يحكم منه اهل ولا نقل عن شيخه شيخ الاسلام ابن
ابن باد اعتماده في مواضع حل العقود في حكم المفقود ثم قال بعد ذلك والحاصل
ان المفقود اذا قامت بينة بموته واستفاظ موته او احببه عدل ولمزوجه
ان تزوجه ولو بالقاضي حيث شهدت عده البينة او استفاض عده او صدق المحرم
سأله ما ذكرناه انتهى المقصود من كلامه ومنه لو خد الحواب والله عز وجل اعلم واهل
مسائل في النفقات **مسألة** عن رجل له زوجة مطبوعة ممكنة له من نفسها
ولله مبدعة مبددة لم ينفق عليها ولم يكسها فهل يلزمه جميع مونها الواجبة لها
عليه شرعا وهو انما يتاخيرها وهل يشاب ولي الامم وحاكم الشرع المطهرة على احبارة
عليها حيث امتنع او لا **اجاب** رحمه الله تعالى انه يجوز على الزوج نفقتها وهي كل يوم مبدان
ان كان موسرا او مبد ونصفان كان متوسطا ومبدان كان معسرا ولحق عليه الاجر
من غالب ادم كلب وكسوتها وجميع المون الواجبة عليه شرعا وما لم يسلمه في المبد
الماضية فهو عليه دين ثابت في ذمته يجب تسليمها اليها لتلك المبدعة وجبره الحاكم
على ذلك وشاب لذلك الثواب الجزيل بالمقصد الجليل والله اعلم **مسألة** عن رجل له امرأه
في عصية بكاحه وله منها بنت لم ينفقها ولم يكسها مبدعة ستة عشر سنة فهل
يلزمه نفقتها وهي عليه دين لا وهل اذا انفقتها ابن المذکور له الرجوع بنفقتها
ام لا وهل اذا تزوج الاب البنت المذكورة وهي كزينة اذ نكحها واذن امها واخيها

النكاح صحيح ام لا وهل له ان ياخذ ما دفعه الزوج اليها من كسوم وحلي وغير ذلك ام لا
باب رحمه الله تعالى اذا كانت الزوجه المذكورة غير ناشرة لزمه نفقتها وكسوتها وحملها
ما هو لها شرعا ولو لم ينفقها ويكسها مدة ولا تسقط بمضي تلك المدة بل هي عليه ذميمة
عليه نفقة البنت ان كان حيا ولو لم تكن البنت لستوا بحيت وحيث وانفقت الام من مالها
بقصد الرجوع مع الاشهاد على ذلك فلها الرجوع واذا زوج الاب المذكور البنت بغير
والحال فيها بغير النكاح صحيح وليس له اخذ ما دفعه الزوج مما ذكره وحمل عليه مدة ولا
مسألة عن امرأة من وجه ضربها زوجها ضربا مبرحا ونهددها ولجأها الى الخروج من بيته
وقالها ان لم يخرج من بيتي لا فعل بك كذا وكذا فخرجت من بيته بهذا السب الذي يستلزم
ابنها ولا طلقها ولا انفقها فاذا انفق عليها افتقر مهرها **باب** رحمه الله تعالى اذا كانت باذلة لنفسه
مطبعة له وانما لجأها الى الخروج فتسحق عليه النفقة وهي لكل يوم مدين ان كان موطرا وان كان
متوسطا مدين ونصف وان كان معسرا مدين وأمد نحو سبعة عشر اوقية والواحد غالب
البلد وكذلك تسحق من مال ادم البلد ويقدره القاضي باحتجاده وتسحق جميع ما مر من مهر
الزوجية والكسوة والنفقة **مسألة** عن رجل تزوج بامرأة واسكنها بئر اهلها فمهرها
امه واخذت بغيرها وكلها لها المشاق من الخدمة فشكت على زوجها فقال لها انا
لا اقدر منع امي واحق من بيتي فثبت جليست وانكثرت فاحرمي عند اهلك فهل تكون
ناشرة لخروجها الى اهلها مع انها طابعة لزوجها باذلة نفسها ويقول الروح انك
حيث كنتين فهل تسحق النفقة وجميع مهن الزوجية كونها ملجأة الى الخروج وقد اذن لها
بالخروج ام كيف الحكم **باب** رحمه الله تعالى لا يكون فاشرة والصورة ما ذكره فيجب على الزوج نفقتها
وكسوتها وجميع مهن الزوجية وتجب عليه اسكانها محل لا تنظر فيه حيث لم يقبل كونه
ذكر **مسألة** عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها ثم اذله خرج من عندها من البيت الذي هو ساكن
فيه فريد لا هانتها وهاجرها مدة عشرين سنة له ابنة منها ولم ينفقها هذه المدة والاعسام او لم يعرف
ثم انه طلقها بعد العشر السنين ولم يسلم المهر فادخل عليه **باب** رحمه الله تعالى اذا كان الزوج المذكور
باذلة نفسها فلها نفقة ما مضى ويكفر على الزوج دين محقق نفقة العشر السنين كل يوم مدين
من الطعام ونصر عليه دينه وكذلك الكسوة واما نفقة البنت فتسقط عن الزمان
وتجب عليه والله اعلم **مسألة** عن رجل تزوج من دون البلوغ من ولها المهر والحال انهما
للوطء سلك الى الزوج ولم يطأها ثم ان اباهما اخرجها من بيت الزوج وطلبت نفقتها وجميع
ما في ذمتها من نفقة الزوج ذلك ام لا **باب** رحمه الله تعالى ان النفقة لا تجب والصورة ما ذكره
حق تيسر الزوج وتجل الى داره فان سلمها وحملها الى داره وهي صالحة للوطء وجب له النفقة
وجميع مهن النكاح ونكاحها **مسألة** في رجل زوج بامرأة وسكنت بدارها والزوج يار

اخرى

لا يخرى يتزوج اليها في بعض الاوقات نادرا ولم يطالبه بسكنى في حيوتها ثم ان المراه المذكورة
النكاح صحيح ام لا وهل له ان ياخذ ما دفعه الزوج اليها من كسوم وحلي وغير ذلك ام لا
باب رحمه الله تعالى اذا كانت الزوجه المذكورة غير ناشرة لزمه نفقتها وكسوتها وحملها
ما هو لها شرعا ولو لم ينفقها ويكسها مدة ولا تسقط بمضي تلك المدة بل هي عليه ذميمة
عليه نفقة البنت ان كان حيا ولو لم تكن البنت لستوا بحيت وحيث وانفقت الام من مالها
بقصد الرجوع مع الاشهاد على ذلك فلها الرجوع واذا زوج الاب المذكور البنت بغير
والحال فيها بغير النكاح صحيح وليس له اخذ ما دفعه الزوج مما ذكره وحمل عليه مدة ولا
مسألة عن امرأة من وجه ضربها زوجها ضربا مبرحا ونهددها ولجأها الى الخروج من بيته
وقالها ان لم يخرج من بيتي لا فعل بك كذا وكذا فخرجت من بيته بهذا السب الذي يستلزم
ابنها ولا طلقها ولا انفقها فاذا انفق عليها افتقر مهرها **باب** رحمه الله تعالى اذا كانت باذلة لنفسه
مطبعة له وانما لجأها الى الخروج فتسحق عليه النفقة وهي لكل يوم مدين ان كان موطرا وان كان
متوسطا مدين ونصف وان كان معسرا مدين وأمد نحو سبعة عشر اوقية والواحد غالب
البلد وكذلك تسحق من مال ادم البلد ويقدره القاضي باحتجاده وتسحق جميع ما مر من مهر
الزوجية والكسوة والنفقة **مسألة** عن رجل تزوج بامرأة واسكنها بئر اهلها فمهرها
امه واخذت بغيرها وكلها لها المشاق من الخدمة فشكت على زوجها فقال لها انا
لا اقدر منع امي واحق من بيتي فثبت جليست وانكثرت فاحرمي عند اهلك فهل تكون
ناشرة لخروجها الى اهلها مع انها طابعة لزوجها باذلة نفسها ويقول الروح انك
حيث كنتين فهل تسحق النفقة وجميع مهن الزوجية كونها ملجأة الى الخروج وقد اذن لها
بالخروج ام كيف الحكم **باب** رحمه الله تعالى لا يكون فاشرة والصورة ما ذكره فيجب على الزوج نفقتها
وكسوتها وجميع مهن الزوجية وتجب عليه اسكانها محل لا تنظر فيه حيث لم يقبل كونه
ذكر **مسألة** عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها ثم اذله خرج من عندها من البيت الذي هو ساكن
فيه فريد لا هانتها وهاجرها مدة عشرين سنة له ابنة منها ولم ينفقها هذه المدة والاعسام او لم يعرف
ثم انه طلقها بعد العشر السنين ولم يسلم المهر فادخل عليه **باب** رحمه الله تعالى اذا كان الزوج المذكور
باذلة نفسها فلها نفقة ما مضى ويكفر على الزوج دين محقق نفقة العشر السنين كل يوم مدين
من الطعام ونصر عليه دينه وكذلك الكسوة واما نفقة البنت فتسقط عن الزمان
وتجب عليه والله اعلم **مسألة** عن رجل تزوج من دون البلوغ من ولها المهر والحال انهما
للوطء سلك الى الزوج ولم يطأها ثم ان اباهما اخرجها من بيت الزوج وطلبت نفقتها وجميع
ما في ذمتها من نفقة الزوج ذلك ام لا **باب** رحمه الله تعالى ان النفقة لا تجب والصورة ما ذكره
حق تيسر الزوج وتجل الى داره فان سلمها وحملها الى داره وهي صالحة للوطء وجب له النفقة
وجميع مهن النكاح ونكاحها **مسألة** في رجل زوج بامرأة وسكنت بدارها والزوج يار

انما الزوج عليه نفقتها

ان اعتبر عرضها او عرض وليها ان لم يعتبر عرضها فان غاب الزوج عرض ذلك
على قاضي بلد ما فيكتب القاضي بلد الزوج ليعلمه بذلك لتتحقق النفقة فاذا انعدم
المراجعة وتصررت بتعذر النفقة لها او ما تجب عليه شرعا ولم يذكره رفع امرها الى
حاكم التزويج المطهر لا امرها المستوفى بل ما يتحقق النكاح او ولدان لها وهو المختار
الذي جرى عليه وصحة جماعة من متأخري اهل اليمن وغيرهم لان هذا الفقيه صرح
على وجود الضرر وقد وجد ولا تجب عليها علة والحال ما ذكره الله **سبل** عن رجل تزوج
مستوليه لا عرفا راد السفر بها بغير اذن سيدها فهل له ذلك ام لا **جواب** رحمه الله ان المستوليه
لها حكم الفقه من رجل الوطى حيث لا مانع واستخدمها ما واجارها وغير ذلك وليس
نقل ملكها ببيع او هبة او وصية او غير ذلك مما ينقل ملكها الى غيره فاذا زوجه
السيد بغير الشروط المعتبرة شرعا استخدمها بما تملكه الزوج لئلا الامة كان
ملك استخدمها والاستمتاع بها وقد نقل الثانية للزوج فتبقى له الاخرى بسوقه
في النكاح دون الدليل لانه محل الاستراحه والاستماع فاذا استخدمها فلا تجب عليه
الزوج النفقة لا تنفق التسليم والتكليف التام ولو ملكها السيد للزوج لئلا وفاء الزوج
عليه نفقتها فللسيد السفر بها وللزوج صحتهما وليس للزوج ان يفسد بها الا باذن
والله اعلم **سبل** عن رجل مات فقيرا وحلف ابنا وبنتين اطفالا لا ياباد وثروته وعنا
لجب على الخدم نفقة الاطفال المذكورين ام لا واذا تركهم وقامت امهم بكفايتهم مدهم
هل ياترولجب عليه عزم ما انفق عليهم امهم ام لا **جواب** رحمه الله نعم تجب على الخدم المدة
نفقة اولاد ابنة المعسر من الاطفال لا الغنم المكنتين وهي الكفاية وتسقط بعض النفقة
فاذا انفقت عليهم امهم من ما لها نقصد الرجوع على الجدة والشهدت على ذلك واستأذنت
القاضي بالانفاق واذا نكحها الجدة رجعت عليه ما انفق والله اعلم **سبل** عن رجل طلق
زوجته له وطفلا وله اولاد ايتام فهل يلزم للزوجه نفقة وكسوم ام لا وماذا يكون لها
قلتم بوجوبه في كل شهر اقول **جواب** رحمه الله لا يستحق النفقة لكونها عرضا بل لها
على اولاده حيث كانوا موثرين وهي فقيرة غير مكنته كما في نفقة الفروع لاصحاب
وحيث وجبت لها بالشروط المعتبرة شرعا ولا تستبد باخذها بل تأخذها مشاوره
وليس لها تقدر الا الكفاية وان طالت باجرة المثل للرضاع احييت حيث لم يوجبه
به والله اعلم **سبل** عن رجل معه ابن مريض وعبد مريضه اجنبية متبرعة بالرضاع
المثل للرضاعه فهل له ان تراعه منها حيث وعده مريضه اجنبية متبرعة بالرضاع
او مرضعه بدون اجرة المثل ام كيف الحكم **جواب** رحمه الله نعم له ان تراعه الطفل من امه
الى المتبرعة لرضاعه لان في تكليفه الاجرة مع المتبرعة اضراره وقد قال تعالى

له

له بولده وحال المتبرعة الراضية بدون اجرة المثل اذ الرضا لام الابا والراضية باجرة
المثل اذ الرضا لام الابا كرضاعها واذا تبرعت الام بالرضاعه ولم تطلب اجرة فليس له ان تراعه
منها ولو ادعى الاب وجود المتبرعة او الراضية بدون ما ذكره انكرت الام صدق الاب
بيمينه والله اعلم **سبل** عن رجل طلق زوجته وله منها ولدان طفلان وقد استحق حضنا
فاذا طلبت الام نفقتها فقال الاب يكونا اياكوا ومن جعن اليك فابت وطلبك في
المصروف اليها فهل يجب الاب الى ما ذكره ام لا وكذا السكينة هل له استحقاقا حيث شاء
ام تجب عليه استحقاقا مسكن عمتته الام ام لا **جواب** رحمه الله ان في فتاوى العلامة ابن باد
ما لفظه لا يجب على الوالد تسليم النفقة الى الام بل كفايته ان يقول يا اهل المحضون معي قال
وقد صرح بذلك في الكفاية والكفاية والكفاية وبها افتى الشيخ عن البراء بن عبيد الله بان للزوج ان يسكن
اولاده حيث يختار فان ارادت الام الحضانة سكنت معهم وافق معاشره ومال الى
كلام الاذرعى وغيره ونقله صاحب الكوكب واقره وجرى عليه ابن باد في فتاويه
والله اعلم **سبل** عن رجل استولد امه فجات له بابن ثم لته جرعتهفها واخرجهما من بيته
لربيه حصلت منها فهل تستحق الحضانة ام لا **جواب** رحمه الله ان من شروط الحضانة ان يكون
الحاضنه امينه لا فاسقه لان الفاسقه لا يلى ولا تؤمن لان المحضون ينشأ على طريقتها
ويكفي العبد له في الطاهر كشهود النكاح فان وقع نزاع في الاهليه فلا بد من ثبوتها
لدي حاكم الشرع المطهر وكذا دعوى الفسق لا بد من ثبوتها لله والله اعلم **سبل** عن رجل
طلق امراته ولها بنت عندها بحضنها والبنت ميمره فتروحت الام فانقلبت الحضانة
الى الجدة فاراد ابوها استئذانها عنده وادعى الرشد فهل يقبل قوله بيمينه ام لا بد
من بينة اقول **جواب** رحمه الله نعم يقبل قوله بيمينه وقد قال الاذرعى ان ابطل الاب الى الام
فحضر البنت بين مسكنه الاب والام كونه في الام العفيفة التي لا تذكر بيمينه فان
كانت متهمه فلا لان الام الفاسقه تفسد ما لا يحال له من كالعبد بل شر من العبد
والله اعلم **سبل** عن رجل طلق زوجته وله منها ابنة صغيرة دون البلوغ تحت حضانه
امها ففرض عليه حاكم الشرع المطهر نفقة معينة لكل شهر فانفقها الاب المذكور
مده ثم ان الام عافت بها الى بلد اخرى سقر نقله فقطعهما النفقة متداخلت بها الام فهل
النفقة مينا في ذمتها ام لا وهل الاب اولى بالحضانة ام لا **جواب** رحمه الله ان نفقة الزوج لا تنقضي
وبها ينشأ الزمان وان تعدي من وجبت عليه بالاستماع من الاتفاق او رضاه القاضي واذا
في اقترافها لغنية او امتناع لا يفسد مواساها وامتناع فلا تنقض جينا بذلك قال الشيخ
مكررا في شرح الروض وما وقع في الاصل يعني المروضة من ان تنقض جينا بذلك قال الشيخ

في الخ فراض تقع به الغرالى والمنقول ما تقص من ان لا تصير دينا كما قال الاسوي
وعبرة وقول السائل وهل الاب اولي لحضانتها حوايه نعم اذا سافت الام لنقله ولو كان
سفرها فوق مسافة القصر فان الاب اولي لحضانتها حفظا للثبوت وعما به لمعلمه الولد
والله اعلم **مسألة** عن امرأة طلعت من زوجها ثلاثا ولها منه طفل رضيع ولم يعطها من بعد
الطلاق شيئا فاذا اخطب عليها لها غير المهر وكذا لو ولد لها فتونا **مسألة** انه يحبس على الزوج
المذكور ما بدنته من المهر والرضيع كفايته من المهر **مسألة** في الجراح **مسألة** عن رجل طيب
وهو جرحه المثل اذا اطلبته الله اعلم **مسألة** في الجراح **مسألة** عن رجل طيب
ماهر جازق في علم الطب وتركيب الادوية والعقاقير والتجرب والخ وعود ذلك حاله
يهودي وقال اقصدي في فقصده وبعد ان قصده فهاه عن شرب الخمر بل امره ياخذ
سكر اسمر ويشره فخرج من عند الطبيب واخذ سكر السمن وقضى حوائج كثيرة ثم
جاءه عرقيا حار او هو مما يهلك بعد الفصاء فاملا منه ميات اخذ ذلك اليوم
فهل يضمن الطبيب المذكور والحال ما ذكر **مسألة** في الجراح **مسألة** في الجراح
من لونه ماهر جازق في صنعه وقوله له اقصدي في عبارة التماسح وترجعه لا
يجر ومعالج كان جرح او قصده باذن معتبر من جازق له تولد ذلك تحصل بلفظ فلا
والا نقول ذلك احد وذكر في شرح انه لو شرب الخمر من فعل الطبيب هلاك وهو من اهل
الحدق في صنعه لم يضمن اجماعا والاضمن قودا وعبره لعبره اسرى ونحو في الشرع
الكبير لاس قاضي شعبة لاسيما وقد فهاه عن تناول الخمر كما هو صورة السؤال والله
مسألة عن رجل حصل بينه وبين عياله مشاجرة ثم ان شجرة في احد البساتين براسه حتى ادماه
فلومه احد هما وضربه الاخر ضربا شديدا في احد البساتين براسه حتى ادماه
د الحبيب على المسك وعلى المدي اقول **مسألة** في الجراح **مسألة** في الجراح
بل ان عرفت نسبتها من الموصحة وجب بسط من ابرشها والموصحة فيها خمسة اشهر
فاذا كان نسيه الداميه من الموصحة مثلا عشرها ففيها بصوب غير والموصحة هي التي
توصي العظم اى فصله بعد حرق الجبله وان لم يعرف نسبتها من موضع ففهي
حكومه وهي جبر نسبتها الى دية النفس نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقا
المقهور عليها اذ الحولا قيمه له كما هو لو كانت قيمته بلا حنايه مثلا مائه وقيمتها
الحنايه ثمانيه وتسعين مثلا كانت الحكومه خمس العشر محب خمس عشر الدية وهو
والتقدير بعد الاذمال فان لم يبق نقص بعد الاذمال اعتبر اقرب نقص الى الابد مال فان
نقص الاحمال سيلان الدم ارتقبتنا اليه واعتبرنا القمه والجرحه سائله فان
اصلا عن شرا الحاني والاخرم **مسألة** في الجراح **مسألة** في الجراح

والله اعلم

فان كان معينا للضارب فعليه التعريض وان لم يكن معينا له وانما اراد دفع ضرره عن المراه
فلا يجب عليه شيء والله اعلم **مسألة** عن رجل دخل بيت اخ له وزعم انه باخذ دينيا فتمتعه بوجه
صاحب البيت ففرضها وادماها في اسما وفي ذراعها فاذا اخطب عليها فتونا **مسألة** ان العلاء ذكره
ان في الموصحة من المراه بعيران فاذا عرفت نسبة داميته الراس منها اخذ قسطها من ثمن الموصحة
وان لم تعرف ففيها حكومه والحكومه جبر من الدية نسبتها اليها نسبة ما نقص بثلث الحنايه
من قيمته لو كان رقيقا فنقوم بالصفت التي هي عليها وينظر حكم نقصت الحنايه من القمه فان
قوم بعشره مثلا دون الحنايه وتسعه معها والتفاوت العشر صحه عشر الدية واما داميته
اليه فليس منها الا الحكومه ويحب على المذكور التعريض ايضا التقدير **مسألة** **مسألة**
عن رجل عبد على اخر عبد اعدا وانا فضره بالسلاح الى ان كسر جملة كسرنا فاذا اودوا الجريون
يخون تسعة اشهر وقطع عليه اقل من السبابة والوسطا فانه ملتا يا بستين فاذا اخطب على العبد
فتونا **مسألة** انه يحبس على المعتدي المذكور حكومه وهي جبر من الدية نسبتها اليها نسبة ما نقصته
الحنايه عن قسمة الحنايه عليه على تقدير تقويمه رقيقا فيقوم المحمي عليه بصفاة التي هو عليها
لو كان عبدا وينظر حكم نقصته الحنايه من قيمته فان قوم بعشره دون الحنايه وتسعه بعد
الحنايه والتفاوت العشر صحه عشر دية النفس وتكون الحكومه من جنس الابل وعشر الدية عشر
من الابل واذا ابيست الا غلشت ففيها مائة عشر دية والله اعلم **مسألة** عن رجل طعن اخر عدا وانا عدا
فان منعاه عقب ذلك فهل على الخاني الواجب القصاص والدية السؤال بخاله فاذا اوصى المظنون
بالدية لرجل اخر فهل يصح الوصية **مسألة** في الجراح **مسألة** في الجراح
بعضد الفعل والشخص ما يقتل عالما وان يكون بالغ عاقلا ولو شربا واذا اوحيت الدية بوجه
ما كان على الورثة عليها وقدر كان المحمي عليه اوصى بها لاجني فان اوصى وقد انتهى الى حاكمه يقطع
فيها مائة عاجلا ولا يصح توصيته وان لم يكن له حبيب من الثلث والله اعلم **مسألة** في الجراح
بينه وبين اخر مشاجرة وملازمه فعد احد هما على الاخر عدا فقتله فهل الواجب على الخاني
القصاص والدية ام لا **مسألة** في الجراح **مسألة** في الجراح
على ما ترتب عليها من الحكم فالعبد المحض هو قصد الفعل والشخص ما يقتل عالما بالخارج او متعل
وان فقد قصده احد هابان وقع عليه فوات او رمى شجرة واصابه فخبطا ولا قصاص الا في
العبد وفي الخطا الدية فاذا ثبتت العبدية ما قار القاتل ما او بشها جرة رجلين عبد ليس هو فان
كيفية العبد وحب القصاص حيث وجدت المكافاة الا ان يغفوا ولي المقتول على الدية
الحبي دية العبد وهو مائه بعير مثله بلون حقه وثلاثون حذعه واربعون حقه
في حامله والحقه لها من كبر والحذعه لها من كبر ودية العبد في مال الخاني محله وان ثبتت
العبدية وارق القاتل بالخيل او ثبتت عليه بهذه معتبره فلا قصاص عليه وعليه دية الخطا

كصاحب العباب وفتح الجواد وغيرهما من الكتب المعقدة فجب عليه الحد المذكور وقرأ
السائل يا حلال اذا كان تخفيف اللام ومراعاة به التعريض كما ابن الحلال ومراعاة غيره
فليس يقدح وان نواه كما قاله الشيخان او قال ذلك بتخفيف اللام وهو مستعمل في السارق
عرفا ففيه التعريض بحسب ما يراه الحاكم زاجرا والله اعلم **مسألة** في رجل سرق على ابيه ما هو فوق
النصاب من حرز مثله فماذا يجب عليه وهل يتركه على ابيه عقوقا بحسب ما عليه التوبة ام كين الحكم
جواب اعلم ان السائل وفقيهه وان كان ان السرق والكبار لا سيما السرقه على الاب فقد اجتمع للذكرين
السرقه والابن الاب فحصل بذلك العقوق في الوالد والابن ولا بد من الكبار لانه صلى الله عليه
عده في حديث من الكبار وفي حديث من كبر الكبار يروى في هذا الشأن فوجب على هذا المذكور
رد ما احده ان كان نافيا ومثله او قيمته ان كان نالفا ويعرره الحاكم اعز الامة تعزيرها
حب ما يراه من اجراءه من ضرب او حبس او نفى وغير ذلك من انواع التعزير فوجب
ان يحكم له بين الضرب والحبس وسقط عنه اقامه الحد بالقطع لما يديه ويمن يديه من البغضة
والله اعلم **مسألة** في التعريض **جواب** اعلم ان السائل قد أخذ الى بلد الاسلام فتلقيه بعض
اهله من البيت الرسول صلى الله عليه وسلم وانزله في داره وقعد بها مدة ثم ان الشريف المذكور
احتاج الى بيت فعرفه انه يخرج من البيت فلم يخرج واستقوا على الحاكم **مسألة** في رجل
البيت الى حاكم الشريعة الطهره فناصره واجزاه من داره بطريقه الشريعة الفراء
ثم ان صاحب البيت اذ امر الشريف في محضر من المسلمين تخم في وجهه وتفرق وجه الشريف الذي
الخارج من البيت اذ امر الشريف في محضر من المسلمين تخم في وجهه وتفرق وجه الشريف الذي
ومعه يديه يشهد بذلك فاذا لم يكن عليه افتوا **جواب** اعلم ان السائل وفقيهه وان كان ان
الاحتقار والادب كسائر المسلمين فكل من هو من فروع هذه الشجرة والعزلة الطهره
الدرست لهم قول صلى الله عليه وسلم فاطمة رضي الله عنها بضعة مني يرضيها ما يرضيها واولادها
بواسطتها بضعة منه صلى الله عليه وسلم وشهاد لذلك ما ثبت من قول عمر رضي الله عنه لعلي
رضي الله عنه في خطبته لام كلثوم ابنت فاطمة رضي الله عنها ان يكون عندي عضو من اعضا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحان ام الفضل رضي الله عنها ان في المنام ان بضعة من سيد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصعت في حجرها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة
رضي الله عنها ستلد غلاما فتوضع في حجره فولدت الحسين رضي الله عنه وصعد في حجره ففقد
جعله صلى الله عليه وسلم بضعة منه بواسطتها **مسألة** العلامة في جواهر العقدين في
فضل الشريف وهو كتاب جليل القدر يشتمل على ما فيه مقتنع لمرامثا قلبه من حب النبي
صلى الله عليه وسلم وحب اهل بيته مع التسعة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لفظه قكا
من مشاهد اليوم من ولد فاطمة رضي الله عنها بضعة من تلك البضعة وان تعبد ج الوسايط و...

ابوها

ذلك كيف لا ينبعث من قلبه داعي لاجلال والتعظيم لهم ويحتجب بغصهم على اي حال كانوا
ثم قال احده ان غنى النفس ببعضهم كما ينزني به بعضهم من الابتداع ومجانبة الاتباع فهذا
لا يخرجهم عن دائرة الدرية والا النسبة النبوية وقل كل يعمل على شاكلته الله كلام
السيد المذكور في ذلك ما لا يحصى من الاحاديث والاحبار المحذرة من بغضهم واحتقارهم
فاذا دفع الى حاكم الشريعة الطهره ما يصدر من هذا الشخص من الابد او الاحتقار وعناد السيد
المذكور سلا له الاخبار عن المذكور التعريض بالبيع ما يراه من اجراءه من انواع التعريض
ويامر بوجه الحق بانه وقع عنه المضائق والله الموفق للصواب والبر المجمع والمآب وهو
وعلى اعلم **مسألة** في رجل سرق من خطيب المسلمين خرج يجمع من الكفرة البائسان فصار الجمع
في رمضان وترك الخطبة والجمعة واشتغل في ظلماتهم وموادتهم فهل يكون المذكور فاسقا
وينعزل عن الخطابة والامامة عليا راجع جميع ما امره يومئذ من معلوم الوقف الى ناظره
افتوا **جواب** اعلم ان السائل وفقيهه وان كان الى سبيل الهدي وحبنا موارء الرجا ان هذا
المذكور قد جمع فيما فعله عدة من القبايح المحرمات منها ترك الجمعة بغير عذر شرعي لا سيما وهو امامها
وتارك الجمعة بغير عذر يقتل حالا وان صلاها ظهرا ومهما موالاة الكفار وقبوا الله تعالى
لا تجد قوما يومئذ بالله واليوم والاخر يوادون من جاد الله ورسوله ومنها خدمته وايضا منهم والآخر يوادون
بالاخلاص لهم وعدم الود لا سيما هؤلاء الذي هم ليسوا باهل كتاب ولا من نزل بالجيرة وقول السائل
وفقه الله تعالى هل ينسحق نعم ينسحق وتجب عليه التوبة فوراً وقد قال الامام الماوردي لا يخرج
ان ينصب الامام او نائبه اماماً فاسقاً كسائر الولايات وان صحت الصلوة خلفه مع الكراهة
وقال السيد التمودي وهو متجه والله اعلم **مسألة** عن رجل له صدقة مستمرة من سبيل
عسكر السلطان وعليه مقابل ذلك الدعا والراتب بعد الاهداء الى حصة النبي صلى الله عليه وسلم
وتأخير الانبياء والاولياء عليهم السلام ثم ان شخص من السوءه بفعل فعله في الاسواق حتى انه يذكر وجهه
وبنائه في مجالس رعا على الناس قاصداً بذلك الابدان والسخرية ليضحك الناس عليه ولم يتأجب
مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يراع الحاشا في جانب السلطنة فماذا يجب على المذكور افتوا **جواب**
اعلم ان السائل ان الغيبة من افعال القبايح لا سيما المحاكاة او تحكي صورة شخص مردي احكامه
لفظه الذي يتلفظه ليضحك منه الناس قال **مسألة** الاسلام الغل في ما معناه ان هذه
العبادة اشبه الغيبة قهراً وهي ذكر كاحكام باكرة وهي مجرمة باجماع المسلمين وقد تظاهروا
على تحريمها بالدلائل الصحيحة من الكتاب والسنة واجماع الامة والله تعالى ولا تغترب بعضهم
بعضاً الخاطيء ان ياكل لحم اخيه ميتاً فلهذا وفي صحيح مسلم في سنن ابي داود والترمذي
والنسائي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله وف ما الغيبة قالوا
الله ورسوله اعلم قال ذكر كاحكام بما يكرم قال **مسألة** ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه

ما تقول فقد اعتنيت به والا فقد نهته وفي الصحيحين عن ابي بكر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته يوم الخندق في حجة الوداع ان دماكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة نحركم هذا في شهر كرم هذا في بلد كرم هذا في اهل بلغ وفي من اخرج اوج والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم من صفة كذا وكذا قال نعم والنعضر الرواة تغني قصيرة قال لقد قلت كلمة لو فرجت بها البحر لمرجنته ومعنى مرجنته اي حالطته مخالطته بتغير منها طبعه وتغيره كسندة بنتها وقبحها قال النووي وهذا الحديث من اعظم النواجر عن الغيبه واعظمها وما اعلم شيئا من الاحاديث يبلغ في الدرم لها هذا المبلغ وما ينطق صلى الله عليه وسلم عن الهوى الا وحى نوحى اليه من الله تعالى ولله الحمد وقال عايشه رضي الله عنها وذكرت له انسانا فقال صلى الله عليه وسلم ما احب اليك من انسان وان كان كذا او كذا في سرائر اودع عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اخرجني مدري بفقوم لهم اظفار من نحاس يخشون ووههم وصدورهم فقلت ما اها ولا باجر بل فقال ها ولا الذين يكونون نجوم الناس ويقعون في اعراضهم وعرضهم ابن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ارضي القومى الاستطالة في عرض المسلم الى غير ذلك من الاجابات الواردة في دم الغيبه وكما انهم على اعتاب ذلها حرم على السامع استماعها وحجب على كل من سمع انسانا يبتدى بغيبه محرمه الا تكلم عليه ان لم يخف ضررا اذ اعلم ذلك فيقول في جواب السؤال اذ ارفع هذا الشخص المذكور الى حاكم الشرع المظهر له ولا يوجب عليه التعريف بالبليغ حسب ما يراه الحاكم اذ اعلم الله تعالى من ضرب او جرح او نفي او له الحق ليرد له كذا حيث لا يملك الا ان يحصل الازجار الابه ومنعه عن العود الى مثل ذلك وذلك بعد ثبوته اليه وطلب مستحقه فله ان يعلم **مسألة** عن رجل له دابة وحده فخرى عليه جميع ما يتخذ من النفقة ثم بعد ذلك يسالها عما تحتاجه من موت البيت فتقول لا يحتاج شيئا فاذا اخرج من بيتها الى محل مسرقة ارسلت الى بعض الاجانب وقالت لبيد كذا وكذا وتفتوا عليه بالنزوح لاسترها فربما اخذ لها الاجنبى ما تحتاجه وبعد ذلك بطالب النزوح بالثمن وتخرج الاجنبى الى الاسواق وتبيع عن الزوج بان لا يعانى اهل بيته بما يحتاجون اليه ويدم الزوج المذكور فهل يجوز له الدخول الى بيت المذكور وهو اجنبى ويشيع عن الزوج ما ذكره عبادا او استخفا فام كيف الحكم **جواب** انه لا يجوز له دخول بيت المذكور ولا الاختلاط بالمرأة المذكورة وهو اجنبى ولا ذم الزوج المذكور فاذا اذبح ذلك الحاكم الشرع المظهره جبره المذكور عن ذلك وعزله بما يراه من اجرائه وتسكاه وعلى الحاكم **مسألة** عن رجل من اهل كتاب لله تعالى معتكف في محبة نقل القرآن العظيم فاعتزل به اخر وقبه الى المسجد للمطر ولم يكن له سابقه الى ذلك وامره ان يخرج من المسجد لانه اذا قل ان يقطع المطر يشرب ولانه قاله على القائل بهذا الكلام **جواب** ان هذا التركيب محض راء فيما قاله وما فعله في عليه التفرقة

الحكم

الحاكم اعزته تعالى زاجرا له من ضرب او حبس او جبر او نفي او غير ذلك والله اعلم **مسألة** في رجل مسلم قال سلم اخي يا كذا يا شهاب النور ولم يكن شاهد النور فهل يجوز له ذلك وما ذاك الجب على العادل المذكور تحريم بحرهما مغلطان يقال للمسلم با كاف يا منافق لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الرجل لاخيه يا كذا في فقد با بها جدهما فان كان كافا قال والارحمت عليه ولقوله عليه وسلم من دعى رجلا بالكفر او عبد والله وليس كذلك الا حار عليه اي رجع عليه والنصرانية واليهودية هما من انواع الكفر ثم رأت الاذرعى ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقاسم ما تقدم اي عن المتولي انه اذا قال بلا تاويل انه يكفر لانه جعل الاسلام هو ديه او نصرانية فتأمل انتم فعمله مطلقا وجعل كلامه الشحين عن المتولي مفصلا وحمل هذا الاطلاق على ذلك التفصيل احدا القاعده الاصوليه الشهيرة هذا اذا قال ذلك متاولا فان قاله مستخلا فانه يكفر لانه شى الاسلام نصرانية فيستتاب عن ذلك فان تاب ورجع الى الاسلام والا اجرى عليه احكام المنذرين والعياذ بالله والتوبة بشرطها المعروفه ورجوعه الى الاسلام بكنى الشهاده وكذلك تحريم نسبة الى التفاق اذ هو ابطا الكفر واظهار الاسلام ولا يطلع على ما في قلبه الا الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لمن قال انما قالها اي شهادة ان لا اله الا الله الا بغيبه هل لا شققت على قلبه وكذلك تحريم نسبة الى الشهادة النور فعمله على القابل حينئذ التعريف اذ ارفع ذلك الى حاكم الشرع وثبت اليه وطلبه المستحق والله اعلم **مسألة** عن رجل كان الى جماعة وحض شخص منهم يقول صلى الله عليه وسلم ولم يذكر له سبب مع ان الشخص المذكور لا يحمل شتيه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وانما اراد الشجرة به وجعل يكره ذلك كمالا وجدة فاذا يكون عليه في ذلك افتنوا **جواب** اعلم انها السائل ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عظيم فضائلها واهمها في كل وقت للاجاء يوم الجمعة وليلتها وعند ذكره صلى الله عليه وسلم في الشجره **جواب** في كل ذلك معلوم من كور في محله وان اختصاص هذا الشخص بقوله صلى الله عليه وسلم ويكره ذلك له على وجه الشجرة والشجرة واتفاضا المسلم حرام فاذا ارفع ذلك الى حاكم الشرع المظهره وتحقق ما ذكره جزا القابل عن العود على المذكور فله ان يعلم **مسألة** عن رجل قال لرجل شريف استيطان او يا غيظ على قصد الايد الشرف المذكور فاذا الجب على القابل المذكور افتر **جواب** اذا قال ذلك بغير شرع محذور له ذلك بل على ميل الايد او التفتص فهو حرام لاسيما في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فهم الباري تعالى قل لا اسألكم عليه اجر الا المودة والقربى فاذا ارفع ذلك الى حاكم الشرع المظهره ان القابل بما يراه بعد ثبوت ذلك عندة وطلب المستحق لذلك والله اعلم **مسألة** عن رجل من اهل السنة والجماعة باع رجلا معروفا بالشغل بدين فاعرض عنه فقال السني للاسماعيلي ما اعصت عني الا لا ترك اسمعيل وانما اهل السنة والحال ان السني يمتنع

الحكم

فما خصان به من العفوق على ظابطا اعتد عليه فانه لا يجزى طاعتها في كل ما يامران به ولا
ينهيان عنه باتفاق العلماء وقد حرم على لولده الجهاد بغير اذنها لما يثبت عليهما من توقيع قتله
او قطع عضو من اعضائه هذا الكلام الشيخ الى محمد بن عبد السلام ووال الشيخ ابو عمر وابن الصلاح
في فتاويه العفوق المحرم كل فعل ينادى به الوالدان نحوه تاذيا ليس بالهين مع كونه ليس
مرا لا فعال لو احبه قال وربما قيل طاعه الوالد واجبه في كل ما ليس بعصية ومخالفة او حرام
في ذلك عقوق وقد اوجب كثير من العلماء طاعتها في الشبهات قال وليس قول من قال ان طاعة
الوالدين في العلم وفي التجارة بغير اذنها مخالفا لما ذكرته فان هذا كلام مطلق وفيما
ذكرته بيان لتفصيل ذلك المطلق ولما علم منه يعلم الجواب فليتلطف في رضى والده بتركه
ما ينادى له لئلا يذلي لذي ليس بهين ولما علم مسألة هل يجوز ختان الصبي في يوم السابع ام لا واذا
قلتم انه يجوز فهل يكون التعجيل في السابع منه حراما لا فمنا مسألة انه يتدب تعجيل ختان الطفل
في سبعة ايام رواه الحاكم عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم خثر الحسن والحسين يوم
السابع من ولادتهما وقال صحيح الاسناد وقد ورد عن الشيخ اي على انه لا يجوز في السابع
لان الصبي لا يطيقه وان اليهود يفعلونه فاولا مخالفتهم وتبعهم الغزالي في حرامها ولكن الصبي
المشهور هو الاول هذه ان اطاقه الصبي فان لم يطعه فبوجوب قال الماوردى فان احرم
عن السابع استحب ان تحت في الاربعين فان اخذه ففي السنة السابعة وبكره الخ
قبل السابع فما نقله النووي في شرح المهذب عن الماوردى وافق حرمه في الحصوص عليه
مسألة في القضا عن رجل يقضي بين الناس في بعض البوادي هل يجوز له اخذ شيء
على العقد والتكاح اى اذا القط الزوج والولي بالاجاب والقبول وهل يتحقق شيئا
في مقابلة الاحكام والتجمل واذا احتج في نقله من مكان الى مكان اخر للتجمل او غير
وهل يتحقق شيئا من المهرام لا واذا كان اصم هل يصح توليته ام لا ومن تولية القضا وهل يتحقق
شيئا من اوقاف الساجد ام لا واذا اخذ شيئا بلمه ردة واذا اصغر منه سب الا هل يبطل
صلى الله عليه وسلم اى لبعض ولا فاطمة رضي الله عنها من هو على طريق السنة ما اذا يكون حلالا
اقتى ما جاز مسألة مسألة اعلم ايها السائل انه اذا شرط العاقد على الزوج او غيره ان
يعطيه شيئا على العقد لم يجز سواء كان للمرأة ولي خاص وطلب منه تلقين اللفاظ اى الجاهل
والقبول ام كان هو الولي نفسه وسواء كان ذلك على سبيل الاجارة او الجعالة ام لا لان
من باب اخذ اموال الناس بغير حق وانما لم تبدخله الاجارة او الجعالة لانها انما تكون على
تعب وكلفة فان كان في ذلك العقد تعب وكلفه باحتياجه فيه الى نظر واحتياط
لمشاهه او طلبه الى موضع بعيد ليعقد فيه او نحو ذلك جاز بشرط ذلك حينئذ
ليرتق الاجارة ان امكر طلبه العمل وكان غير مجهول وعينه في العقد وان لم يكن ذلك

كانت

كانت اجارة فامسلة ستحق فيها اجرة المشل فان كانت اجرة المشل مساوية للمشروط
قد اك وان كانت ناقصة عنه وقاله وان كانت زائدة لم تجز له اخذ الزائد الا
بالرضا واما اذا اهداه له في غير بشرط فجوز له اخذها اذا كان الدافع عالما بان لا يحب
عليه شي فان ظن وجوبه لم يجز له قبوله حتى يعلم بانه لا يحب عليه وقول السائل وهل
يتحقق شيئا في مقابلة الاحكام الى اخذ كلامه جوابه ان الشيخ الاسلام عبد الرحمن بن باد
شيل عن قاض لم يكن له وقعة ولا بيت مال باكل منها فاذا رفق عليه قضيه في امر يقب
او عقار او غيره فيقول القاضى المذكور لى عشر المال فيقول صاحب المال باي وجه فتجوز
المال فيقول القاضى لانه لم يركب وقف ولا بيت مال فانا اخذ العشر من هذا القبيل فاذا
لم يعطه صاحب المال شيئا قام عليه واخذه منه عصبيا فهل يجب للقاضي شيء من ذلك ام لا وما
قول صاحب العباب ان للقاضي عشر مال لا يتامر باي وجه يستحق العشر فاجاب نعم من غير
ليس للقاضي اخذ عشر مال حكمه من نقد او عقار فاخذه لذلك من كل اموال الناس بالعدل
وبينعزل لذلك شرعا ولا يتعد احكامه وما ادرى باي وجه يلقا الله تعالى هذا
القاضي واما قول صاحب العباب ان للقاضي عشر اموال الايتام فذاك في مقابلة اجرة
في عمله في اموالهم لا في مقابلة القضا وقد قال في الخادم ان العشر ليس بقبول واما المقصود
اعتبار مثل اجرة عمله يستشهد له سوى فتاوى القفال نعم ذكر الاصحاب ان الذي يركب
له في بيت المال ولا كفاية له لو قال للحصير لا احكم بينكما حتى تحللا لي رزقي
وهو فقير جاز ان انقطع عن كسبه وعلم به الخصمان قبل الترافع وكان عليهما معا وان
الامام به وعجز عن مرقة وفقد منطوع في القضا ولم يرض بالحضور ولا جاوز حاجته
واستغنى قدرة وناوى بين الخصوم فيه ان استوى قدر نظره ولا جاوز التقاوة فانظر
الشروط التي هي في نحو العشرة في جواز اخذها من المتألمين من اين اخذ هذا القاضي هذا
الذي اخترعه لنفسه باي دليل باي حجة وما احسن قول النقي السبكي حيث يقول
اذا ابتلى انسان بالقضا لا حل له ان ياخذ عليه شيئا ان رزقه الامام او كتبه مكنون يستحق
اجرة المشل اذ لم يكن كتابه ذلك واجبه عليه ولا يجوز ان ياخذ على الحكم ولا على تولية
نيابة القضا ولا مباشر وقول وما لم يتيم شيئا وكذا حاجب القاضي وكل من على امور
المسلمين ومن فعل ذلك فقد عير فرجة الله وباع عبد له الذي نزل له لعباده بشئ قليل
وهذا اخذ بعض الفجرة الذين يفعلون ذلك ياخذونه حفيه وهذه علامة الحرام وان
الحلال ياخذها صاحبه ولا يستحق من احد والله يعلم المفسد من المصلح انتهى وهو كلام
نقيض وقول مسألة ولا مباشرة وقف او مال يتيم محمول على انه لا ياخذ منه باسم القضا واما
انه ياخذ قد اجرة عمله بشرطه فقد قدمنا جواب ذلك انتهى ومنه نوح حواله السؤال

وقول السائل وهل يستحق شيئا في مقابلته الاحكام الى اخر كلامه وقوله هل يستحق شيئا من
المهر جوابه انه لا يستحق شيئا منه وقول واذا كان ام جوا ^{بأنه لا يستحق شيئا منه} انه من الشرط الذي
شرطه في القضا ان يكون سمعا فلا يكون كونه اصم ولا يضر ثقل سمعه لحصول المقصود
وقول ومن تولية القضا جوابه انه لا بد من تولية الامام او ما ذونه وله ان يعوض
نصب القضا لرجل مسلم ولو غير اهل للقضا لينصب من هو اهل للقضا واذا ولي الامام قاضيا
نحبه منسعه فله ان يستخلف في معز عنه ان لم ينهه والا بطلت التولية في المعز عنه
فقط فيبطل حكم حليفته فيه كحليفه لا يصلح وقوله وهل يستحق شيئا من وقا والمساهمة
جوابه انه لا يستحق شيئا منه اذا وقا المأجورى به على ما شرطه الواقف فاذا شرط له
الواقف شيئا من وقاها احده بشرط الواقف لا يكونه قاضيا واذا احدث شيئا بعينه ومحرره
ضمنه ووجب عليه ارجاعه الى من شرطه الواقف وقد تقدم شيئا من ذلك وقوله واذا
صدر منه سببا لاهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم او غيره من اهل البيت فله ان يمسكها
بضعة منى يربى بها ما يشاء ولا يورثها من بعدهم فيكونون بواسطتها
بضعة منه صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان يكون عندي عضو من اعضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وسلم وما اخرجها يواحدة عن الشعبى قال اطلع امرى من عندهم وهو على ان الحسين على
رضي الله عنه ما توجه الى العراق فحقه على مسيرة يومين او ثلاث فقال له ابن زياد فقال له هذا
كتب اهل العراق وبيعتهم فقال لا تفعل فاني فقال له ابن عمر ان جبريل اتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فخبره بين الدنيا والاخرة فاختار الاخرة ولم يرد الدنيا وانك بضعة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فكذلك ترد منكم اختيار الاخرة على الدنيا فاحمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بضعة منه صلى الله عليه وآله وسلم
بواسطة فاطمة رضي الله عنها بل جاء انه لما رأت ام الفضل رضي الله عنها في المنام ان بضعة من
حسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضعت في حجرها قال الحاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير راحة
نك فاطمة رضي الله عنها مستلدا غلاما فوضع في حجره فولدت الحسين رضي الله عنه فوضعه في حجره
فقد جعله صلى الله عليه وآله وسلم بضعة منه بواسطة السيد السمر رضي الله عنه في قوله
العقيد بن فضل الشريف ما لفظه وكلم من شاهده هذا اليوم من ولد فاطمة رضي الله عنها بضعة
من تلك البضعة وان تعددت الوسايط ومن مل ذلك كيف لا ينبغي من قوله داعي الاحلال
والتعظيم لم يحتجب بعضهم على اى حاله كما نواف قال احمد ان تقي النفس بعضهم ما يتزايده بعضهم
من الابتداء ومجانبة الاسماع هذا لا يخرجهم عن ايرة الدرية ولا النسبية النبوية وقل كل عمل
شائكة وقال شيخنا في شيوخنا العلامة ابن بابويه في جواب سوال ورد عليه مشتمل على
هذا السؤال وبالجملة فلا يصح هذا الشب المذكور الا من حيث الطولية فاسد البينة منقول
قلبه على اتفاق ومضد اق ذلك ما اخرجته احمد رضي الله تعالى في المناقب من بعض اهل البيت فهو

وعلى الامام يدل قوله في مجتها في ذلك وليا له في التمكنيل وليطهر الجناب العالي الشريف
من ولو في هذا الكلب فيه لا نه سلم الشرف العالي الرفيع من الاذا حتى يراق على جوانبه
الذم ثم ساق بعد ذلك حمله من الاحاديث والاختيار المحذرة من ذلك وقد ورد في حقهم من الاحاديث
والا ثار ما لا تحصى كثر ما يدل على رفع منزلتهم والبيضة على رفع مكانتهم فينبغي ان يعرفوا
ذلك وينقبوا في الامور ونوعوا في الصلوة ونفا بلوا بالتحجيل والمعظيم والمحقق انهم في الصلوة
والسليم في ذلك امتثال لا مريد واصله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
مسائل في الشهادات مسألة عن رجل ادعى على امرأته انكرت حائض في السوق فاق المسمى
عليه انه سلمه الكرا الى امرأة المديعي وقد هلك وحلفت ولدا وزجرا وصان الحائض مع الولد
والزوج بالميراث ولم يعلم الزوج بالميراث ان يكون امراة قبض شيئا من الكرا من المكان المذكور
فشهد للمديعي بذلك كالعامة المرأة الذين ترفعون في الميراث هل يقبل شهادته عليه ام لا واذا ادعى المديعي
انه وكيل المرأة مع وجود زوجها هل يقبل دعواه اذا انكرت الزوج ام لا وهو سوال من لم يدركه
ولا الاحكام افقنا احمد رضي الله عنه في هذا حكمه كلف عدل واحد او غيرهم ليجزى اليه او دفع
صرعته او عداوة بين الشاهد والمشهد عليه فان كان في الايمان ما يقدر من شهادته فمما ذكر
فيها من غير مقبول وقول السائل واذا ادعى المديعي انه وكيل المرأة الى اخر كلامه جوابه
ان اقامه البينة لذلك مسألة هل يقبل شهادة الفاسق ام لا وشهادة فاسق هل يقبل حكم
ام لا احمد رضي الله عنه في هذا حكمه كلف عدل واحد او غيرهم ليجزى اليه او دفع
هو وغيره مسألة عن رجل تنازع هو واخر على احوال ثم ان الشخص المذكور ظهرت منه العدا
للرجل المذكور وقال لا بد ان افسد عليك ارضك ثم بعد مدة شهد الشخص المذكور على الرجل
المذكور بان ارضه مستحقة فهل يصح شهادته وقد ظهرت عداوته ام كيف الحكم احمد
انه لا يصح شهادة العدا وعلى عداوة مسألة عن رجل ادعى على اخر بدين معلوم فانكر المديعي عليه فاقام
المديعي شهادته فشهد الاخر المذكور وحلف المديعي مع ان الشاهد مقرر ان المال المدعى به ما نصفي هل يقبل
شهادته والصورة هيده ام لا احمد رضي الله عنه لا تقبل شهادة الشاك فيما هو مشترك بينه وبينه وانه
مسألة في امر بين شخصين ورثا عاربيه وابوه ورثا عاربيه ثم ان شخصا ادعى بها وجا شاهد واحد
وهو من خدم المشهود له ويرى عن قوسه فهل يقبل شهادته وحلف المديعي ويثبت له الحق به ام لا
احمد رضي الله عنه ان المنقطع الى اهل البيت ويواكلهم ويرى عن قوسه لا يصح شهادته لاهل البيت كما افق
بد لك المناقضون فاذا كان هذا الرجل بهذه الصفة او ظهر للقاضي عدم عدالة الشاهد فمما ذكره غير صحيح
ولما كان في الامر مسألة عن رجل خلد عده احوال فادعى رجل اخر انهما لم يبق بينهما فهل يلزم للمديعي عليه
غير البينة احمد رضي الله عنه اذا شهد المديعي حصة بوقية الاحوال هل شهادته مقبولة واذا قلتم يقبل
شهادته وشهد فرع على شهادة اصل هل يكفي ام لا احمد رضي الله عنه لا تقبل شهادة غير البينة فقط واذا شهد

والمراد بالاحكام ما ذكره في المتن

مسألة في الحكم

هو شام

الاحكام

مسألة في الحكم

واذا شهد المدعي حسمه بوقفه بعض الاحوال المذكورة فتشكك في مقبولته واذا شهد المدعي حسمه
الاصل حسمه فلا بد ان يشهد معه احد كذكره في المسألة
مسألة في رجل حرم بنته وشرق عليه منها شي فما الى شخص يبرئ منه عجز السرقه وتوفي اخوها
فصلى عمرته التي حرمها وتلاوتها قال ان السرقه مع ولان وفلان ثلاثة نفر فهل يثبت بذلك
شي ام لا وماذا يجب على فاعل ذلك لو اعتقد حله افتوا **اجاب** انه لا يثبت بذلك شي وانما
يثبت بالبينة الشرعية بان يشهد بذلك شاهدان عدلان وان ياتوا بالشهادة على وجهها
او باقرار وامام يفعل المذكور فحرام وفي الحديث من اقر فاسأله عن شي وصدره لم يقبل
الله صلاته اربعين يوماً واه مسلم وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا يعاينه والطيرة والفر
من الحبس وعنه معاوية ابن الحكم رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله او حديث عهد بالاسلام
لجاهلية وقد حاكمه بالاسلام وان متارحما لا يابون الكهان قال لا تأثم وقال صلى الله عليه
وسلم من اقر كاهنا فصدقه لم يقبل وانما اقر في دبرها فقد برئ مما انزل الله على محمد صلى الله
عليه وسلم وسلم رسول صلى الله عليه وسلم عن الكهان فقال ليسوا بشي قال العلماء فحرم تقاطع هذه
والمشي الى الكاهن وتصديقهم وتحريم بذل المال لهم ومن اتى بشي مما ذكر وجعله المبادر
الى التوبة مع ان الكهان قد انقطعت تبعث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقد كان
قبل ذلك يصيبون حمله وكذبون عليها اكثر مما به كما ورد في الصحيح وانما الان فحسم
انقطعت الكهانة راساً من ادعي الكهانة او انه ياتيه حر من التماجر وكفر لقوله سبحانه وتعالى احبار
عنهم وانا كنا نفعدهم مقام السبع في سبع الا ان يجد له شهاباً صريراً ولا سبيل الى الكهانة بعد
مبعثه صلى الله عليه وسلم وفيه حجة وتعالى الله عن ذلك علواً عظيماً **مسألة** في رجل ادعى على اخوانه اقبضه شياً معلوماً
من الذرة فانكر المدعي عليه فاحضر المدعي الى مجلس الشرع الشريف وادعى عليه فاصر على انكار
فقط القاضي من المدعي بینه فنعى عنها فتوجهت اليه على المدعي عليه فادعى عليه فاصر على انكار
المدعي عن الامر فليفت الحكم **اجاب** ان المدعي اذا لم يلق المدعي ولم يجل في سقط حقه برء اليه لا على ارضه
وليس له مطالبة الخصم فان فعل باقامة بینه او قبل جوده حساب اهل البلد امام ولا يرد
عليه لان في زياده اضرار المدعي عليه والله اعلم **مسألة** في رجل بینه وبينه حاكمه
فاحضر المدعي شهوداً على الاصل بتلك الحكومة الى عند القاضي فبینه خصمه فهل تتبع الدعوى عليه
اجاب ان كان المدعي عليه بمسألة في القصر العبدوي فادى ونها فلا تتبع الدعوى عليه
ولا تحكم بمقتضاها الا بحضور الا اذا اتى وتوفي بخلاف وهو محل فوق مسافة العبدوي
وهو الذي لا يرجع بمكرامته الى موضعه لئلا يسهل **مسألة** في رجل تحت يده ارض من ارضه
وعلى لا تعرف الا تحت يد ابيه ثم ان شخصاً ادعى انه باعها على ابي الباسط ببيع امانة وكيف الحكم في ذلك
اجاب ان الظاهر ان الباسط المذكور وضع يده على الارض المذكورة فحق فلا تنزع منه

الاخر

الاخر اذ لا يد للمدعي من الثبوت بالبينة العادله انما كانت له ملكة فبذلك انبهرت من يده
غير وجه شرعي وعلى تقدير انما ملكه وقد اقر بالبيع واما قوله ببيع امانه فان بيع الامانة
غير معروف في الشرع فتحتاج الى ان يعرف ما هو حق يدين على بینه حكمة **مسألة** في رجل
هلك وله اولاد بعضهم بالغين وبعضهم اطفال فادعى عليهم حل خوروكا لته عمل بینه انها
نسل الهاكك ديناً في ذمته واقام بینه بالبر المذكور بغيبة ورثة الهاكك البالغين غيبة
الوصي على الاطفال فهل تتبع شهادتهم والصورة هذه ام لا تتبع شهادتهم الا بحضور
من ذكر والحال ان الورثة المذكورين والوصي حاضرون في البلد غير متعذر **اجاب**
انه يشترط حضور الخصم للدعوى واقامة البينة عليه عند الحاكم ولا تتبع شهادته
الشاهد من غيبة المحكوم عليه وانما **مسألة** في رجل ادعى على اخيه ثمنين يدين
طعاماً ذرة ثم ان المدعي عليه ادعى انها قد دخلت لحساب اخيه وحلف على ذلك فهل يفتي
اليه ام يجب عليه البينة **اجاب** اذا ادعى بالطعام المذكور فاقضها وادعى
انها دخلت لحساب اخيه فلا بد من اقامة البينة في ذلك وقد حاكمه **مسألة**
في رجل اشترى رصاة هلك وخلف ورثته فبسط عليها اخيه وادعى انه مستري ولم يكن له
بینه وادعى الوارث ان يده غاصبه واقام بذلك بینه على وفق دعواه فاذا اطلب
منه مدعي الشراء ما مع البينة هل يجب عليه التبييه للحلف ام لا وهل يجب على الباسط
منفعة الارض مده بسطه ام لا **اجاب** لا يجب البينة مع اليه والصورة هذه وحيث ثبتت
البينة العادله كونه غاصباً وسط على الارض المذكورة مده لها اجرة فعليه
اجرة المثل لتلك المدة ومنه **مسألة** في رجل ادعى على هالك ما لا نسب مداخله
بینه وبینه ترسعت له بذلك بینه عادله فهل حكم بهذه البينة ام لا **اجاب**
مسألة في رجل ادعى على هالك البينة بالدين المذكور خلفه القاضي حتماً
ان كان بلا وارث حاصل ومع طلبه ويوزع اليه عن تركته الشاهد يترقبه **مسألة**
في رجل ادعى بدعوى عند حاكم الشرع المطهر على رجل يدين
معلوم فادعى الذي عليه البينة انه قد ساق الى صاحب البينة شياً معلوماً من
من ذلك الدين وجا شاهده شهادته بذلك فقال صاحب البينة عندي جرح
الشاهد من المذكورين فقال له القاضي ان كان تطلب العدا له في هذه
البلاد ما تجد الا اثنين فهل يجوز للقاضي المذكور ذلك ام لا **اجاب** لا يجوز **مسألة**
اذا شهد شاهدان عند القاضي في قصة وعرف عبد التهما قبل شهادتهما بلا تعديل
وان طلبه الخصم فان عرف قسماً رداً شهادتهما ولا يجب عن حالهما وان جعل حالهما
طلب تركتهما وحسبوا سوا طعن بينهما الخصم ام لا فان ادعى الخصم جرحهما وجا شاهدهين

ولا يفي اطلاق البينة انه ظن مكرها بل لا بد من تفضل الاكراه ببيان من وطء الشرع
 المحرم المبررة كما صرح به الائمة ومنهم الامام شريف الدين القزويني في ادب القضاء
 الامام المحدد المجتهد في ذكرها في عداد الرضا والامام حائمه المحققين ارجح الحديث
 في حقه وعنه وما مجرد الوعد المذكور فليس بالاكراه من غير بل ولا التهميد بعقوبة كذب
 عاجله حيث لم يقدر المتهم على افعاء ذلك فليس اكراه من غير لا يجوز للقاضي المذكور الحكم
 بعقوبة من غير ولا الحكم على الاحكام بغير علم قاله في القاموس ولا تقف ما ليس لك
 الا به وما قوله لتروى مقالته السخفة انا قاضيا في قاضي فهدى العجم السبع
 ولا يقبله الطبع اذ الاحكام دابة على اتباع الكتاب والسنة وافعال الائمة
 و ليست دابة على اتباع الانساب فليست بقدره تعالى القاضي المذكور عن الحكم بالهوى
 ويرجع الى الفتوى ويتوب عما صدر من هذه ما لا يحل في دينه ولا يجوز له الحكم
 بان ذلك اكراه مجرد الوعد المذكور وانما عظميا يجعل الباطل حكما والحق
 باطلا وحسبه ومع الوكيل وله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم ونعم الوكيل
 عدد شورى القرن العظيم ١١٢٠ المفضل من ذلك ١١٩ بالافاجه مدي منها خمسة
 وعشرين مكي ٦٩ وكلاته ٧٧٤٣٩ جوده ٣٣٨٨٣٣ م اياته ٤٢٣٥
 احراوه ٣٥ سجدهاته ١٢١ نقطه ١٥٥٨١١ ألفاته ٤٦٩٤٥
 ١١٥٤٢ ت ١٥٤٦٤ ث ١٥٤٤٤ ج ٣٣٢٢ م ٣٦٣٦ ح ١٤٣٦ خ ٨٥٣
 د ٩٧٦٦ هـ ٩٣٣٤ ز ١٤٥٦ ر ٢٢٥٦ س ٩٥٤ ش ٢٩٥٥
 ض ٢٩٥٧ ص ١٤١٢ ط ٦٤٢ ظ ١٢٥٤ ع ٩٩١٩ غ ١٣٣٨ ف
 ١١١٣ ق ١٤٧٧ ك ٦٨٢٢ ل ٣٨٢٢ م ٢٥٩٢٥



منه

مشكلة في حل اشاحر هو وزوجه تحضر حال وحرير وشفتهه وتكلم عليه
 واغاضته بكلام لم يكن فيه عجز من ذكر وقال طلقني فلم ينالك ان طلقها ثلثا فاجا
 القاضي شافعي فحمله فساله على ما جرى عليه من امر وزوجه وبما اغاضته به فقال له ذلك الفاعل
 الشافعي ان كان اعضتك هذا الكلام وطلقتها حيا وعيشا لم يقع الطلاق فحلوه
 ذلك القاضي ان طلاقه عيشا منها وحيا وتكلم له كتابا الى اهلها ان يرجعوا له
 لان الطلاق في حال الغضب لم يقع كما اثنى به الشيخ ابو الفتح الشيرازي فحل هذا الطلاق
 واقع ام لا واذا قلتم بوقوعه فابراة عدد شعرا بوه فليسقط المهر وحقوق الزوج ام لا
 واذا كان الطلاق واقعا فحل هذا القاضي غنايا اجاب وهل هذا الفتوى على الشيخ المذكور
 موجوده منقول عليها فتقيا ما جهر **اجاب** العالم العامل العلامة عبد العزيز ابن
 تقي الدين الحبيشي الشافعي كازاله له وعاد علينا وعلى المسلمين من ان الرجل المذكور اذا طلق
 زوجته ثلثا منجرا وقع طلاقه فلا تحل له الا بعد محلل بشرطه الشرعيه وامّا القاضي
 الذي افتاه بما ذكر في السؤال وحلفه ويردها له وهو شافعي المذهب فقد اخطا خطا
 صريحا وجعل جهلا قبيحا اذ طلاق العصبان يقع بالاتفاق كما نقله الامام حائمه المحققين
 الاعلام شهاب الدين احمد بن محمد الميثمي في التحفة في الكلام على طلاق المكره واذا كان طلاق
 الغضبان يقع باتفاق الشافعي اصحابه من ابن له القاضي المذكور ما ذكر فليتقوله وليتب
 من الاقدام على الاحكام بغير علم واما ما نقله فلم اقبله في مذهب الشافعي بل اصحاب
 الشافعي متفقون على وقوع طلاق الغضبان وقد صرح الاصحاب بوقوع طلاق الهازل
 واللاعب وهذه الفتوى المذكورة في السؤال ليست منقوله في مذهب امامنا الشافعي
 والماصل ان طلاق الرجل المذكور في السؤال واقعا ولا تحل له الا بعد محلل كما تقدم في
 واما قولها ابراة عدد شعرا بيده ولم تبين المهر ولا غيره فلا تصح البراه نعم ان قالت
 ابراة عن المهر عدد شعرا بيده وهي تعرف المهر المعروفة المعبرة وقعت البراه والا فلا والله
 عز وجل اعلم واحكم **مشيلة** في ارضه وقوفه على مسجد من بيوت الله تعالى بشرط الواقف
 النظر لتخص مدة حيوته ثم لا يشهد من ذريته ثم ان بعض ذرية الناظر المذكور احيا
 هذه الارض المذكورة وعمر فيها بعد ما اقامه مده لم تززع باذن الناظر الذي هو
 الارشد من ذرية الناظر في الارض المذكورة ثم ان المعني باع العنا المذكور في موضع
 على شخص اخر ثم ان الناظر طلب من المشتري ان يسلم له التركة من العلة على جازي العادة في تلك
 البلدة فامتنع ان يعطيه شيئا من الوقف وقال انا مشتري للارض من صاحب العنا ما اعطيتك
 شي فمهل يصح بيع العنا من معينه ام لا وهل يلزم المشتري المذكور تسليم الاجرة للارض المذكورة
 مدة يسقط عليه وهل لو غاصبا للوقف ان لم يستاجر من ناظره ام لا وهل يجب على حاكم الشرع

منه

هذا هو المشيلة في حل اشاحر هو وزوجه تحضر حال وحرير وشفتهه وتكلم عليه
 واغاضته بكلام لم يكن فيه عجز من ذكر وقال طلقني فلم ينالك ان طلقها ثلثا فاجا
 القاضي شافعي فحمله فساله على ما جرى عليه من امر وزوجه وبما اغاضته به فقال له ذلك الفاعل
 الشافعي ان كان اعضتك هذا الكلام وطلقتها حيا وعيشا لم يقع الطلاق فحلوه
 ذلك القاضي ان طلاقه عيشا منها وحيا وتكلم له كتابا الى اهلها ان يرجعوا له
 لان الطلاق في حال الغضب لم يقع كما اثنى به الشيخ ابو الفتح الشيرازي فحل هذا الطلاق
 واقع ام لا واذا قلتم بوقوعه فابراة عدد شعرا بوه فليسقط المهر وحقوق الزوج ام لا
 واذا كان الطلاق واقعا فحل هذا القاضي غنايا اجاب وهل هذا الفتوى على الشيخ المذكور
 موجوده منقول عليها فتقيا ما جهر **اجاب** العالم العامل العلامة عبد العزيز ابن
 تقي الدين الحبيشي الشافعي كازاله له وعاد علينا وعلى المسلمين من ان الرجل المذكور اذا طلق
 زوجته ثلثا منجرا وقع طلاقه فلا تحل له الا بعد محلل بشرطه الشرعيه وامّا القاضي
 الذي افتاه بما ذكر في السؤال وحلفه ويردها له وهو شافعي المذهب فقد اخطا خطا
 صريحا وجعل جهلا قبيحا اذ طلاق العصبان يقع بالاتفاق كما نقله الامام حائمه المحققين
 الاعلام شهاب الدين احمد بن محمد الميثمي في التحفة في الكلام على طلاق المكره واذا كان طلاق
 الغضبان يقع باتفاق الشافعي اصحابه من ابن له القاضي المذكور ما ذكر فليتقوله وليتب
 من الاقدام على الاحكام بغير علم واما ما نقله فلم اقبله في مذهب الشافعي بل اصحاب
 الشافعي متفقون على وقوع طلاق الغضبان وقد صرح الاصحاب بوقوع طلاق الهازل
 واللاعب وهذه الفتوى المذكورة في السؤال ليست منقوله في مذهب امامنا الشافعي
 والماصل ان طلاق الرجل المذكور في السؤال واقعا ولا تحل له الا بعد محلل كما تقدم في
 واما قولها ابراة عدد شعرا بيده ولم تبين المهر ولا غيره فلا تصح البراه نعم ان قالت
 ابراة عن المهر عدد شعرا بيده وهي تعرف المهر المعروفة المعبرة وقعت البراه والا فلا والله
 عز وجل اعلم واحكم **مشيلة** في ارضه وقوفه على مسجد من بيوت الله تعالى بشرط الواقف
 النظر لتخص مدة حيوته ثم لا يشهد من ذريته ثم ان بعض ذرية الناظر المذكور احيا
 هذه الارض المذكورة وعمر فيها بعد ما اقامه مده لم تززع باذن الناظر الذي هو
 الارشد من ذرية الناظر في الارض المذكورة ثم ان المعني باع العنا المذكور في موضع
 على شخص اخر ثم ان الناظر طلب من المشتري ان يسلم له التركة من العلة على جازي العادة في تلك
 البلدة فامتنع ان يعطيه شيئا من الوقف وقال انا مشتري للارض من صاحب العنا ما اعطيتك
 شي فمهل يصح بيع العنا من معينه ام لا وهل يلزم المشتري المذكور تسليم الاجرة للارض المذكورة
 مدة يسقط عليه وهل لو غاصبا للوقف ان لم يستاجر من ناظره ام لا وهل يجب على حاكم الشرع

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية...

المطهرة امرها الله تعالى وولات الامر وولات الابلاد ومن كان له قدره ان يامر
بتسليم الوقف الى مستحقه ام لا وهل ياتوا اذا استلوا عنه وماذا يجب عليه اذا اطلب
وهل ياتم الائمة العظمى افتونا ما جرد **اجاب** العالم شهاب الدين الفقيه احمد
ابن عمر العودي انه لا يصح بيع العناوند لك اقل العلامة وجبه الدين عبد الرحمن بن
عبد الله قاضي فتاويه مالفطه ليس لما لك العنايب بيع العناوند لا ريب فيه ولا
هبتة وانه يصح النذر والوصية به منفرد الشعة بابها انتهى اذا علم ذلك فان كان
مالك العنا المذكور باعه بصيغه البيع فالبيع باطل والعنا باق على ملكه لكنه
على المشتري رفع يده عن الارض وتكليم اجرة المثل مدة بسطه عليها للناظر على
الوقف يقصر فيها مضرف الوقف ويستحق مالك العنا من الاجرة بقدر عنة ويرجع المثل
بما سلمه من المثل على صاحب العنا وان كان نقله بصيغه شرعية كالنذر والوصية
فالنقل صحيح ويلزمه تسليم اجرة المثل مدة بسطه عليها للناظر المذكور ويجوز عليه
استأجرها من الناظر باجرة المثل للوقف المذكور وقد سئل العلامة وجبه الدين عبد الرحمن
ابن عباد رحمه الله تعالى فيما اذا سبط شخص على أرض وقف لله تعالى او على محرابي احد الحرمين
او غير ذلك ما حرم بالوقفية وحكم به حاكم المسلمين ومثله ان منة ثمران الباسية
المذكور زعم ان بسطه على ذلك بسبب ثقلة عناه وثقا استنقله من الحارث الاول وزعم نقل
المال الى الناقل عليه ويزعم ان يده مختبة على الارض الموقوفة كترتب يد المالك الخ
يرى انه لا يحل عليه ان يستأجر من الناظر ولا للناظر ان يرفع يده فقل تجوز ذلك
ان تحرم عليه بخرم الله تعالى وياتم هو ومعينه على ذلك الاثم الموبق في الدنيا والاخرة
على حكام الشريعة المطهرة شرفها الله تعالى ان اله هذه المفسدة العظيمة والحكم بطلان
اذ اذاك هو المتوجه شرعا ورفع يد الزاعم المذكور كذلك والزامه اجرة المثل
مدة بسطه على الوقف المذكور على اتوا الى الناظر المذكور المستحق النظر شرعا لا
افتونا ما حور **اجاب** نعم الله اعلم ان السائل وفقني الله وانك ان الباسية على الارض الموقوفة
على ما ذكر من غير استيذان من الناظر باثم بذلك وبفسق وترد شهادته ويدخل في وجبه
قول **صلى الله عليه وسلم** من ظلم قيد شبر من الارض طوقه الله الى سبع ارجس حتى
التوبه المعتمده شرعا وجب عليه رفع يده واجره المثل للبدن التي سبط عليها وتسليم الاجر
الى الناظر فيه فها على اربابها بحسب نطر الواقف وسوا كان له نقله من الارض ام لا
لا يجوز له ان يسط عليها حتى يستأجرها من الناظر اذا النقلة المذكورة لا تسقط حق الناظر
وعلى الناظر الاحتياط في التاجير فلا يجوز الا بالغبطه والمصلحة باجرة المثل فاكثر على امين
ثقة ملي ويقض الاجرة ويوصلها الى ربها كما مر وعلى الناظر ان يجرد عن رفع يده بالباسية
المذكورة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية...
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية...
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية...

المذكور رفع الامر الى ولايات الامر ولحقه الله تعالى على ذلك ومن رفع يد الباسية
المتعللين المتعديين على الارض المذكورة وبالعقود في زجرهم ولم يترك على الله الثواب
الحبل وينظرون في سلك الدين كرههم الله تعالى في كتابه العزيز قوله تعالى الذين امنوا
اقاموا الصلوة واتوا الزكوة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر هـ المذكر الذي المراد من الفتاوى المذكورة فليعلم
ذلك ويجرى على مقتضى الشريعة المطهرة شرفها الله تعالى وسع وحل اعادته مشيئة في الطرق
متعدده هل يملكها احد ام المسلمين ام مشتركين فيه ام للسليبي جميعا واذا
عادتها من هاتما الى حول فهل يكون له فيها شركة ام لا وهل لاحد من اهل ذلك
اليوت ان يفعل بها اذ كانا او شرعين او غير ذلك ام لا وهل اذا فيها شرعي
فهل يملكه الجميع ام مشتركين كل واحد بحسب ما يراه افتونا ما حور **اجاب**
العالم العلامة الفقيه عبد الرحمن بن محمد الفخاني ان الطرق اما ان تكون نافذة
او مسدودة الطرف الاخر فان كانت نافذة فكلها للسليبي وليس لاحد من
اهل القرية ان يفعل بها شيئا يضر بالمارة فيه من نحو دكة او غرس شجرة او اخراج
روشن او شقيفة تظلل على الناس بها وان كانت مسدودة الطرف الاخر فكلها
للمنفذ باثم اليها وكل واحد مكر من راس الطريق وهو باب بيته مشيئة
فيها ليس لاحد منهم ان يفعل ما يضر بشركائه الا باذنهم وليس لمن يملك بابا
نافذ اليها ان يشاركهم بها وان كان ما وها يجري الى ارض احد الشرعائها
فما وها والمجري على باحته فمن اغترق منه شيئا ملكه او سقى منه بهائم
جاء له ولكن مالك المجري احق به فلا يبرأ منه عليه سقى ارض وكذا
للشرب والاستعمال عند الجمهور وسواء كان هذا الما من لا وديه الجار يده
والا غمار الكبار او قبول الامطار فاحكم فيه سواء اما المجري التي تجري
فيها الما ملك لصاحب الارض فليس لاحد من شرعائه ان ينادي عوا فيه واما
الشرعي الذي فيها فليس لاحد بل كل واحد يختص بما قد امر بابه ومن تعدي
على شر يملكه باخذ شئ منه وجب عليه ردة والتوبه من فعل ذلك لانه من تلك
كبير من الكبار وهذا اذا لم يستحل الاخذ فان اخذه مستحلا كفر والغياض لله
ووجب عليه احكام المرتدين ان لم يتب وتوبته الا بتب ان بالستهادتين
وان تبرأ من كل دين غير دين الاسلام والله عني وجل اعلم واحكم مشيئة
على ارض وقف على وليها وصيه مقبور مشهور في تربية مشهور فيها اطعام الطعام والوقف
على التربة المذكورة على اطعام الطعام وصلاح التربة فقتلها قاض على من الوجه الشرعي
ومن غير معرفة واحد نظر في الوقف فاراد القاضي ان يفسدها من غير وجه شرعي فاعلى هذا القاضي من غير

معرفة ولا فقه فما الحكم في ذلك لان الذي له العنا منعه وقسموها افتوا ما حوز
الحوا **للعلم العام** العلامة عبد الله بن محمد الرضا الموصلي عن عمه انه لا يجوز
قسمة الوقف المذكور الموقوف على مصالح التربة المذكورة او الجهات المعلومه كالربط
والمدارس وغيرها بل انما يجوز قسمة الوقف على الوقوف عليها الا ان يكون الوقف مشاعا
في حوله فله فيير الوقف من الملك فقط دون الوقف نفسه والقاضي المذكور حقيق
بالجهل وينزل عن القضاء بذلك بل يجب على الحاكم العام التنبه على مثل ذلك وتنبه
على الاقدام لمثل ما هنالك وهو ان يامر القاضي بالتمسك بغيره **سواء** في بيعه او في شراؤه
وكذا القاضي عبد الوهاب بن عبد الرحمن المنيع **سواء** في بيعه او في شراؤه في بيعه او في شراؤه
الشري على جميع الحول يقول شرا جميع الحول فاذ اباغ جميعه فكل بيع بالجميع او بخرقه واذ اباغ
خرقه فكل يرجع بباقي التمر ويجب عليه اجرة الباقي مدة بسطه ام لا **احكام** **سواء** في بيعه او في شراؤه
الرجوع **عبد الله** على انما السائل وفقى الله واداك لا صوابا لطلب ان يراجع ماله وما
شراؤه بغير اذنه فانه يصح خصته بقسطه من الشرا وبطل خصته بشريكة والمشتري ان
ان يكون جاهلا بالشرعية او عالما بها فان كان عالما مثل صورة السوال فان البيع يصح
خصته دون حق غيره واذ كان هذا فكيف على المشتري ارجاع حق الشريك الباقي من
اجرة المثل من نقد البلد مدة بسطه على الحول المشترك وان لم يتفجع بها لانه مشتري من
غاصب وان كان جاهلا بالشرعية فانه بالخيار فان ارجأ البيع فبالخصه من المشتري
ويسترد قيم ما اراد على ذلك وهو قسمة حق الشريك ورجوع باخره على البايع لانه الذي
غره وان فسخ البيع فيسترد القيمة ورجوع على البايع بجميع ما خسر في عمارة الحول
المشتركة **سواء** في حله او في حله **سواء** في حله او في حله **سواء** في حله او في حله
وعلامه ويبد العلام اربعة سنين فاذا اهو بجا عده تفرق من حين من السوق الى حين
فلما نظروهم ذلك الرجل هرب منهم الجبل وبقي الغلام مكانه بالطريق فقالوا ذلك النفس
ان هذا الرجل عليه ذنبا وقالوا الغلام اسم السيوف فاحذوا كل واحد منكم ورجع
الصوفي بعد هربه على اثره فوصل الى شيخ البلد وقاضيه وقال لهم جرى على ما هو
كذلك او كذا من اصحابكم فقالوا له اني حتى نرسل لهم ونسترجع لك جميعهم منهم
منهم مفضيا الى بلبه فارجموا له حقه فلم يقبل حقه واعتذر له شيخ البلد
وقاضيه وبدلوا له التصفى فاني عرذلكم ان الرجل اخذ خشبة غليظة وحفر
لها في الارض وغرسها واخذ شيا من البلد الابيض وعلقه في جدار من الخشبة علما
باسم ذلك القاضي العالم وصاح باهل السكن وخرجوا جميعا وامرهم ان يرموا ذلك
ويقولوا هذا اجرا القاضي الفلاني الاعيب وفعل ذلك في سوق السلطان في ذلك

على

على القاضي شيخ البلد وما حوز على ذلك المنسوب الى الصوفي فاذ اقال له القاضي شيخ البلد
احد حكم الشريعة المطهرة منا ومن الذي لقاك فقال اشتمت حكم الجاهل وحكم العرب
لانك قلت شرع الاسلام فما جعل عليه في شرعية الاسلام **احكام** **سواء** في بيعه او في شراؤه
بقية المحققين **سواء** في بيعه او في شراؤه **سواء** في بيعه او في شراؤه **سواء** في بيعه او في شراؤه
الحمد لله الذي جعل الشريعة المحمدية والملة الحنيفية محجة واضحة للموفقين
ليسا لو ابانها رتبة الاخبار ومنار الارباب في حجة عرضها السموات والارض بعدت
للمحققين واعده لهم فيها ملاعبات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من الخلق
والمسلمين **سواء** في بيعه او في شراؤه **سواء** في بيعه او في شراؤه **سواء** في بيعه او في شراؤه
الكتاب **سواء** في بيعه او في شراؤه **سواء** في بيعه او في شراؤه **سواء** في بيعه او في شراؤه
وجعل الظلاله واهلك كنه الجاهل وعثرته المارقي وقصم به الجبابرة وكسره
الاكاسرة وجعل عيرة السابقين واللاحقين وجعل من محمد شريعته وام تحب دعوة
كافرا جلاد الدم بقلبين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ضد ولا
له شهادة ارجوا بها درجة الفايدين الصادقين واشهد ان محمدا عبده ونبيه
والاول وصفيه ابراهمه للعالمين ونعم للمؤمنين ونعم للكافرين الفاسقين
صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته واهل بيته والتابعين
لهم باعسان الى يوم الدين **سواء** في بيعه او في شراؤه **سواء** في بيعه او في شراؤه
بالصوفي في حاشا التصوف والصوفي من افعاله القبيحة الرديه بفعله وقوله المذكور
من المنكرات القبيحة والقبائح الصريحة ما لا يحل في الدين ولا يجوز في شرعية سيد المرسلين
فقوله انه يستفهم من شيخ البلاد والقاضي المذكور من حكم ابي جهل وحكم العرب فان
كان مراده حكم ابي جهل ما كان عليه ابوا جهل لعنه الله تعالى من معاندة الدين ومعاندة
سيد الاولين والآخرين وعبادة الاصنام والندير غير دين الاسلام فهو جهل ضارح
وكفر بواحد وقدر اهل الله عز وجل الجاهل وقوله الله يوم يدرى وارجح الله منه
البلاد والعباد وعجل الله به وجهه الى النار واحله دار البوار فكيف هذا الجهل
يطلب حكمه ويرغم انه ما حوز من ذلك شرع الاسلام كذب فيما قال واستحق الخزي
والنكال وكذلك اذا كان مراده بقوله حكم العرب الحكم الباطل المسما بالبيع
واعتقد انه حق فهو كفر صريح وكذلك قوله ما قبل منكم شرع الاسلام
ان كان مراده محمد الشريعة او الاستخفاف بها فهو كفر صريح مذهب الباطل
عليه احكام المرتدين لان الاستخفاف بالشرعية كفر كما صرح به الامة وكذلك
من محمد شيئا من الشريعة كان احلا مما يحكم عليه يعلم من الدين بالضرورة او حرم

حلالا مجمع عليه يعلم من الدين بالضرورة ايضا فكيف من حرمه
ثاسا نعود بالله من الخذلان ونسويل الشيطان والحمد لله على ان احتقا دما ذكر
كفر قول **ع** تعالى الحكم الحامله يغنون ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون
وقال تعالى فغير دينه تغفون وله اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها
واليه ترجعون وقال تعالى ولا وربك لا يؤمنون حتى نحكموك فيما نجزينهم
لا نجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلو اسليما وحينئذ ياذنبت عن
الرجل المسما بالصوفي ما ذكر انه معتقد كحقيقة وثبت ذلك بينه مقبولة
شرعية لدى حاكم الشريعة المطهر الموضوعة بالشرط المقررة المعينة الحلية فهو
مرتد مبدع اخلال الدم قال **العلامة** صلى الله عليه وسلم والردة اخش ان يولع الكفر والخلط
حكما والحمد لله قول **ع** تعالى يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه فليعد
وقال **ع** من قابل ولا تردوا على دياركم فتقلدوا احاسن بن وقال تعالى ومن يرتد
منكم عن دينه فمت وهو كاف فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرى واولئك
اصحاب النار هم فيها خالدون وقال **ع** الله عز وجل ومن يترك الايمان فقد حبط عمله وهو
في الاخرى من الخاسرين وقول **ع** صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقلب
وهو مذكور في البخاري قال **الديمري** وهم الحاكم فاستدركه عليه اتقى فاذا
ثبت عن الرجل المذكور ما يقتضي الردة بطريقة الشريعة المحررة المرضية لدى
حاكم الشريعة المطهر صلى الله عليه وسلم واصلح امره اجرى عليه احكام المرتدين
فمستتاب فان تاب وتوبته بالشهادتين وان لم يرجع الى الاسلام
فذاك والاقتل بحدته بضرب عنقه ولا يجوز الصلوة عليه ولا دفنه في مقابر
المسلمين ويجوز ان يغري الكلاب بحشته وان ويرى قليلا يتأذى المثلون
بجيفته ونظس قبره وهو لعن حقيق بذلك جازما هناك وعلى الجملة فعدة
القبائح لا تصبر من مآزج الايمان قلبه وخالف شريعة ولجته فليترك للرجل
المذكور وليات بالشهادتين وليتبع هذه الردايل وليرجع الى حكم الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون ومن احسن
قولا من **ع** الى الله فان الله عز وجل يضلح العباد وان اضل على الجمل والعباد
والطغيان والفساد خسر الدنيا والاخرى ذلك هو الخسران المبين وهو **السائل** وقول
تعالى واية للصواب وحينئذ ما يوجب الاثم والعقاب ما الذي تجب على القاضي وعلى
شيخ البلد الاخر جوابه اما الجماعة الذين اخذوا الشيعة على سبيل الغصب
فوجب عليهم ردهم ونفسهم باير احكام الشريعة المطهر صلى الله عليه وسلم

ولامثالهم

ولامثالهم عن مثل ذلك واما قول المنتسب الى الصوفية فقد بينا حكمه انه ان
ان اراجه ما ذكر فهو كاف مرتد بحري عليه احكام المرتدين وان كان لم يعتقد
حقيقه ذلك بل هو معتقد ان الحق هو الحكم الشرعي المجدي واما طلب الحكم بما ذكر
مع اعتقاده بطلانه فهو فاسق ظالم تبطل عنه التوبة فلا يقبل شهادته ولا روايته
وتنسب ولايته وفعله العلم المذكور على الصفة المذكورة ورميه حرام
لانه اين او قد قال **ع** الله تعالى والذين يودون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا
فقد احتملوا اثمنا واثما مبينا وفي الحديث الصحيح ان دماكم واموالكم واهلككم
عليكم حرام الاخرى وفيه التعريض بالكذب ولجب على كل من قدر من المسلمين انكار
على المذكور في افعاله واقواله المذكورة قال **ع** الله تعالى ولتنكس منكم امة تدعون الى
اخرى واما من بالمرءوف وينهون عن المنكر وقال **ع** الله عليه وسلم لا منكم منكر
فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الدلائل
رواه مسلم في صحيحه والله عز وجل اعلم والحكم ولا حول الا بالله العلي العظيم
وقال **ع** الله العالم العلامة اسمعيل بن عبد الصمد الموصى بها اجاب به الشيخ
الامام عبد العز عظمة الله تعالى وهو المسمى بعلومه من كل الصوفى المذكور
لاختياره الحكم الطائفة وتزكده رتبة السليمان هو الصحيح الصواب
لا شك في ذلك ولا استيثار والله عز وجل اعلم واحكم **ع** الله على شرايق
مسيله في رجل مكر ولحق بيده حول سلطاني ورتب عنه وله ارض مملوك غيره
ورثه تقاسوا الارض احد احدا حول الاملاك السلطاني وشي من حول مملوكه غيره
واحد وانقية الورثة كل واحد سهمه مملوك ثم ان صاحب حول السلطاني باع ماله من عنده
بهلك حول وكذلك الشرايعوا سرامهم بالمملوك ثم ان المشتري سطر على حول السلطاني وشقا
فيه شقا كثيرا وعناظا من ان الورثة ارادوا نقض القسمة واخر حوا فيه فتوى بان القسمة بالمملوك
الى الاملاك غير صحيح فاذا اقلتم بطلان القسمة فهل يصح للمشتري بالعناشي واذا اطلب منه
اجره فهل يلزمه بالاملاك السلطاني او يقسط العنا ماله لخالها لو تناذر او يوم القسمة
ونذر كل للاخر ماله ونذر والصاحب حول السلطاني يصح مع القرية ويكرهه صحيح واذا
انكر والمناذرة وتراضوا على المشتري فهل يصح قوا من غير ايمان ام لا بد من ايمان لتبطل القسمة
والبيع افتر **اجاب** العلامة تقي الدين عبد العزيز بن تقي الدين الحسيني رحمه الله ان الورثة اذا قسموا
الارض وجعلوا المال السلطاني حصه شخص فالقسمة غير صحيحة لان الاملاك السلطانية ليست املاك
والنظر فيها لولي لا فاصلح الله به البلاد والعباد للفقير الباسط العناحيث عاناها باذن مولاه ذلك
واما النذر اذا نذر وابان مير والارض فصيح النذر بان نذر كل شخص حصته نذرا صحيحا ولم يكن نذرا

مسألة في ارض موقوفة على مصالح جامع من حوامع المسلمين **مسألة** في ارض موقوفة على مصالح جامع من حوامع المسلمين
 وفي وسطها عين جارية تترى على بعضهما تترى الى ارض مملوكة ولم يعلم الحال هل هي ارض
 ملك الوقف ام للوقف والملك واذا وجد في ارض الوقف بركة جمع الماء وفي ارض الملك
 ايضا فهل يستدل بالبركتين على الشراكة في الماء المذكور وعلى ما اذا وهل اذا تعدد البيان
 يسقى الاعلى فلا على بالغا ما يبلغ ام كيف الحال بيننا ذلك بياننا شافيا كما في
 اجرة مثل او بدل شي في مقابلة الماخضة الوقف ام كيف الحال بيننا ذلك بياننا شافيا كما في
 واقيدونا فاذا كان الله الجند **احاب** العفة العام العلامة عبد الله بن بروج الدجاني
 ان الارض الموقوفة تشمل على جميع ما فيها حقها وحقوقها فاذا كان في وسطها عين جارية
 حالها فهي للوقف راى شجرة على الاصل ولا تنفك عن ملك الوقف الا بوجه شرعي واما البركة
 الموجودة في كل من الحثرتين فانما تدلى على جميع ما فيها واستعماله فقط فحينئذ ليس الارض
 المملوكة الا ما زاد على ارض الوقف واذا اراد ان ينفق به ارض مملوكة لم يملكها
 اهلها بذل اجرة المثل فيه جانب الوقف وهي ما بقية اهل الوقف والحجرة في الملك
 والرخمان لان اموال الوقف لا يجوز طياعها كما لا يخفى في الرعي واذا احتاجت ارض
 الوقف الى السقي فهي ارض الوقف لا على الاصل ولا على الاخرى الا في العير والاراء
 واذا شج الماء ونقص يعني في الاعلى فلا على الاخرى الا في العير والاراء
 وكما في كمال العلم وصحة العفة العام العلامة فقال ما احاب المحجب معتقد صحيح
 لا يرد عليه فلكما ونوعا العلم على العير والاراء **مسألة** في ارض موقوفة على رجل قال في الوقف
 ان صحة بركات من المهر فانت طالق الثلاث فتلك البركة شرعية وشعر ابيك والحال
 لحمل المهر فهل يقع الطلاق ام لا يقع اقول ما حور **احاب** العفة العام العلامة احمد بن العود
 فعليه من علومه امير انه سبيل العلامة وجيه الدين عبد المحرر راجد فعليه من علومه امير انه سبيل العلامة
 المراه من مهرها ثم ادعت الجمل فذكر هل يقبل قولها بيمينها مطلقا او يفرق بين كونه استنواف
 في صداقها ام لا فاجاب بما لفظه انه يفرق بين من استوفذت في صداقها فلا يقبل دعواها
 وبين من لم تستاذن لكونها محبرة او لم تستاذن في صداقها فيقبل قولها بيمينها كما اشار
 الى ذلك البديلي وذكر في الاقوال انتهى ادعت ذلك وصدر التعليق المذكور من المروج على صحة
 البراءة وكانت تحمله بان زوجة محبر او غير محبر وحلفت على التفصيل المذكور فلا يقع الطلاق
 لعدم وجود الصفة المعلق عليها والحال ما ذكره وهو علم واهم **سؤال** اصل الله
 العلم الاعلام فيمن اصب في زوجته نصاب ركازا نقد ذهب او فضة وملكه
 بالحوال بعد الدخول فهل يكون عليها الزكوة ام لا واذا قلتم سعلق حق

في ارض موقوفة على مصالح جامع من حوامع المسلمين

حقا العفرا فيه فابرا من وجهها عنه هل يبرأ ام لا واذا قلتم لا يبرأ من حق
 العفرا وطلقها الى وجه البراءة فابرات عنه هل يقع الطلاق وتصح البراءة
احاب العفة اسعد بما لفظه ان جواب هذه السؤا مسند
 مما سنو به عن فتاوى الامام العلامة الخلدنجي اسمعيل الجبلي فقلنا عن الامام
 الاصحى ففيها اذا علق طلاق امراته على البراءة من مهرها وقد وجبت فيه الزكوة
 هل يقع الطلاق ام لا اختلف فيه جواب الاصح وغيره فاقنا الاصحى بانه لا يقع الطلاق
 وعلمنا وان العفرا مملوك الزكوة تمام القول كما علمك الورثة الذين الذين يورثون
 مؤنته وكما ملك الوارث الذين يملكون ملك العفرا نصيبهم بالحوال وليست تحبون
 وصورته المسألة اذا علق الزوج الطلاق على البراءة باء وانب العلق كونه واحدا
 ومثي وخو هن اما اذا افان طالق على البراءة من مهرها او طلقته على
 البراءة من مهرها او انت طالق على براءة دمتي من مهرها او انت طالق الى وجه البراءة
 وخو ذلك بلفظ المعاو جند من غير تعليق فانه يكون خلوها ونفد الطلاق
 وبسحق عليها نقد نصيب الفقرا من مهر المثل ولا يمنع استحفاظ الفقرا نصيبهم
 من الزكوة نفود الخلع فان المراه لو ابرأت الزوج من مهرها ثم قال انت طالق
 على براءة دمتي من مهرها فقلت ابنتك وقع الطلاق باينا واستحق عليها مهر
 المثل **مسألة** انني براء العفوي والفقرا المهر ورثي وهي نظير ما اذا خالعهما
 علم ما في الكفر ولم يكن فيه شيء فانه يقع باينا وليست تحق عليها مهر المثل كما
 ذكر النووي في مروضته وقتا وبه وعن ابن الصبان والمستوفى والمبشاشي
 واليهن ابي واخرين فانه ليس لها هنا تعليق انتهى فحينئذ اذا ثبت هذا
 علمت ان المصالح منه ان كانت الصيغة صيغة معاوضة قبل قول الرجل
 لزوجته انت طالق على البراءة او تمام البتة او صحة البراءة والى وجه المراه
 في براءة من مهرها وهي نصاب وحال عليه الحول ولم يفسدته النكحة ولا اخرجت
 زكوة فانه يقع بانك بمرأى المثل وان كانت الصيغة صيغة تعليق كما اذا قال
 ان ابنتي من مهرها او اذا ابرأتني من المهر فانت طالق فابراة منه وهو نصاب
 وحال عليه الحول ولم يفسدته ولا اخرجت زكوة فانه يقع الطلاق لانه انما يبرأ من
 بعض المذكور لا عن كله فلم يوجد المعلق عليه وهذا ما علمنا ان تعليق الزكوة بالمال
 يعلق بركته وهو طهره وان لم يكن في ذلك كالمعتمد على المعتمد وسواء كان
 الزوج مورا او معسرا على الصحيح وان لم يصح حوالته المسألة فهي ما حو

من بيع ما لا يحق له بعد الجول وقبل اخرج فالاصح بطلانه في قدر الزكوة وصحة
في الباقي وهي من الظاهر في الجينات وصرات وهي قابل للذات فان الملة نوع
من النصف فان كان لا يصح السبع لا يصح البراءة اعني في قدر الزكوة
فاد الم بيع في قدر الزكوة لم يوجب البراءة من جميع المهر فلا يقع الاطلاق
واذا علم ان سوا ذلك سوا الرجل وقفا على ولاده الذكور والاناث ثم استثنى الاصل
من خرجت من الوقف ومن احتاجت الى الوقف دخلت فيه او خرجت منها او خرجت
بأولادها من المخرج تكون كمن خرجت حق تكون كمن غلبت بها ذلك خارج من الوقف وهل يكون
الوقف لكل وارث بقدر حصته جابر ام لا ان اجاب القسم العالم العلامة غير العرايين في البراءة
ان ظاهر كلام الواقف ان شرط الحاجة في الاناث من استغنت بزوج فليس لها شيء من الوقف وكذلك
من استغنت بزوج لا يشرط في حقها الحاجة بقوله ومن احتاجت دخلت وخرجت دخلت فظاهر
ان من استغنت مال او ولد او زوج ولم يخرج من ماله نفسه فليس لها شيء وانما يلحق عند الحاجة
مفهوم كلام الواقف ويكون الوقف على الذكور والاناث المحتاجات بالسوية ولا يفضل الذكر على
الانثى الا ان من استغنت فلا شيء لها ولا تخفى اذا وقف على ولادة فقط الذكور والاناث المحتاجات
فهو وقف على ولادة الصلح وبعدهم يكون منقطع الا ضرب الى الاضرب الواقف
وتختص بالفقر منهم واما اذا كان وقف على ذريته او نسبه او ولادة او ولادة
ما تاملوا ان وقف عام لجميع البطون ولا ينتقل الى الاقرب الى الواقف الا عند فقدهم
بشرط الشرعية وليس جعل العلم والحكم في حقهم عليه القسم العالم العلامة كسجل
سوال في ارض وقف على معلومة الى جامع كانت في يد رجل قبل الاخرى الشقا
والعنا في ذلك الارض وسط عليها مبركيني ولم يسم اجزاء الارض الى المعلن مبركيا فخرج فيها ما
من سطلها مجع لذلك المام حكوي وقت الارض هذه طويلة جزا لا فيها اشجار وبنا مجمع ذلك الما
ثم ان حاكم المشرقة المطهرة لم يتراد ان لو اخرج من ذرية الوقف وجعله ناظرا لجامع
المذكور والوقف المذكور سبط على الارض المذكورة وعنا هاتين فيهما مقيما ثم ان اخرج
الى ورثته صاحب الاخرى ثرا منهم الشقا والعنا الذي كان لا يسم فهل يصح بيع العنا بعد ان
ن ال اش ام لا واذا علمت يتبع او لا يصح فهل يلزم ارضه سبط ابيهم عليه الوقف المذكور
للتاظر مطا لبتهم بذلك ام لا امور وبينوا الناحية باحوا فاجاب اجاب ما لفظ القسم العالم العلامة
اس في الدرس الحديث انه اذا اذن اضمحل عنا المذكور ولم يبق له اثر فلا يعلق لورثته المذكور ولا
بيعهما وايضا بيع الشقا والعنا منفردا عن الارض باطل غير صحيح كما حقه الشيخ
الكلام الوجه ابن زبادي مؤلف المسمى مزيل العنا في حكم ما اجرت في الارض المذكورة
من العنا

من العنا ولحق على المبطل المذكور الذي سبط على الارض ولم يسم اجزائها مثلها تسلم الى المناظر
الذي قامه حاكم المشرقة المطهرة اذ لم يترد من جهة الوقف على منظره الواقف
المعتبرين واذا اهلك المذكور ولم يسم اجزائها تعلقت الاجزاء بتركته تسلم الاجزاء مثل الارض
بتركته ويطلب ورثته بذلك ليس لو اذكر من تركه المذكور بطرقه الشرعية ولا حتى ان
الشقا والعنا لا يصح بيعه منفردا عن الارض وانما لا ينتقل بالشق المذكور لفساده نعم للتاظر
ان يلحق الحصة الوقف ببقية على ما هو مقرر في فتاوى كرام ارضه واذا اراد من يملك
الشقا والعنا نقله منفردا بطريقه ان يندم به واما بيعه منفردا فلا والله عز وجل اعلم
ه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

سوال في ارض من الطين وقف على فراه العرايين العظمى على الوقف فهل يورث هذا الاوقاف وهل
يورث بعضها او كلها ام لا اجاب القسم العالم العلامة لا يورثها ولا يورثها ومن دخلت
حاكم الشرع في العنا او قبل الزان على الوقف كان احرى وان قصر عن القرارة احرى الشرع
وادخل غيره الذي يصح ولما سئل سوال في رجل وقف على يافته ارضا الامم استغنت بزوج فليس
لها شيء ومن خرجت من نفسها دخلت في الوقف فهل هذا الوقف صحيح ام لا واذا قلتم يصح فهل الموقوف
عليه من تمت تلك الارض ام لا اجاب القسم العالم العلامة وجه البر
عبد المرحوم حيد الخاوان الوقف ينتقل رقبته الى الله تعالى ومنافعه الى الموقوف عليه
اذا علمت ذلك فالوقف على البنات صحيح بقسم منافعه عليهن بالسوية وطاهر كلام الواقف انه
منحصر على البنات المذكورات فاذا انقضت صفت منعت الوقف الى اقربهم الى الواقف
والاخرى اليه من سواهم لا يورث الا في الارض لا يورث في غيرها فيقدم ابن بنت على ابن عم ولحق
الوقف بالفقر منهم ولا يحزن للموقوف عليهم ولا من يختص به بعد الموقوف عليه بيع الوقف
ولا رهنه ولا هبته ولا قسمته بل ينتفعون بما بقوه ولا يورثهم غير ذلك والله عز وجل اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين لا حول ولا قوة الا بالله

ينتقل الكتاب المبني الشريف لربي الملقب العظيم السادة الاجلا
الكرام بي الميردي السيد علي بن هادي صاحب فتية الاخير وفيه بلاد سنين
والاعتماد وثيق الدين السيد جليل خاكر الدين والدين السيد علي بن عبد الله
وكل ذلك السيد العظيم ووالدين عبد الله بن علي الدين والدين

لا حول ولا قوة الا بالله

[illegible]